

كتاب الخصاصف

(في الحيل)

وهو المعروف باحمد بن عمرو او عمر ابي بكر الخصاصف
الشيبياني رحمه الله تعالى وعفى عنه

(طبع بمصر القاهرة في سنة ١٣١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

ص ٢

رب يسر قال ابو بكر احمد بن عمرو بن مهير الشيباني حدثنا سلمة بن صالح قال
 حدثنا يزيد الواسطي عن عبد الكريم عن عبد الله بن ابي بريدة قال سئل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن آية من كتاب الله تعالى فقال لا اخرج من المسجد حتي
 اخبرك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم من مجلسه فلما اخرج احدي رجله اخبر
 بالآية قبل ان يخرج رجله الاخرى حدثنا قيس بن الربيع عن سائبان التيمي عن ابي
 عامر الزهري عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال ان في معارض الكلام
 لما بغى الرجل عن الكذب حدثنا قيس عن حماد الاعمش عن ابراهيم في رجل
 اخذه رجل فقال ان لي معك حمارا فقال لا فقال احلف لي بالمشي الي بيت الله فقال
 له احلف بالمشي الي بيت الله واعني مسجد حيك حدثنا قيس عن الاعمش عن ابراهيم
 انه قال له رجل ان فلانا امرني ان اتي مكان كذا وكذا وانا لا اقدر علي ذلك
 الا مكان فكيف الحيلة فقال له تقول والله ما ابصر الا ما سدني غيري يعني الا ما بصرني ربي
 حدثنا قيس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال كان رجل من باهلة عبوتا
 فراي غلة شريح فاعجبته فقال له شريح انها اذا ربضت لم تقم حتي تقام يعني ان الله هو
 الذي يقيمها بقدرته فقال الرجل اف اف حدثنا مسعر بن كدام عن عبد الملك بن
 ميسرة عن النزل بن سبرة قال جعل حذيفة يحلف لعثمان بن عفان علي اشياء بالله
 ما قالها وقد سمعنا يقولها فقلت له يا ابا عبد الله سمعناك تحلف لعثمان بالله علي
 اشياء فلتها وقد سمعناك تقولها فقال اني اشتري ديني بعضه ببعض مخافة ان يذهب كله
 حدثنا قيس عن الاعمش عن ابراهيم قال قال لي رجل اني اتال من رجل شيئا فيبلغه
 عني فكيف اعذر اليه فقال له ابراهيم قل والله ان الله اعلم ما قلت من ذلك من شي
 حدثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال اليه علي نية الحالف ان كان مظلوما فان كان ظالما
 فاليه علي نية المستحلف المحلوف له حدثنا عتبة بن الضير ان قال كنا في ابراهيم وهو خائف من

الحجاج بن يوسف فكنا اذا خرجنا من عنده يقول لنا اذ سئلتكم عني وحلفت فاحلفوا بالله. اندرون اين
 اناولا. به علم ولا في اى موضع انا فيه واعنوا انكم لا تدرون اى موضع انا فيه فاعد
 او قائم فتكونوا قد صدقتم قال عقبة. واتاه رجل فقال افي آتي الدبوان واني اعترضت
 علي دابة وقد نفقت فهم يريدون ان يحلفوني بالله انها الدابة التي اعترضت عليها فكيف احلف
 قال ابراهيم اركب دابة واعترض عليها علي بطنك راكبا ثم احلف لهم انهم الدابة
 التي اعترضت عليها فتعي علي بطنك حدثنا الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد عن بن
 عباس قال ما يسرني ان لي بعمار يض الكلام حمر النعم حدثنا عبد الله بن حمران قال حدثنا
 عوف ابن ابي جميلة عن محمد بن سير بن قال خطب علي كرم الله وجهه فقال والله
 ما قتلت عثمان وقد كرهت قتله وما امرت وما نهيت فدخل رجل عليه الله اعلم به
 فقال له في ذلك قولاً فلما كان في مقام آخر فقال من كان سايلي عن قتل عثمان فانه
 قتله وانا معه قال بن سير بن هذه كلمة قرشية ذات وجوه حدثنا ابو داود الطيالسي
 قال حدثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمه قال قال علي لا اغسل شعري
 حتي افتتح مصر واترك البصرة كجوف حمار واعرك اذن عمار عرك الاديم واسوق العرب
 بعصاي فذكرت ذلك لابن عباس فقال ان علياً ليتكلم بالكلام لا تصدرونه مصادره
 هامة على مثل الطست لان شعريها فاي شعري فسل حدثنا عن الضحاك بن محمد قال
 اخبرني ابن جريج قال اخبرني ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن امه
 ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط وكانت من المهاجرات الاول ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلح بين الناس والرجل يكذب
 لامراته والكذب في الحرب حدثنا عبد الله بن الفضل وابو عمر بن سليمان التيمي
 عن ابيه قال حدثني نعيم بن ابي هند عن سويد بن غفلة ان علياً رضي الله عنه قتل
 الزنادقة ثم نظر الي الارض ثم رفع راسه الى السماء ثم قال صدق الله ورسوله ثم قام
 فدخل بيته فاكثر الناس في ذلك فدخلت عليه فقالت يا امير المؤمنين ماذا قتلت به
 الشيعة منذ اليوم رابت نظرك في الارض ورفعك راسك الي السماء ثم قولك صدق الله
 ورسوله اشيء عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم ام شيء رابته فقال هل علي
 من باس ان انظر الي السماء او الي الارض فقلت لا فقال فهل علي من باس ان اقول
 صدق الله ورسوله قلت لا قال فاني رجل مكاييد حدثنا احمد بن شبيب المصري قال
 حدثني ابي عن يونس بن يزيد عن الزهري وعبد الرزاق وهشام بن يوسف عن معمر

(RECAP) 2271
 50876

352

عن الزهري قالوا سمعناه يقول ارسلت بنو قريظة الى ابي سفيان بن حرب ان اتونا فاناستعين علي ببيعة الاسلام والمسلمين ممن ورائهم فسمع ذلك نعيم بن مسعود وكان مواعداً للنبي صلى الله عليه وسلم وكان عند عينة حين ارسلت بذلك بنو قريظة الى الاحزاب الى ابي سفيان واصحابه فاقبل نعيم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بخبيرها وما ارسلت بنو قريظة الى الاحزاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعل امرنا يتم بذلك فقام نعيم بكلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نعيم لا يكتفم الحديث فلما ولي من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاهباً الى غطفان قال عمر يا رسول الله ما هذا الذي قلت ان كان امر من امر الله فامضه وان كان هذا راياً قد رايته من قبل نفسك فان شان بني قريظة اهون من ان تقول شيئاً يؤثر عنك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هذا راي رايته ان الحرب خدعة نبانا موى بن اسمعيل وحجاج بن المنهال قالوا حدثنا ابو عوانة عن ابي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامرانه تعانبه في جارية له ويده مروحة فقال اشهدكم انها لما فلما خرجنا من عنده قال على ما شهدتم قلنا انا شهدنا بانك جعلت الجارية لها فقال اما رايتموني اشترت الي المروحة انما قلت لكم اشهدوا انها لها وانا اعني المروحة التي كنت اشير اليها حدثنا احمد بن محمد بن ماعة قال حدثني محمد بن الحسن عن عمرو بن زر عن الشعبي قال من حلف على يمين لا يستثني فالير والاثم فيها علي علمه قال قلت فما تقول في رجل يقول الحيل قال لا بأس بالحيل فيما يحل ويجوز وانما الحيل شيء يتخلص به الرجل من المأثم والحرام ويخرج به الى الحلال فما كان من هذا او نحوه فلا بأس وانما يكره من ذلك ان يحتال الرجل في حق الرجل حتى يبطله او يحتال سيفه باطل حتى يمويه او يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة فاما ما كان علي هذا النجيل الذي قلنا فلا بأس بذلك وهذا كتاب فيه اشياء مما يحتاج الناس اليها في هاملاتهم وامورهم وقد روي مالك بن انس عن عبد الحميد بن سهيل عن سعيد بن المصعب عن ابي هريرة وابي سعيد او عن احدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه استعمل رجلاً علي خبير فاته بالتمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا فقال لا والله يا رسول الله انا ناخذ الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاث قال فلا تفعل بع الجميع بالدرام ثم اشترى بالدرام تمرًا هكذا فقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتري التمر بالدرام ونهاه ان يكون التمر واحدها اكثر من صاحبه ليخرج بذلك فيما لا يحل الي ما يحل فافهموا ما اراد بذلك الخروج من الاثم الى الحق قال احمد بن عمرو

وقد نكلم اصحابنا في هذا وردوا علي من خالفهم فيه وعارضهم بما موه به ليبطل يبطله
وعبارة الحق ما بينته مع ما قد قدمته من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
جاء عن اصحابه وهم ائمة المقتدى بهم المنظور اليهم والتابعين من بعدهم قال الخفاف
وذكرت قول الله عز وجل اقيموا الصلاة واتوا الزكاة وقول ابي بكر رضى الله عنه
لا تفرقوا بين ما جمع الله ومجاهدة المسلمين من منع الزكاة فكان هذا حق وسنة والرسول
صلى الله عليه وسلم انما سن اخذ الزكاة فكان كل عام ولم يسنها في العام مرتين ولا
ثلاثة ولواراد ان يفرض الزكاة في اول كل عام لفرضها ولو شاء ان يحرم على من يقرب
وجوب الزكاة عليه ولم يجب ان ينفق من ذلك المال او يهب او يبيع او ينقله الي غيره
لفعل فاذا قضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم باخذ الزكاة في كل عام وقال
المسلمون لازكاة في مال استفيد حتي يحول عليه الحول واحصل الله البيع وحرم الربا
واجمع المسلمون علي ان يد الرجل الحائز الامر علي نفسه مطلقا في ماله يبيع و يهب
و يتصدق و يعتق ولا يمنع من ذلك الاسراف علي وجوب الزكاة ولا غيرها لم يحل
لاحد ان يوجب علي المسلمين ما لم يرضه الله عليهم ولم يسنه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذا كانت عند رجل غنم ستة اشهر ثم اشترى بها ابلا فصارت الغنم سابعة
وفبضها المشتري وملكها ثم مضت ستة اشهر اخري لم يجب علي واحد منهما زكاة حتي تدم
سنة منذ يوم تبايعا لان ماباع كل واحد منها قد خرج من ملكه قبل السنة ولا يجب
عليه فيه الزكاة وما اشترى لم يحل عنده حول فان كان واحدا منهما تعمدا الفرار من
الزكاة فقد اساء وظلم نفسه فيما نوى من هذه النية السيئة ولا يغير ذلك شئ من حكم
الزكاة ولا يبطل نيته السيئة ببيعه ولا شرائه لانه انما اشترى الشرا الذي قد احله الله
وجرت به احكام الاسلام على اصله وباع لذلك يخرج ماباع من ملكه فلا يكون عليه
زكاة فيما خرج من ملكه قبل حلول الحول ارايت ان كان الذي باع الابل هو الذي
نوى الفرار من الزكاة ابوخذ زكاة الابل انه ملكه منذ ستة اشهر اذا تخالف به سنة الزكاة وما فرض
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ام هل يزكي الغنم وهي اغنمه اذا يوجب زكاة الغنم علي اثنين في
عام واحد يجب زكوتها علي المشتري وعلى البائع واذا حال الحول على الابل التي اشترى
فلا بد من وجوب الزكاة فيها فيكون على البائع زكاة ماباع وزكاة ما اشترى في عام
واحد ولم يملك قط الا احدهما وانما صار لكل واحد منهما مال اخر ارايت من كان له
مال كثير فاحب ان لا يجب فيه الزكاة فاشترى به ضيعة يستغلها قبل وجوب الزكاة

عليه وقبل الحول فزرع الضيعة فاخرجت زرعاً كثيراً وحال عليه الحول منذ كان ملك المال ابزكي المال وبعطي عن الضيعة فتجب عليه زكاة الضيعة وزكاة ثمنها الذي اشتراها به ويجب علي البايع ايضاً زكاة الثمن ولا يصرف زكاة مال واحد علي رجلين في كل سنة ابداً فان زعم ان ذلك لازم عليه لانه اشترى الضيعة فراراً من الزكاة فقد خرج عن قول المسلمين جميعاً وجعل رجلاً يملك قط الامال واحد يزكي في عام مالم يكن فاذا كان لا يكون عليه الا احدي الزكوتين فاي الزكاة اولى به ان زكاة ما هو في ملكه ام زكاة ما قد خرج من ملكه وصارت زكوته واجبة على غيره ارايت الغنم التي باعها بابل قبل الحول فراراً من الزكاة تجب عليه زكوتها في كل عام ما بقيت الغنم فهذه غنم قد اوجب الله فيها الزكاة علي اثنين في كل عام ابداً وان لم يجب عليه زكوتها من الثاني والزكاة لا يجب للحول الاول الا بتمامه ولا الثاني الا مثل ذلك وكلاهما لم يتم وهي في ملكه فن جعل بعض هذا اولى من بعض وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجب الزكاة الا في كل عام قال الخصاص وحدثنا عيسى ابن ابان قال حدثنا ابراهيم ابن سعيد العوفي عن ابن شهاب الزهري قال لم يلقنا ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا ياخذان الزكاة والصدقة مثناة ولكنهما كانا يتبعان عليهما في الخصب والجذب والسمن والمعنف ولا يضمنناهما اهلها ولا يؤخذن احدهما عن كل عام لان اخذهما كذلك كان امر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف خالف من اوجب الزكاة في اول عام سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هذا بعينه فلا اثر له ام بقياس شيء مما عمل به المسلمون فلا قياس له في ذلك فكيف يخالف رجل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اجمع عليه المسلمون يراى ولا مذهب ارايت رجلاً تصدق بمال علي رجل قبل وقت الحج ودقعة الية واملكه المتصدق عليه وهو يريد الفرار من وجوب الحج هل يجب الحج علي الذي تصدق بالمال عليه وهل يكون به موسراً او هل يجوز الصدقة او يكون باطلاً فان كانت الصدقة باطلة لما اراد الفرار من الحج افرأيت هذا فضل عمن يخدعه فاعتقه فراراً من ان يجب عليه الحج هل يجوز عتقه فان جاز العتق فالذي ابطل الصدقة وان جازت الصدقة فوجب بذلك المال علي المتصدق عنه فكيف يجب الحج علي المتصدق وهو مال واحد لا مال رجلين يجب به الحج علي اثنين ارايت ان تزوج بماله امرأة قبل وجوب الحج يريد بذلك ان لا يجب عليه الحج ابيكون نكاحها جائزاً ويحل له فيجها او يكون النكاح باطلاً لا يحل به النزع ارايت ان اشترى بالمال قبل وقت الحج وقبل وقت الزكاة جارية فاعتقها وتزوجها يريد بذلك الفرار

من وجوب الحج ومن وجوب الزكاة هل يجوز الشراء والعق والنكاح فان جاز ذلك فكيف يجب عليه الزكاة والحج وقد صار محتاجا فنحل له الصدقة او يبطل ذلك كله فان زعم ان ذلك يبطل فقد احل الله البيع وامر بالعق واحل النكاح فقد ابا هذا في الشراء والعق والنكاح الامر على وجهه بالوجه الذي احله الله لغيره فكيف لا يجوز له من ذلك ما يجوز لغيره لاجل انه نوي في ذلك نية لا ينبغي له هل اتاك اثران من نوى هذا حرام عليه البيع والشراء والعق الذي اباحه الله للمسلمين او بلغك ان احدا من السلف الصالحين ابطل بمثل هذا يما او عتقا او نكاحا او جاك في كتاب او سنة او اثر احد من الصالحين ان هذا قد نهي عنه او كره لمن فعله فضلا عن ان يبطل به بيعه وعتقه ونكاحه فاننا لا نفعل ذلك وانما كرهنا له هذه النية براينا وقد نهي الله تعالى في كتابه عن تعمد ضرار المرأة في تطويل العدة عليها قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا آيات الله هزوا قال الخفاف حدثنا جرير عن منصور عن ابي الضحى عن مسروق في قوله ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا قال بطلها حتي اذا كادت ان تنقضي عدتها ارجعها ولا يريد امساكها فيجبها يريد بذلك الاضرار فذلك الذي يتخذ آيات الله هزوا ثم اجمع المسلمون لاختلاف بينهم على ان رجعت لا تبطل وان حكمه في الرجعة حكم من راجع للرجعة والامساك لا يريد الاضرار فيما يجب عليه من الحق وبما يجب على المرأة في العدة الا ان هذا اثم فيما نوي من الاضرار ومخالفته التي نهي الله عنه من تعمد التطويل عليها في العدة من غير رغبة منه في امساكها فاذا كان من اتي في هذا ما قد نهي الله عنه في كتابه وصيره به ظالما لنفسه وكان متخذها لايات الله هزوا لا يبطل شيء من ذلك رجعت له لانه اتي بالرجعة على الوجه الذي هو سنة وجرت به احكام المسلمين في ذلك فلم يبطلها ما وجب عليه من الاثم فيما نوي من الاضرار فمن اتي ما لم يات نهي عنه في كتاب الله ولا سنة بل كرهناه للرجل ان يتوبه او يعتمد برائنا اخرى ان لا يغير نيته حكما من احكام الله ولا يزيل شيء عن موضعه وكذلك الخاف قال الله تعالى ولا يحل لكم ان تاخذوا مما اتيتهمون شيئا الا ان ياتن بفاحشة فان اتى المرأة بفاحشة مبينة ولم يجن عليها ان لا تقيم حدودا فيها فرض الله عليها من معاشره زوجها بعضها لتذهب ببعض ما اتاها حتي اختلفت منه كافي انما

غامبا فيما كان منه داخلا فيما قد خفي عنه وكان الخلع ماضيا لا يرد ولا يبطل ويحكم للرجل عايبا بما افندت به منه وان كان ظالما آثمنا لانا لو بطلنا المال عنها طل الطلاق الذي طلقها وصار يملك رجعتها ان كان افصح بالطلاق وانما افندت منه اثنين فلما اوقعها الطلاق باننا وجب المال للرجل في الحكم وباتم بما دخل فيه فاذا كان مانهي الله عنه في كتابه اذا اتاه رجل من طريق يجب به حكم من احكام الله في فرقة او رجعة او فدية مضي الحكم ولم يبطله مانع من الماثم فكيف يبطل البيع والعق والشراء والنكاح بنيته ولم باننا في كتاب الله ولا سنة نبه انه بها قولها فاما قوله لو اراد الله ان يجيز الحيلة في ذلك ما اوجبه يعني ما اوجب الزكوة وغيرها فقال نهى الله تعالى عن خطبة في عدتها ثم رخص فيما توصل من معرفة المرأة لا يرد الرجل من تزوجها اذا نقضت عدتها الي ما توصل اليه بالقصد للخطبة فقال لاجتراح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او اكنتم في انفسكم الى قوله معروفنا قالت العلماء يعرض لها ما يجب من تزوجها وهي في العدة ولا يقصد الخطبة فقد نها الله تعالى من الخطبة واحل البيع الحيلة التي توصل بها الي مثل ما توصل اليه بالخطبة فبذلك اوجب الله الزكوة في الحول واحل البيع والشراء والصدقة والعق قبل الحول او بعد الحول فليس يبطل من احكام الله تعالى التي احلها نية نواها رجل كرهنا ما له وليس عندنا فيما كرهنا من ذلك اثر ولا سنة ولو اراد الله ان يحرم عليه اخراج ذلك من ملكه قبل الحول لحرمه وما كان ربك نسيا وكذلك السفر من صار مسافرا فقد احل الله له ان يفطر ويقضي وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم التفطير بقول الله فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر

افترأتم من خرج في شهر رمضان من بغداد الى مكة ارد ان يحل له الافطار ا يكون مسافرا فقد عم الله المسافرين بالرخص في الافطار ومن خرج ليحل له الفطر اذا كان ممن يخرج يطاب امره فيه معصية او امر لا يحل طلبه اسوا حاله منه واجرى لا يحل له الفطر ا رأت امرأة خرجت في عدتها مسافرة وقد قال الله عز وجل واتقوا الله راكم لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة فخرجت في عدتها وعصت ربها فصارت مسافرة فانما عايبا رمضان يحل لها ان تفطر وتغتذى وهل تغتذى الصلاة وقد خرجت اثمة عاصية لربها فان كان هذا يحل لها وقد نهى الله في كتابه عن الخروج فخرجت ولم ينه الله عن الخروج الا انه نهي في خروجها ما كرهنا له برأينا احري ان يهزم مسافرا

ونحل له ما نحل للمسافرين وقد عم الله المسافرين بالرخصة فعمت عندنا من نوى نية سيئة ولم ينها فممن ادعي ان الرخصة خاصة فليات علي ذلك بيهان من الكتاب او السنة او اثر عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يراه او قياس به قتل فانه غير واحد شيئا من ذلك فاما المطابقة لثلاثا في المرض ترث ما كانت في العدة وان عثمان ورثها بعد انقضاء العدة فما يشبه المطابقة لثلاثا من هذا ارايت عبد الرحمن بن عوف هل هو يهتم على ان يكون نوي الفرار من كتاب الله هو عندنا غير متهم في ذلك فان ما اوجب المسلمون الميراث للمطابقة في المرض نوى زوجها الفرار او لم ينو لان حال المريض في ماله فيما بينه وبين ورثته كحال المحجور عليه وكذلك من سافر في رمضان لا يريد الفرار من الصيام او وهب مالا من ماله يريد الفرار من الزكاة والحج او باع ابلا بيقرب او يغنم لا يريد الفرار من الزكاة يبطل ما صنعوا بغير نية ويكون الحكم عليهم وعلى من نوي في ذلك نية سيئة سواء فان كان هذا عاما فيمن نوى وفيمن لم ينو فليس لمسافر ان يفطر في شهر رمضان ولا لاحد ان يهب مالا ولا ينفقه وان كان هذا عند من يخالفنا على من نوي نية سيئة دون من لم ينو فكيف تقيسه بالمطابقة في المرض الذي يرث امراته نوي الفرار او لم ينو اذا الحجبة ان نجد حكما من احكام الاسلام ماض على اهله اتاه رجل من وجهه ونوي فيه نية سيئة لولا تلك النية حل له ذلك فابطلت بنية تلك قبله حتى لزمه نقضه في الحكم وابطاله فان وجد هذا في شي من احكام الاسلام ما وجدته في سنة قائمه او اثر يجتمع عليه فهو له حجة وليس واحد ذلك في حكم من احكام المسلمين فاما اذا كان الحكم فيمن نوي او فيمن لم ينو واحد فليست فيه حجة وكذلك الاقرار الوارث فيما بينه وبين ورثته كالمحجور عليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لورث نقاس الاقرار بالوصية وبطل نوي في ذلك شيئا او لم ينو وهكذا المولي عنه والمحجور عليه للفساد ولا يجوز اقرارهما وكذلك المريض انما يبطل اقراره لورثته بالتهمة وان كان الرجل الصالح التقي غير متهم علي ان يقر بباطل ولا يفر من حق ولا يحل ان يطلق ذلك به ولكنه حذر عليه بالمرض فيما بينه وبين ورثته فجري اليكم بذلك عليه ان لا يجوز وصية له ولا اقراره متهما كان او غير متهم وليس هذه الحجبة في ابطال حكم اتي رجل الامر فيه من وجهه بنية نواها واما قوله ان اهل السبت حبسوا السمك يوم السبت واخذوه يوم الاحد فانه يقال له لو كان حبسه يوم السبت غير محرم عليهم لم يكونوا انتدوا في السبت وقد زعمت انهم اعتدوا في السبت فان زعمت ان عداوتهم في السبت انهم صنعوا فيه شيئا كان حلالا لهم فيه وانهم عوقبوا على انهم نوا ان يأخذوه في الوقت الذي احل لهم اخذه فيه فهو لك حجة

فهايت فهل عندك بهذا اثر او برهان قال فان الله اخبرنا انهم اعندوا في السبت والمعندي من اتى ما حرم الله عليه واما قولك في اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها واكادوا اثانها فهل رايت احدا رخص للمسلمين في بيع الخمر والخنازير والميتة فنخرج بها عليه وهل حرم بيع الشحوم على اليهود من قبل نية نووها ولولم ينو ذلك كان بيعها لهم حلالا الا ان يمسها على اليهود حراما نوي بذلك شيئا اولى بنو وكذلك هبة المال قبل وجوب الزكاة نية محرمة نوي صاحبها الفرار اولى بنو والا فاننت حجته ان يدل الامر على محرم البتة الا من قبل نية نواها صاحبها انما كانت هذه حجة انه لو احل قوم للمسلمين بيع الخمر والخنازير وانما هذا قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم فيما بلغنا حين ذكر له بيع الخمر بعد تعميمها فهذا شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما انتهى اليه لا يبيع حلال ولا يصدقه حلال فيما جرت احكام الاسلام باجزائه تزعم انه حرام من قبل النية ولكن ابكره لرجل ان يعتمد الحيلة في ابطال الزكاة وفي ابطال الشفعة وما اشبه ذلك ويخاف ان يفعل ان يكون اثما لانه يعتمد الاضرار بمن كانت الصدقة تجب له حين احتال لان لا تجب وتعتمد الضرر بمن كانت الشفعة تجب حين احتال لئلا تجب فيكرر ذلك له ويخاف ان يكون اثما كما يأتى الذى راجع يعتمد بذلك اضرار المرأة فاما ما كان من بيع او شراء او عمن من حلف بها رجل لم تكن واجبة عليه لله الا بما ادخلته نفسه فيه فانه لا يكره له ان يقر بفي ذلك بما يحرم عليه ما احل له ويحتال للخروج من المال ثم بكل حيلة حتى لا يدخل في ربا ولا في امر محرم عليه حتى لا يجب عليه بما ادخل نفسه فيه مما لم يكن واجبا عليه شي لان ذلك انما هو بيع عن تراض وليس فيه ظلم لاحد ولا احتيال لامر اوجبه الله حتى لا يجب كما نهى الله عز وجل من خطبة المرأة التي في عدتها ورخص في الاحتيال بما يوصل الى معرفته المرأة بما يريد من تزويجها حتى لا يسبقه بنفسها كما توصل بالخطبة لانه لم يكن في ذلك ظلم لاحد ولا تعمد للشاء به ولا لدفع حق كان يجب له حتى لا يجب وكذلك البيوع والايمان لاباس بالاحتيال في ذلك فهو قياس الخطبة والمدة مع ما جاء فيه من الآثار قال الخصاص حدثنا علي بن عليه عن ايوب عن محمد بن سيرين ان عبد الرحمن بن عوف او الزبير والا احمد انه توقف علينا اذ راونا فاخذ الطبيب ويعطي الخبيث فقال لا تفعلوا ولكن اخرج الى البقيع او الى السوق فاشترى دابة او ثوبا واعمل ما شئت فاذا اشتريته وقبضته كان لك بيعه كيف شئت واهضم ما شئت وخذ اى نقد شئت فهذا عمر قد احتال له في ان يرجع اليه ما كان دراهمه بالر بوفي دراهم جياذ هي اقل منها ما جاز ذلك وكذلك نقول انما فر من الحرام الى الحلال ولا ظلم في ذلك لاحد انما باع شيئا حلالا عن تراض وحدثنا غير واحد عن ابن عون عن ابن سيرين قال انما الربا علي من اراد ان يربى وينسى وحدثنا بزبد بن هرون

عن ابن سعيد بن ابي عروة وابوب بن العلا عن قتادة عن الحسن في رجل جعل امراته طالقاً ثلاثاً ان كلم فلاناً قال ان شاء طلق امرأه تطليقة ثم تركها حتى يحل اجلها ثم تزوج امراته فقد احتال له الحسن حتى خرج من يمينه فهذا لا باس به وحدثنا عبد السلام عن الحجاج عن عطاء والحكم وعن عمر بن شعيب عن سعيد ابن المسيب في رجل حلف بعق عبده ان لا يدخل هذه الدار فباعه ثم دخل ثم اشتراه قالوا لا يعتق فقد احازوله الاحتيا ل ان بطلت عنه اليمين ولا يعتق عبده

باب الرجل يطلب من الرجل ان يعامله بال

وليس عند التاجر متاع يبيعه اياه (ما الحيلة في ذلك) قال احمد بن عمر ان كان للرجل الذي يطلب المعاملة ضيعة او داراً فباعها من التاجر بالمال الذي يحتاج اليه وقبضها التاجر منه ثم باعها اياه ورجع عليه في ذلك عما يتراضيان عليه من الربح فهذا جائز قلت فان لم يكن له ضيعة ولا دار قال فان كان له مملوك او متاع فاشتري ذلك منه التاجر وقبضه ثم باعه اياه فلا باس بذلك قلت فان طلب منه معاملة بمائة دينار فباعه ثوباً باربعين ديناراً ثم افرضه ستين ديناراً قال لا باس بذلك قلت فان افرضه اولاً ستين ديناراً ثم باعه الثوب باربعين ديناراً قال لا احب هذا لانه فرض جر منفعة قلت فان تولي هذه المعاملة مملوك التاجر ثم كتب التاجر علي الرجل كتاباً بالمال باسمه قال لا باس بذلك قلت فان قال التاجر احتاج الي متاع بمائة دينار واربعين في ذلك ٥٠ ديناراً وليس عند التاجر متاع وكان للرجل الذي يريد المعاملة مملوك يساوي عشرين ديناراً ولم يامن التاجر ان يشتري المملوك منه بمائة دينار ويدفع اليه الدنانير ويبقي المملوك في يده قال يشتريه منه بعشرين ديناراً او باقل منه ويقبضه ثم يبيعه من الرجل ثلاثين ديناراً ويقبضه منه ويسلم اليه ثم يشتريه منه ثانياً بعشرين ديناراً ويقبضه منه ثم يبيعه منه بثلاثين ديناراً يفعل ذلك خمسة مرات حتى يصير له علي الرجل مائة وخمسين ديناراً ويكون قد وصل الي الرجل مائة دينار قلت او تري هذا جائزاً قال نعم هذا جائز ما لم يكن علي مواضعة بينهما فيقول اشترى منك عبداً هذا بعشرين ديناراً علي ان ابيعه منك قال لا تقول ذلك عند عقد البيع قلت ارايت ان طلب من التاجر عشرة الاف دينار وقال التاجر ار يد ان تكون الضيعة بيدي واربح عليك خمسة الاف دينار قال يبيعه التاجر شيئاً بخمسة الاف دينار ويدفعه اليه اما ثوباً واما غير ذلك ثم يشتري منه التاجر ضيعة بعشرة الاف دينار فيدفعها اليه ويكتب عليه بالعشرة الاف ديناراً وبالخمسة الاف ديناراً التي له عليه فيكون عليه خمسة عشر الف ديناراً وبعدها ان يرد عليه هذه الخمسة عشر الف ديناراً رد عليه الضيعة قلت فان طالب من

التاجر معاملة بالف دينار علي ان يكون للتاجر عليه دنانير كيف الوجه في ذلك قال يشتري منه التاجر دارة بالف درهم ويقبضها ثم يبيعها منه بمائة دينار الي سنة ويكتب عليه بذلك كتاباً

✽ باب البيع والشراء ✽

الرجل يعامل الرجل فيبيعه المتاع الى اجل هل يجوز له ان يشتريه باقل مما باعه منه قبل ان يقبض ثمنه قال لا قلت فما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من هذا المتاع حدثاً يكون ذلك عيباً فيه ونقصاناً من قيمته جاز له ان يشتريه ذلك باقل مما باعه منه قلت فهل في هذا شي غير هذا قال نعم ان اخذ المشتري ثوباً من هذا المتاع ثم باعه منه الباقي من الثمن الذي اشتراه فلا باس بذلك قلت فان كان الذي باعه التاجر رفيقاً اودوا بآباً او جوهراً لا يمكن ان يجبس منه شيئاً قال يبيعه التاجر مع هذا ثوباً او علفاً غيره فيأخذ الرجل ذلك الثوب او العلف ويبيع الباقي من التاجر باقل من الثمن الذي اشتراه منه قلت ففي هذا غير هذا قال نعم ان وهب المشتري ما اشتراه من التاجر لولد له او لبعض من يثق به وقبض ذلك الموهوب له ثم باعه من التاجر الموهوب له بثمن قليل فلا باس بذلك قال وان باعه جوهراً بالف دينار الي سنة جاز له ان يشتري به التاجر منة بثمن مائة دينار وثوب او عرض غير الثوب

✽ باب في البيع والشراء قال ابو بكر ✽

فانقول في رجل له ضيعة اراد ان يبيعها من رجل وليس يمكنه ان يسلمها الى المشتري فاراد حيلة علي انه ان امكنه تسليمها الى المشتري سلمها له والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذها بان يسلمها اليه قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري ان البايع قد باع هذه الضيعة وهي في يد رجل قد غصبة اياها وبشهاد عليه البايع بذلك وانها ليست في يده يوم باعه اياها ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويقر البايع بقبض الثمن فان قدر على تسليمها والارد الثمن على المشتري رجل اراد ان يشتري داراً من رجل وهو لا يعلم انها للذي يبيعه اياها ولا يامن ان يقيم رجل بينة زور يشهدون انها له فيأخذها كيف الحيلة ان يتوثق قال بدس رجلاً عرياً يشتريها لنفسه من هذا البايع ويكتب الغريب الذي لا يعرف الشراء باسمه ثم يشهد المشتري انه قد اجرها من هذا الرجل الذي امره بالشراء كل سنة بشي معلوم ويدفعها اليه بخضرة الشهود ثم يشهد له شهودا غيرهم في كتاب الشراء عدولاً انه اشتري هذه

الدار له بامرهم وماله فان جاء انسان يدعي فيها دعوي لا يكون الذي هي في يده خصما له قلت ففي هذا غير الاجاره قال نعم ان وكله بالاحتفاظ بها او بمرمتها او استغلالها ويشهد على ذلك و يسلمها اليه بحضرة الشهود لم يكن هذا الرجل خصما للمدعي ان ادعاه رجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن ان يكون البايع قد تصدق على بعض ولده بها او الجاهها اليه والي غيره ما الحيلة في ذلك والتوثيق له قال يكتب الشراء على الرجل و يكتب التسليم و ضمان الدرك على من يتوهم انه الجاهها اليه قلت ففي هذا غير هذا قال نعم يكتب الشراء باسم رجل غريب مجهول و يوكله الاجنبي بالدار بحضرة الشهود و يسلمها اليه ويشهد له في كتاب الشراء انه اشتراها له بامرهم وماله فلا يكون بينه وبين احد فيها خصومة قلت رجل له داران واراد بيع احدهما فاراد رجل ان يشتريها منه علي انها ان استحققت منه رجعت في الدار الاخرى وكانت له بماله ما الحيلة في ذلك قال يشتري منه هذا المشتري الدار الاخرى التي ليس يريد بيعها و يقبضها منه ثم يشتري منه تلك الدار التي يريد بيعها بملك الدار و يسلمها اليه و يقبض منه تلك الدار التي ابتاعها آخر هذه الدار التي سلمها اليه فان استحققت هذه الدار من يد المشتري رجعت في الدار الاخرى فاخذها قلت رجل اراد ان يشتري دارا او جارية من رجل والبايع غريب ولم يامن المشتري ان يستحق ما يشتريه من يده فيذهب ماله فقال البايع انا اقيم لك رجلا بضمن الدرك واوكله في خصومتك وفي عيب ان وجدته فيما تشتريه مني فلم يامن المشتري ان يوكله ثم يخرج من الوكالة ما الحيلة في الثقة بها قال ابو بكر يكون الضامن هو الذي يتولي البيع من هذا المشتري و يسلم الغريب البيع و يحجزه و يضمن الدرك عن هذا المبايع فيصح ذلك للمشتري فيامن ما يخاف ان شاء الله تعالى قلت رجل اراد ان يشتري دارا من رجل ولم يامن ان يكون البايع قد احدث فيها حدثا قبل ان يبيعه اياها فاراد ان استحققت عالية بعد ان يشتريها ان يرجع على البايع بضعف الثمن و يكون ذلك له حالا ما الحيلة في ذلك قال ابو بكر ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فان استحققت رجعت بمائتي دينار قال يبيع المشتري من البايع ثوبا بمائة دينار ثم يشتري الدار منه بمائة دينار بدفعها اليه و بالمائة دينار التي هي ثمن الثوب فيصير ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجعت المشتري بهذه المائتين دينار قلت رجل اراد ان يشتري من صير في دراهم بمائة دينار وليس عند الصير في الا خمسمائة درهم ما الحيلة في ذلك قال يشتري منه الخمسمائة بمائتي درهم و يرض الصير في الخمسمائة درهم ثم يشتريها منه فيفعل ذلك مرارا حتى تدرك المائة دينار للصير في ويكون له علي الصير في الدراهم التي تجعل عليه بالفرض فلا رجوع له قال لرجل اشترى هذه الدار بمائة دينار حتى اشتريها منك بمائة

وعشرين ديناراً فلم يأمن المأمور ان يشتريها بمائة دينار فيبدو الأمر فلا يشتريها منه ما الحيلة في ذلك قال أبو بكر يشتري المأمور هذه الدار من صاحبها بالمائة دينار على انه بالخيار ثلاثة ايام فيها ويقبضها منه ثم يخرج الامر الى المأمور فيقول له قد اشتريت منك هذه الدار بمائة وعشرين ديناراً فيقول له المأمور هي لك بذلك فيلزم الامر الدار بمائة وعشرين ديناراً ويوجب البيع الذي كان بالخيار فيقول المأمور للامر قد اوهبتها لك فان بدا للامر ولم يطلبها من المشتري كان للمشتري ردها بالخيار قلت رجل اراد ان يبيع من رجل داراً او جارية او غير ذلك ويبرأ من كل عيب الاسرة او حرة فلم يأمن ان يردّها عليه المشتري ويقول لم نسم العيوب عيباً عيباً ولم يضع يده عليها ما الحيلة في ذلك قال بامر البائع رجلاً غريباً لا يعرف فيبيع ذلك من هذا المشتري على ان مولى الجارية اورب ذلك الشيء ضامن لما ادرك المشتري في ذلك من هرك او من سرقة او من حرية ويخرج الغريب فلا يكون للمشتري خصومة في ذلك العيب على مالك ذلك المبيع قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان اشهد المشتري على نفسه انه تصدق بها علي بعض ولده او على غيره وقبضه منه الذي تصدق به عليه لم يكن بينه وبين البائع خصومة في ذلك رجل له عبد ماذون له في التجارة فاشترى العبد نفسه من مولاه والمولى في يد العبد اموال ودبون باسمه فاراد العبد من مولاه ان يشهد له بانه باعه نفسه فاحتج المولى من بعد ذلك من الاقرار له بالبيع كيف الحيلة للعبد في التوثيق قال أبو بكر يشهد العبد في السر لرجل في السر يثق به بان المال الذي في يده هو له وبالدبون ثم يشهد بعد ذلك بان ذلك مولاه فان وفي المولى بالاشهاد له بانه قد باعه نفسه وقبض منه الثمن وفي له العبد وامر ذلك الرجل بالاقرار بما كان اقر له به لمولاه وان لم يفعله المولى جاء ذلك الرجل فطالب بهذا المال حتي يصح الامر لهما جميعاً وينصف كل واحد منهما صاحبه قلت فان كان المولى هو الذي يخاف ان لا يفي له العبد كيف الحيلة في ذلك والعبد يريد منه ان يبين المولى بالاقرار له قال يشهد المولى الشهود في السرانه قد باع العبد من رجل يثق به ثم يشهد بعد ذلك للعبد انه قد باعه لنفسه وقبض منه الثمن فان وفي له العبد بالاقرار وفي له المولى واشهد على ذلك الرجل الذي كان يشهد له ببيع العبد بان العبد حر وانه لا سبيل له عليه فان لم يفع العبد للمولى جاء ذلك الرجل فطالب العبد حتي ينتصف كل واحد منهما من صاحبه رجل اراد ان يبيع جارية له من رجل علي ان يعتقها وخاف ان يبيعه لمشتري فان اشترط ذلك عليه في البيع فسد البيع ما الحيلة في ذلك قال أبو بكر يقول البائع للمشتري اشهد علي نفسك انك اذا اشتريت هذه الجارية فهي حرة فان قال المشتري اني اكرمه ان اعتقها فلا يمكنني وطؤها ولا استخداها فما الحيلة لها ان يشهد للمشتري على نفسه انه

انه متي اشتريت هذه الجارية فهي حرة بعد موتى ولا تنق الا بعد موته قلت فهذا يصح في قول اصحابنا فمن خالفنا اليس يقول هذا القول لا بفعل شيئاً لانه اعتق ما لم يملك ودبر ما لم يملك قال فان اشهد هذا المشتري علي نفسه انه اشترى هذه الجارية من فلان وانه دبرها بعد ما ملكها وجعلها حرة بعد وفاته لزمه هذا الاقرار اذا اشتراها ويقول محضرة البائع اذا اشترى بها فهي حرة بعد موتى ثم يبيعهما فان باعها اخذته الجارية بما اشهد علي نفسه من التدبير قلت قال مولانا اني لا امن ان ابيعها ولعل الحاكم ان يذهب الي بيع المدبر قاري حيلة لا بقدر علي بيعها قال فان اقر المشتري واشهد علي نفسه انه قد اشترى هذه الجارية وانها قد ولدت منه ولدا ثم مات فتصير هذه ام ذلده لا بقدر علي بيعها ثم يبيعهما منه بائة بعد ذلك قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم قال اذا اراد ان يبيعهما انسه بمائة دينار باعها بمائتي دينار فيزبد عايبه في الثمن مائة دينار واشهد عليه انه يقبض منه مائة دينار ويبقى له مائة فيقول اذا اشترى بها متي فاشهدت محلها من انها ام ولد لك حتي لا تقدر علي بيعها ابرائك من المائة دينار الباقية لي عليك فاذا فعل هذا جاز ذلك فان قال المشتري لا ائتي بالبيع في هذا قال فيتراضيان جميعا برجل يكون بينهما فيتولي بيع هذه الجارية من هذا المشتري بمائتي دينار فيدفعها الي المولى اذا اشترها فوثق لها بما شرط لها ابراء من الباقي في الرجل يكتب الي الرجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها بامر ان يشتري له متاعاً يصفه له وعند الرجل المكسوب اليه متاع من ذلك الصنف لنفسه او لغيره وقد ابراه صاحبه ببيعه ما الحيلة ان يصير المتاع الرجل الذي كتب اليه قال ابو بكر يبيع المتاع بيعاً صحيحاً ممن يثق به فيدفعه اليه ثم يشتريه منه الرجل الذي كتب اليه فيجوز ذلك قلت فما تقول في الضامره ايكروهم ايكروهم ما يخذونه من الاجرة علي شراء المتاع قال نعم قلت كيف الحيلة حتي يطيب لهم ذلك قال يشتري الرجل منه المتاع لنفسه ويقبضه ثم يبيعه ممن يريد ان يشتري ذلك ويربع فيه بقدر الكرا الذي ياخذه قلت فان كان هذا الرجل يبعث اليه التجار بالاوال ليشتري بهاهم المتاع بالجرة وهم غيب عنه فكيف يبيع ذلك منهم فهل في هذا حيلة حتي يطيب له ما ياخذه قال ان اشترى لنفسه متاعاً بمائة دينار ثم باعه ممن يثق به بزيادة دينار او دينارين بقدر ما يزيد يخذ من الاجرة ويدفعه الي المشتري ثم اشتراه منه للتاجر الذي بعث اليه بالمال بالثمن الذي باعه فلا بأس بذلك وقال ابو بكر وفي بيع الجارية للعتق حيلة غير ما ذكرنا قلت وما هي قال يقول للذي يشتريها قبل ان يشتريها انه كان يملك هذه الجارية وانه اعتقها ويشهد بذلك علي نفسه ثم يقول محضرة شهود آخرين اني اذا اشتريت هذه الجارية فهي حرة ثم يشتريها فان ذهب من يخالفنا الي انها لا نعتق له بقوله ان اشتريتها فهي حرة وفي

الجارية التي يريدان يشتريها على ان لا يخرجها من ملكه حيلة اخرى بقران مولاها التي هي في يده قد كان باعها من ابن مولاها او غيره ممن بثق به المولى منذ شهر و يشهد بذلك على نفسه وتكون الشهادة في رقعة عند المولى الذي يريد ان يبيعها ثم يشتريها هو من مولاها فيملكها بعد الشراء فان راب المولى منه ريب فيها دفع الرقعة الي الرجل الذي اقر انه كان اشتراها قبله فاذا قام البينة علي اقراره بهذا كان اولي بشراء الجارية منه واخذها منه قلت رجل اراد ان يشتري جارية ولا يلزمه استبرائها قال الحيلة في ذلك ان يزوجهما البائع من رجل قبل ان يبيعها ولا يدخل بها الزوج ثم يبيعها من الرجل الذي يريد شرائها فيقبضها المشتري ولها زوج وتزوجها عليه حرام ثم يطلقها الزوج بعد ذلك فلا يكون علي المشتري استبراء قلت فان ابا البائع ان يزوجهما من رجل ثم يبيعها قال يشتريها هذا المشتري ويدفع الثمن ولا يقبضها ثم يزوجهما المشتري من عبده او غيره ثم يقبضها بعد التزويج ثم يطلقها ذلك العبد بعد ذلك فلا يكون علي المشتري استبراء فان خاف المشتري ان لا يطلقها الزوج قال يزوجهما منه علي ان امرها في طلاقها الى المولى كل ماشاء في يد المولى ان تزوجهما فاذا تزوجهما اياه علي هذا كان طلاقها في يد المولى رجل امر رجلا ان يتنازع له ضيعة او دارا او غير ذلك فاراد الوكيل ان يكون له الثمن عليه للبائع الي اجل ويكون الثمن له حالا علي امره باخذه منه والبائع يحببه الي ذلك قال ابو بكر الحيلة له في ذلك ان يشتري الوكيل الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبا البيع وجب الثمن للبائع علي الوكيل ووجب الوكيل الثمن علي الامر باخذه منه ثم يوجب البائع الوكيل بالثمن الي الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن حالا الساعة ولا يكون تأجيل البائع تأجيلا للامر الا ترى ان البائع لو ابرأ الوكيل او وهبه له كان للوكيل ان ياخذ الامر بالثمن فيكون له بذلك التأجيل قلت ارايت رجلا اراد ان يبيع دارا له او ضيعة او جارية من رجل ولم يامن ان يرد ذلك المشتري عليه بعيب فاراد التوثيق في ذلك قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر المشتري بعد ما يشتري ذلك الشيء ان ذلك الشيء قد خرج من ملكه الي ملك غيره اما يبيع او هبة او صدقة فاذا اقر بذلك لم يكن له ان يرد ذلك بعيب

❖ باب في الوديعه ❖

رجل له مال علي رجل او وديعة عند رجل وعليه ديون اقرب وهو مستتر فاراد ان يوكل وكبلا في قبض ماله ووديعته فلا يكون لغرمه ان يشتري علي هذا الوكيل بما يولهم او كان القاضي لا يقبل وكالة الرجل الا في ماله وعليه كيف الحيلة في

ذلك قال ابو بكر الحلي في ذلك ان يقر بالمال الذي له علي الرجل لرجل يثق به او يقر بان تلك الوديعة لرجل وان اسمه في ذلك عارية فيوكل الذي يتقره بالمال يقبض ذلك و يقيمه فيه مقام نفسه فاذا فعل ذلك كان للمقر له ان يقبض ذلك ولا يكون لاحد من غرماء ذلك الرجل ان يثبت عليه الدين الذي له علي المقر فلت وكذلك ان كانت الاحوال على اقوام او ودايع عند قوم قال فالسبيل فيها هكذا ان يقر بها لرجل و يشهد له بذلك و يوكل يقبضه ويؤكد ذلك على ما يكتب الكتاب فيه رجل امر رجلا ان يشتري له ضيعة فقال البايع لا اقر اني قبضت الثمن من مال المشتري له لاني لامن ان يقول لم امره بان يشتريها لي و يخلف علي ذلك فياخذ الثمن مني قال الوجه في ذلك ان يكتب الشراء هذا ما اشتري فلان فلان بامره ولا يكتب بماله ثم يقول في موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن ولا يقول من مال فلان ثم يقر المشتري بعد ذلك انه انما نقد الثمن من مال فلان الامر ويوكل الامر بالخمسة في الدرك والبض وكاملة مؤكدة قلت فان قل المأمور استامن ان يرجع الامر على بالثمن او يجهد ان يكون امرني بالشراء له فاريد ان ابرأ من المال ويكون دفع الثمن من مال الامر قال فهذا لا يلزم لانه ان قال دفع الثمن من مال الامر كان الامر ان يجهده امره ويرجع بذلك ان شاء علي المأمور وان شاء علي البايع قلت فهل في هذا حيلة حتى يكون الثمن انما يدفعه من مال الامر ولا يكون علي المأمور ولا على البايع في ذلك رجوع للامر قال معول في الشراء في موضع قبض الثمن وقبض فلان من فلان جميع الثمن وهو كذا وكذا ولا يقول من مال من هو وابهم ذلك ثم يقر المشتري في اخر كتاب الشراء اقرارا بنفرد به ان الامر فلان دفع جميع الثمن الي البايع اداء عنه وانه انما كتب البايع في الشراء انه قبض الثمن من فلان المأمور حذرا ان يرجع عليه الامر بالثمن فيكون هذا قول المأمور للمشتري فاذا اقر بهذا المشتري جاز اقراره بقبض الثمن من مال الامر فلا يكون للمأمور علي الامر الصحة ولا يكون الامر علي المأمور ورجوع بالثمن لانه انما يقر انه دفعه من مال الامر ولا يكون علي البايع في ذلك شيء فارجو ان يكون في ذلك سلامة للقوم ويوكل المأمور الامر بالرجوع بالدرك ووكلاء الوكالة بذلك قلت ويجوز هذا وقد اقر المأمور في كتاب الشراء انه هو الذي دفع الثمن فكيف يجوز ان يقر بعد ذلك ان الذي نقد الثمن منه هو الامر قلت يجوز هذا لان البايع يقول انا لا اقر اني قبضت هذا الثمن من مال فلان الامر واكن اقر ان المشتري المأمور اقر بان الامر هو الذي دفعه ثمن الثمن عنه ودفعه الي البايع وذلك جائز على نفسه حتى لا يكون للامر الرجوع على المأمور بالثمن وهذا

اصح ما في هذا الباب رجل اشترى جارية بمائة دينار ودفع الثمن وقبض الجارية
ثم اصاب الجارية عيب فاراد ردها بالعيب فخاف ان يدعي علي البائع انه باعه
هذه الجارية بمائة دينار فيقر انه باعها منه بمائة دينار وينكر قبض الثمن ويحلف
علي ذلك فان ردها عليه بالعيب لم يكن للمشتري عليه شيء من الثمن او يقول لم ابعه
هذه الجارية ويحلف على ذلك فيأخذها فاراد شيئاً لا يبطل به حقه قال الوجه في
ذلك ان يقول المشتري للبائع فيما بينه وبينه قد اشتريت هذه الجارية بمائة دينار
وبها هذا العيب وقد رددتها عليك بالعيب فاذا فعل ذلك كان له ان يقدمه
الى القاضي ويقول لي على هذا مائة دينار من وجه قد عرفه فان حلف البائع على
انه ما لهذا عليه هذه المائة ولا شيء منها حلف آثماً قلت فان كان بالجارية عيب
دلسه البائع وحدث بها عيب عنده حتي لا يقدر علي ردها قال بنظر الى ارش
العيب الذي دلسه فيدعيه عليه ويحلفه علي ذلك فان حلف عليه حلف آثماً قلت
فان قال المشتري للقاضي اشتريت هذه الجارية من رجل حر جائز الامر بمائة دينار
ودفعت اليه الثمن وقد وجدت بها هذا العيب ولي الرجوع علي هذا الرجل بهذا
العيب بحق وجب في ذلك لي عليه فان قال القاضي للبائع ما تقول فيما يدعي
عليك هذا فان اقر بالبيع وانه قبض الثمن ناظره في العيب فان جحد ذلك فان
القاضي يحلفه بالله ما لهذا قبلك ما ادعاه بسبب هذا العيب ولاله قبلك حق بسبب الادعاء ولا
يجب له عليك ردها هذه الجارية بهذا العيب ولا يجب عليك رد ثمنها عليه وهو ما يدينار قلت فان نكل
عن اليمين قال يلزمه القاضي قبض الجارية ورد المائة دينار على الذي في يده الجارية
فلان رجل له ضيعة اودار يخاف ان يخاسمه فيها انسان فاراد ان يدفع الخصومة عن نفسه
قال ان باعها من انسان بعيب ودفعها الى هذا البائع بمحضرة شهود ووكله بحفظها
ومرقها وغاب ذلك الانسان ثم جاء انسان فزاعه فيها لم يكن بينه وبين من نازعه
خصومه فيها اذا اقام شاهدين علي دفع الرجل اياها اليه وتوكيله اياه بحفظها قلت فهل يحتاج
ان يقيم بينة انه باعها من ذلك الرجل قال لا اذا اقام بينة ان ذلك الرجل دفعها اليه ووكله بحفظها اجزاء
ذلك قلت وكذلك لو ان ذلك الرجل رهنها لهذا الرجل ودفعها اليه بمحضرة الشهود وقال نعم لا
خصومة بينه وبين من ينازعه قلت وكذلك ان كانت دارا فاجر هذا ذلك الرجل الذي يشتري من
هذا واشهد على ذلك وسلمها اليه بمحضرة الشهود فشهد الشهود على ذلك قال نعم وانما
يحتاج ان يشهد له الشهود على ذلك الرجل الذي دفعها اليه وانما حارت اليه من قبل
ذلك الرجل علي غير طريق التحريك من ذلك الرجل فاذا كان ذلك لم يكن بينه وبين
احد خصومه والله سبحانه وتعالى اعلم

باب في خيار الروية

رجل باع متاعا من رجل لم يره المشتري فخاف البائع ان يرده عليه المشتري
 بخيار الروية قال ابو بكر ان احدث المشتري في ثوب من المتاع عيبا يكرن نقصانا من
 قيمته لم يكن له بعد ذلك ان يرد شيئا من هذا المتاع قلت فان باعه جراب مروي
 قال ان خرق المشتري الجراب او استهلكه لم يكن له ان يرد المتاع بخيار الروية
 قلت فان اشترى ضيعة منه او دارا لم يامن ان يردهما عليه بخيار الروية قال يبيعه مع
 الضيعة او الدار ثوبا او علفا غير الثوب فاذا تواجبا البيع قطع المشتري الثوب او وجهه
 الي انسان او استهلكه بوجه من وجوه الاستهلاك يطل خيار رويته بذلك قلت فان
 خاف البائع علي ان لا يستهلك المشتري الثوب ولا يبيعه حتي يرد ذلك عليه
 مع الضيعة او الدار قال يقر هذا المشتري قبل ان يشتري ذلك ان هذا الثوب لهذا
 الرجل او لرجل يخص البائع ثم يبيعه بهد ذلك الضيعة او الدار مع الثوب ويدفعه
 اليه بحضرة الرجل الذي اقر له فياخذه ذلك الرجل باقراره له به فيملكه ويبطل
 خيار رويته المشتري قلت ولذلك كل ما اشتراه المشتري من رقيق او دواب او غير ذلك
 فالوجه في بطلان خيار الروية ما وصفت لي قال نعم رجل له علي رجل مال بغير
 شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يوجهه اوقال له صالحني منه
 واراد صاحب المال حيلة حتي يقر له بما له فلا يلزمه تاجيله ولا مصالحته قال الحيلة
 له في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به وان يقول
 اسمه في ذلك عارية وبوكله بقبضه ثم يتقدم الرجل المقر له بالمال الي القاضي ويقوم
 صاحب المال الذي اقر الي القاضي فيقول لي باسم هذا علي فلان بن فلان كذا وكذا فاذا
 اقر به عند القاضي قال المقر للقاضي اتبع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حادثا
 واحجر عليه في ذلك فيشهد القاضي له علي ذلك فيقول اقر فلان بن فلان هذا عندي
 ان المال الذي باسمه علي فلان بن فلان وهو كذا لفلان بن فلان هذا وقد وكله بقبضه
 واقامه فيه مقامه وسألني فلان هذا ان امنعه من قبض هذا المال وان يحدث
 فيه شيئا ومنعته من ذلك وحجرت عليه فيه وقضيت له بذلك كله فاذا فعل القاضي
 ذلك جاء الذي كان المال باسمه الي الذي عليه المال فاجبه ان اراد التاجيل
 او صالحه ان اراد الصلح ويقر له في الكتاب بجميع المال ليشهد ذلك له فاذا اشهدوا
 علي هذا الرجل جاء انقر له بالمال وطالب الذي عليه المال بالمال واقام البينة علي اقرار الذي
 كان المال باسمه وعلى ما قضى له القاضي في ذلك فيمحق المال ويبطل الصلح
 والتاجيل ويكون المال للمقر له قلت فلم جوزت هذا علي الذي عليه المال قال لان القاضي

قد قضى به فاذا قضى به القاضي جاز ذلك علي الذي عليه المال وقال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز قبض الذم على المال باسمه بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تاجيله بعد اقراره لمن اقر له به ويجوز تاجيله وبراءته وهبته وما صنع فيه من شيء ويضمن في البراءة والهبة والتاجيل للمال الذي اقر به وانه لم يحجز عليه القاضي في ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز ما صنع المقر في ذلك والمال علي الذي كان عليه علي حاله الا في قبضه فانه جائز اذا لم يحجز عليه القاضي وروى عن زفر انه قال اذا اقر بالمال لانسان لم يحجز قبضه للمال ولا تاجيله ولا براءته ولا هبته رجل له قبل رجل مال فطلبه منه فقال قد صار مالك علي الناس وهو ظالم له حتى في ذلك فاراد حيلة بضمن له ماله وقال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يكتب صاحب المال علي هذا الرجل الذي باسمه المال كتاب اقرار ان جميع المال الذي باسمه علي فلان بن فلان وهو له لان هذا وفي ملكه علي ما تكتب الاقراوات ويدخل فيه حرفا حتي بضمن بذلك المال قلت وما هذا الحرف قال يكتب في كتاب الاقرار وان هذا المال لم يزل لفلان هذا وفي ملكه منذ يوم داين به فلان وان اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان فانه اذا قال لم يزل لفلان هذا المال منذ داينت به فلانا قال له صاحب المال قد اقررت انك داينت بمالي ولم امرك ان تدائن به فالقول قوله في ذلك ويضمن هذا الذي باسمه هذا المال لانه قد اقر انه قد اخرج مال الرجل من يده وبأخذه القاضي بذلك رجل له مال باسم رجل فافر له به ووكله بقبضه واقامه فيه مقامه ولم يامن المقر له بالمال ان يخرجها بفرض من الركا له فاراد الحيلة في ذلك حتي لا يكون له اخراجه من الوكالة قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي باسمه المال ان قاضيا من القضاة حكم عليه بان يوكل فلانا بقبض هذا المال وان يجعله وصيه فيه فحكم القاضي عليه بذلك وان ذلك القاضي نهاء عن قبض هذا المال وان يحدث فيه شيئا وحجز عليه في ذلك ويؤءك فاذا اقر بهذا لم يحجز قبضه علي الذي المال له فان قبضه كان ضامنا لهذا المال في قولهم جميعا قلت افيجوز اقرار الذي عليه المال فان اقراره علي نفسه جائز فاما الذي عليه المال فان له ان يدفع المال اليه ويبرأ منه ولكنه ضامن له بما اقر به فيما حكم به الحاكم عليه قلت فما الحيلة حتي لا يجوز قبضه لهذا المال ويكون المال علي المطلوب علي حاله قال الحيلة في ذلك ان يتقدم صاحب المال الي القاضي ويقوم هذا الذي باسمه المال فاذا اقر بالمال عند القاضي كان عليه ان يئمه عن قبضه وان يحجز عليه في ذلك فاذا فعل القاضي ذلك لم يكن له قبض هذا المال من المطلوب

❦ باب الرجل يكون له علي الرجل المال ❦

تكمل رجل بنفس المطلوب فتغيب المطلوب او يتوارى المطلوب فيأخذ صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه فقال الكفيل للطالب انا اودي اليك هذا المال على ان يصير مالك الذي علي المطلوب لي وعلي ان تبريني من كفالة نفسه هل في هذا حيلة قلت ان ادي الكفيل المال عن المطلوب بري المطلوب من المال ولم ينفع الكفيل اقرار صاحب المال له بانال علي المطلوب قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اقرض الكفيل الطالب هذا المال ولم يبرئه الطالب من الكفالة ولكن يكون هذا المال قرضاً للكفيل على الطالب وتكون الكفالة علي حاملها فان طالب الكفيل صاحب المال بالمال المقرض طالب صاحب المال بالكفالة بنفس المطلوب فان طالب صاحب المال الكفيل بكفالة نفسه المطلوب طالبه الكفيل بالمال الذي اقرضه وكذلك ان طالب من عليه الدين الذي اقرضه قلت فان قال صاحب المال اريد ان اخذ مالي ويحول الى فيصير لهذا الذي كفل لي بنفس الذي لي عليه المال وكذلك قال ان وهب هذا الكفيل هذا المال لصاحب المال وقبل الهبة وقبض ذلك وبرا الكفيل من كفالة نفسه المطلوب واقر بان المال الذي باسمه على نفسه فلان المطلوب هو هذا الكفيل وان اسسمة في ذلك عارية ووكالة بقبضة واقامه فيه مقام نفسه فهذا جائز مستقيم قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم ان اقر الطالب بهذا المال لابن الكفيل صغير ووكله الاب بقبضه جاز ذلك رجل له على رجل مال فاراد الذي عليه المال ان يتحول بالمال الذي عليه لرجل اخرما الحيلة في ذلك قال يقول الذبي عليه المال للرجل الذي يريد ان يحول المال له بيع عبدك هذا ومتاعك هذا من فلان الذي له على فلان فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد تحول المال فصار لصاحب العبد على المطلوب قلت ان لم يرد المطلوب ذلك ولكن اراد ذلك صاحب المال قال يشتري صاحب المال العبد من مولاة او المتاع بالف درهم ولا يقول بعته بالالف التي لي علي فلان فاذا باع العبد من صاحب المال بالف درهم احاله بالالف التي له علي المطلوب فاذا احتال بها صارت له قلت فان لم يقبل الذي عليه المال - الحوالة هل يتم له قال لا ليس تتم الحوالة الا ان يقبل الذي عليه المال الحوالة قلت فاي شيء عندك في هذا قال اذا اشترى العبد صاحب المال بالف درهم اقر بان الالف التي له على فلان لهذا ووكله بقبض ذلك واقامه فيه مقامه ثم يبريه صاحب العبد من ثمن العبد او يبيعه بشحن العبد ثوباً قلت فان قال صاحب العبد اذا ابراءته من ثمن العبد فطالبني بهذا المال الذي اقر لي به ووكنت بقبضه وقال انما انت وكنيت فيه ماتقول في ذلك ولا امن ان يلحقني عليه يمين قال يقر في الكتاب ان الذي باسمه علي فلان هو لفلان هذا وفي ملكه وهو كل بقبضه ويقر فيه

مقامه ويقول اني ادهيت علي فلان انه وكاني في هذا المال وانني انما اقررت له علي طريق الاجل وقدتمت بي ذلك الي فاض من القضاة فاستحلفته علي ذلك فحلف لي فلايين لي بعد هذا علي فلان في هذه الدعوي فاذا اقر بهذا لم يكن له علي المقر له ولا علي الذي عليه المال سبيل رجل له علي رجل مال مضى فساله المطلوب ان يوجه بهذا المال الي وقت معلوم فاجابه الطالب الي ذلك فخاف المطلوب ان يمتثل الطالب عليه بان يقر بالمال لانسان ثم يوجه له او ينجمه عليه فلا يجوز في قول ابي يوسف التاجيل ولا التجنيم فما الثقة من الحيلة عندك للمطلوب مما يخافه واما قول ابي حنيفة فانه قال تاجيله وتجنيمه جائز فما الثقة عندك للمطلوب في قول ابي يوسف مما يخافه قال ابو بكر الحيلة في ذلك ان يقر الطالب ان هذا المال وجهه علي المطلوب في الوقت الحالي الذي وجب عليه فوجهه الي غرة شهر كذا من سنة كذا فان كان منجما وجب عليه منجما الي كذا او كذا انجمما او لما غرة شهر كذا واخرها شهر كذا او يصف التجنيم وانه وجب عليه في الاصل منجمما الي هذه التجوم المسماة وانه ضرر له ما يدركه في ذلك من درك من قبله وباسبابه من اقرار او هبة او تمليك وتوكيل وشهادة وحدث ان كان احدائه في هذا المال يستحق به ذلك علي فلان ابن فلان يبطل به هذا التاجيل او التجنيم فهو ضامن لذلك حتى يخلصه فلان من ذلك ويرد عليه ما يلزمه ويجب عليه رده في ذلك من حق فهو جائز قلت فان كان الطالب قد اقر بهذا المال لانسان فجاء المقر له يطالب المطلوب بعد التاجيل او التجنيم قال فالمطلوب ان يرجع علي الطالب في اخذه بما ضمن له فاما يخلصه من ذلك واما يرجع عليه بالمال فكان عليه الي وقت اجله او الي انجم هذا احتياط في قول ابي يوسف رحمه الله فاما ابو حنيفة فانه كان يقول تاجيل الذي باسمه المال وتجنيمه وبرانه وهبته وقبضه كل ذلك جائز فان كان اقرب له لانسان كان لذلك الانسان ان ياخذ المقر له بهذا المال او يضمنه اياه قلت فهل في هذا حيلة غير هذه قال نعم قلت وما هي قال يشهد الطالب علي نفسه بقبض ذلك المال كله و بورخ الكتاب الذي يقر فيه بالقبض بيوم معلوم يقول اقر فلان في يوم كذا من شهر كذا انه قبض من فلان الفلاني جميع المال الذي كان له باسمه علي فلان الذي بكتاب الملك تاريخه شهر كذا ومن الشهود علي هذا الكتاب فلان بن فلان و فلان ابن فلان وبسمي جميع الشهود الذين في الكتاب وانه لم يبق لفلان علي فلان الي هذا اليوم المسي في الكتاب مال ولا حق علي وجهه من الوجوه الا وقد قبضه من فلان واستوفاه منه ويقر المطلوب انه وجب لفلان بن فلان عليه بعد البراءة التي كتبها علي فلان بن فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا قبض فلان منه جميع ما كان له عليه كذا كذا دينار و ثاقيل ذهبنا وازنه جبارا ووجهه علي فلان الي غرة شهر كذا من سنة

كذا وان هذا المال المسحى في هذا الكتاب وهو كذا وكذا دينارا ويجب
 لفلان على فلان بعد قبض فلان من فلان المال الذي كان له على فلان بالـ
 المسد كور في هذا الكتاب الذي سمعنا شهودا في هذا الكتاب ويؤكد الاقرار
 ويحضران الشهود جميعا فيقولان لهم لا تشهدوا علينا الا بعد ما يقرأ الكتابين جميعا فاذا
 قرأنا الكتابين جميعا قلنا لكم اشهدوا علينا بما في هذين الكتابين او اشهدوا بذلك علينا
 واذا اقر احدنا وقال لكم اشهدوا علي بما في الكتابين وامتنع الاخر من الاقرار فلا تشهدوا
 على المقر منا بذلك وحده وبضمن الطالب ما يدرك المطلوب فيما يقرب قبضه علي ما يكتب
 ان يكتب قلت فان تشاهدا على ذلك كان في ذلك ثقة لهما جميعا قال نعم اذا اقر الطالب
 بقبض ذلك المال جاز اقراره فان كان الطالب اقر بالمال لانسان قبل ان يشهد علي نفسه
 بهذا القبض لم يدرك المطلوب في ذلك شيء من قبله انه ان كان اقر بالمال لانسان يحضر ذلك
 الانسان بطالب بهذا المال فلما يرجع به على الطالب لانه قد قبضه من المطلوب ولم يختلف
 ابو حنيفة رضى الله عنه وابو يوسف في القبض انه جائز وانه لا سبيل للمقر له على المطلوب
 قلت فان لم يثق كل واحد منهم بصاحبه وقال لا امن ان اقر بالكتاب الذي يكتب علي
 فلا يقر الاخر فيلزم في ما في الكتاب قال يوسف ان امرهما رجل برضيان به فيكتب هذا
 المتوسط على الطالب كتابا باسمه او باسم من يثق به بالنبي درهم دينارا عليه لانا جازنا
 المال كانه النبي درهم ويشهد عليه بذلك ويقبض المطلوب الالف درهم التي يريدان
 يؤدبها الي الطالب فتكون عنده ويكتب بالالف الباقية كتابا ويبيع كل واحد منهما
 من الطالب والمطلوب ثوبا بالمال الذي يكتب به عليه لكن ان لحقته عين فاستحلف ان المال
 الذي يطالب به فهو حق له فحلف علي ذلك لم يدخل عليه في يمينه شيء فاذا شهد كل
 واحد منهما بالكتاب الذي يكتبه عليه اشك الكتابين والالف عنده ثم يقول للطالب
 اكتب للمطلوب كتاب قبض بالالف وينسبهم الي الصك والشهود الذين شهدون عليه ويؤرخ
 هذا الكتاب بعد الكتاب بيومين ويكتب ايضا بعد تاريخ الذي يقبض الالفين يوم او يومين
 ويجمع لهم موجلا الى الوقت الذي يتفقا عليه ومنجما على ما اتفقا عليه فاذا نشاهد على الكتابين
 دفع كتاب القبض الى المطلوب واطل الكتابين الذين كتبهما عليهما قلت فهل في
 البراءة من حيلة حتى يجوز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى قال نعم قلت وما هي قال
 ان اقر الطالب انه كان اسمه علي المطلوب بهذا المال ولم يكن عليه هذا المال وكان
 اشهاد فلان له بذلك باطلا وانما كان اقرار المطلوب له بذلك على طريق الجاوب يمكن
 له علي فلان هذا المال شيء منه ولا على فلان المطلوب وضمن له ما يدركه في ذلك من
 درك ويؤكد ضمان الدرك تلى حسب ما شرحناه جاز هذا فان كان اقر به لانسان قبل
 هذا فجاء ذلك الانسان بطالب بهذا المال فاستحلفه علي المطلوب كان المطلوب ان يرجع

علي الذي كان باصحه المال واخذ بضمانه له منه الدرك رجل له على رجل مال مسخي فسال
المطلوب الطالب ان يوجهه بالمال فقال لا امن ان تغيب عني في وقت محل هذا المال
وواله ان يعطيه كفيلا بنفسه فلم يامن الطالب ايضا ان يعطيه كميلا فاذا
اجله بالمال او نجمة عليه جاء الكفيل فيبرأ منه فاراد حيلة ان تكون الكفالة على
حاملها ولا يبرأ الكفيل قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل للطالب اذا حل
مالك هذا علي فلان فانا كفيل لك بنفسه فان كان نجمة عليه قال كلما حل لك
نجم من هذه النجوم على فلان بن فلان فان الكفيل لك بنفسه عنده محل كل نجم
منها فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يبرأ من الكفالة لان الكفالة انما تجب في وقت
محل المال الا تري ان رجلا لو ابتاع دارا فضمن له رجل نفس البائع ان ادركه فيها
من درك ان الكفالة جائزة وليس للكفيل ان يبرأ من هذه الكفالة قبل الدرك
قلت فهل في هذا غير هذا قال نعم ان قال الكفيل كلما حل نجم على فلان من
هذه النجوم فانا كفيل بنفسه فان لم ادفعه اليك عند محل كل نجم منها فجميع
هذا المال الذي عليه وهو كذا وكذا دينار هو لك علي فاذا كهل علي هذا لم
يحضره وجب عليه المال قلت فان قال انا كفيل لك بنفسه كلما حل لك نجم
من هذه النجوم فان لم احضره عند كل محل كل نجم حتي ادفعه اليك فالذي
يحل لك عليه علي وكذلك كل نجم فهو جائز قلت فهل في هذا خلاف بين الفقهاء
قال اما اصحابنا فلا يقولهم ما فسرتك لك فالت امن غير اصحابنا ان يذهبوا فيه
الي غير هذا قلت فما الاحتياط في قول غير اصحابنا قال يقول الكفيل كلما حل
لك علي فلان نجم من هذه النجوم فانا كفيل لك بنفسه وبالمال الذي يحل لك عليه
بذلك النجم فيموز هذا واستأخاف عليه في هذا مكرها رجل اراد ان ياخذ من رجل
كفيلا لا يقدر الكفيل ان يبرأ منه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل
قد كملت لك بنفس فلان علي فلان اتني كما دمتك اليك فانا كفيل لك
بنفسه ككافة محدودة قل فهذا جائز في قول الحسن بن زياد والكفالة على شرط
جائزة

❖ باب في الضمانات ❖

الرجل يضمن المال عن رجل بامرء فاراد الطالب منه الكفيل بان ياخذ
منه بعض المال ويبرئه من الباقى فيكون للكفيل ان يبرئه ويجمع الكفيل بجميع
ما ضمن منه على الذي ضمن عنه فيأخذه به منه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة فيه ان
كان ضمن عنه الف درهم ان يعطيه الكفيل بالالف دينار فان كان الدينارين بعشرين

اخذ منه الطالب ثلاثين درهما فاذا فعل ذلك رجع الكفيل على الذبي ضمن عنه
 بجميع المال ويعطى الطالب له الالف التي كان ضمنها قلت وكذلك ان كان ضمن
 عنه دنانير فاعطاه احدها وان يبرأ جميعا قال الحيلة في هذا ان يشهدا جميعا ان كل
 واحد منهما قد وكل صاحبه فلان بن فلان في دفع فلان بن فلان الي فلان بن فلان
 بالكفالة التي كفل له بها فاذا دفعة احدهما برأ جميعا رجل له على رجل مال
 فاراد الطالب ان ياخذ من الذي عليه المال كفيلا لا يبرأ من الكفالة حتي يصتوفي
 للطالب ماله هل في هذا حيلة قال نعم قلت وما هي الحيلة في ذلك قال ان بنجم صاحب
 للمال على المطلوب من هذا المال مائة درهم او اقل منها الي عشرين او ثلاثين فجا
 ويقول للكفيل كلما حل لك على فلان فنجم من هذا المال فانا كفيل لك بنفسه علي
 النجوم الذي فسر لك في باب الكفالة في الذي قبل هذا الباب فان اراد ان يتوثق
 بما قلنا من المال ادخلت ذلك ضمن الكفيل وضمنه المال على نجومه مع الكفالة بالنفس
 على ذلك المثل قلت اوليس هذا جائز قال بلى الا ترى وان رجلا استاجر من رجل دارا سنتين
 معلومة كل سنة بمائة درهم فيضمن رجل عن المستاجر لصاحب الدرام كلما وجب عليه
 من اجرة هذه الدار ان ذلك جائز فهذا قد ضمن الا لا يجب بعد وكذلك لو قال الكفيل
 في الاجارة كلما مضى شهر من هذه الاجارة فانا كفيل لك بنفس فلان كان هذا
 جائز رجل سال رجلا ان يكفل بنفسه لرجل فاراد الكفيل ان يتوثق بالذي كفله به
 لثلاثين واري عنه ما الحيلة في ذلك قال ياخذ هذا الكفيل من الرجل الذي يريد ان
 يكفل به كفيلا لنفسه ان اخذ الطالب الكفيل الاول بكفالة الرجل اخذ الكفيل الاول
 الكفيل الاخر بكفالاته له قلت فهل يجوز ان ياخذ منه هنا مكان الكفيل قال لا يجوز
 الرهن في هذا الاثر ان الرجل يبتاع الدار فيأخذ من البائع كفيلا الدار فيأخذ من البائع
 كفيلا بالدرك فيجوز ولو اراد ان ياخذ منه بالدرك رهنا لم يجوز قلت فهل في هذا حيلة
 حتي يجوز الرهن مكان الكفيل قال ان اقر المطلوب انه امر هذا الكفيل فضمن عنه
 مالا لرجل من الناس لم يسمه قد عرفه وانه قد رهنته بذلك المال الذي ضمنه عنه هذا
 العبد او هذه الامة او الشيء الذي يريد ان يرهنته اياه يكتب بذلك كتابا ولا يسمى
 ائمال حتي يكون القول في مبلغ المال قول المطلوب جائز ذلك قلت فان قال المطلوب
 لست امس ان تملق رهين فيقول الكفيل صاحب المال غائب فالرهن عندي فلا اقبض
 منك المال حتي يقدم الرجل اذا دفع اليه المال فليس له ان يحبس الرهن قلت فان اختلفنا
 في مبلغ المال فقال المطلوب انما ضمننت عين الف درهم وهذه الالف فخذها وادفع الي
 الرهن وقال الضممت عينك الف درهم قال القول قول المطلوب في مبلغ المال

مع يمينه على ذلك قلت فما يقول ان قال الكفيل قلت امن يرهني هذا الرهن فاذا كملت
 بنفيه قال خذ مني هذا المال وسلم الي الرهن فيكون القول قوله في المال ولعله ان
 يقول انما ضمنت عني مائة درهم فبدنهما وياخذ الرهن وتبقى كفالة في عنتي قال فالوجه
 في هذا ان يكون بينهما رجل عدل يشقان به فيكون الرهن على يديه والمال باسمه
 ويسميان في ذلك مالا ينقل على المطلوب ويكتبان بينهما مواضعه بمحل العدل بما فهمت
 فرجل كهل بنفس رجل علي انه ان لم يوف به يوم كذا فهو ضامن المال الذي عليه ناراد
 الكفيل ان يوثق من المطلوب برهن قال لا يجوز الرهن في كفالة النفس ولكن الحيلة
 في ذلك ان يضمن الكفيل المال على انه اذا اوفي به يوم كذا وكذا فهو بري من المال
 وبرهنه بالمال الذي ضمن الرهن الذي اتفقا عليه فيجوز هذا قلت فرجل كفيل بنفس
 رجل لرجل علي انه ان لم يوف به في يوم كذا وكذا ففلان عليه بنفسه للطالب وفلان هذا رجل
 للطالب عليه ما قال هذا جازع لبعض الفقهاء بعضهم لا يجوزون ولكن الحيلة في ذلك ان يكفل
 الكفيل بالنفس الرجاين جميعا علي انه اذا وافا لفلان في يوم كذا وكذا فهو بري من
 كفالة الرجل الآخر فيجوز هذا الشرط قلت فان كفيل بنفس رجل علي انه ان لم يوف
 به يوم كذا وكذا فالمال الذي علي المكفول به عليه قال هذا جائز في قولنا والذي
 هو اجوز من هذا حتي يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يقول انا كفيل لك بالمال الذي
 على فلان ونفسه على اني اذا دعت اليك فلانا في كذا فانا بري من نفسه ومن المال
 الذي ضمنته عنه رجل له على رجل الف درهم فمات الذي عليه المال فسال الوارث
 صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى اجل قال لا يجوز التاجيل لرجل قد مات لان
 المال لو كان في الاصل الى اجل ثم مات الذي عليه المال حل المال عليه قلت فما الحيلة في
 ذلك حتي يجوز الاجل قال الحيلة في ذلك ان يقول الوارث انه كان ضمن هذا المال عن هذا الميت في
 حياة الميت لفلان الي وقت كذا وكذا الى الوقت الذي يتوانقن عليه ويقر به الطالب
 ان هذا المال كان موجلا على الميت وعلى كفيله هذا الى الوقت الذي اجله اليه ويقر
 الطالب انه لم يصل الي هذا الوارث من مال الميت شي فاذا فعلوا ذاك صار الضمان
 على الوارث الى الاجل الذي يوج له فلا يكون لصاحب المال مطالبة بالمال الا الى
 الاجل فاما الميت فقد حل عليه المال قلت فان قال الوارث لا ضمن هذا المال
 الاول للطالب ولكن ارضه اليه بعد سنة ورضي الطالب بذلك واراد الحيلة حتي يتم
 هذا الامر بينهما قال الحيلة في ذلك ان يقول الوارث ان الميت كان ادائه في صحته
 الف درهم الي منه ويقر صاحب المال بذلك فاذا اقربها جميعا لم يكن للطالب ان
 يطالب الوارث بالمال الي الاجل ويقر صاحب المال انه لم يصل الي الوارث من تركه
 الميت شي فان قال الوارث الست تعلم ان القول قول صاحب المال فان القول في الاجل

قول الوارث فإذا قال المال عليك حال كان هذا قولاً صحيحاً وأما غيرهم
فإنه يقول القول قول المتبرع فيما اقرب به فإن قال هو إلى أجل كان القول قول له في
ذلك وليس له بينة بالأجل فما الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يقر هذا الوارث أنه كان
ضمن الميت عن رجل من الناس ألف درهم إلى سنة ويقر الطالب بذلك فيكون
القول قول الوارث فيما ضمن أنه إلى الأجل الذي قال في قول أصحابنا رحمهم الله
تعالى وغيرهم ويقر الطالب بذلك قلت فإن قال الوارث لا أمن هذا الطالب أن
يستحلفني بالله أني ضمنمت هذا الميت للميت إلى سنة قال فيقر العزيم أنه قد
استحلفه الوارث على ذلك عند قاض من القضاة أي من قضاة المسلمين فلا يكون
له بعد هذا خلاف علي هذه الدعوى

✽ باب الرجل يموت وعليه دين ✽

فتأخذ الورثة تركته فيجزي العزيم فيطالب به فيقول بعض الورثة خذ
مني مقدار حصتي من هذا المال علي قدر موارثتنا عن الميت على أن تبريني من
الباقى ولا تطالبني بشي منه وتطالب ساير الورثة بالباقي فأجابه العزيم إلى ذلك
ما الحيلة في ذلك علي أن لا يندر على مطالبته قلت الحيلة في ذلك إذا ترك الميت
ثلاث بنين وترك ستة آلاف درهم فيأخذ كل واحد منهم ألف درهم بميراثه
للعزيم علي الميت ثلاثة آلاف درهم فقال له أحد البنين خذ مني التي درهم
وأبريني من الباقي قال يأخذ العزيم من هذا الابن ألف درهم ويقر أنه لم يصل
إليه من تركته الميت إلا هذه الألف درهم وإن قال الابن استأمن أن يستحلفني
بعد ذلك أنه لم يصل إلي من تركته الميت غير هذا لألف الدرهم فلا يمكنني
أن أحلف قلت فيقر العزيم في الكتاب الذي يكتبه الابن أنه ادعى ذلك عليه
فأستحلفه له قاض من قضاة المسلمين فحلف فلا يمين له عليه بعدها فإذا أقر
بذلك لم يكن عليه يمين في هذه الدعوى رجل له علي رجل مال فأراد أن يقر
بعضه لرجل علي أنه ما خرج من هذا المال فهو مسلم إلى المقر له فلا يكون إلى المقرشي
حتى يستوفي المقر له ما له ما الحيلة في ذلك قال أبو بكر الخليل له أن يقر الذي باسمه
المال أن رجلاً من الناس قد عرفه بعينه واسمه ونسبه وجعل هذا المال باسمه علي
فلان بن فلان وأوصى له به وله أن بن فلان علي أن لفلان كذا وله كذا وعلي أنه
ما خرج من هذا المال إلى كذا وكذا فهو له أن يقر بيده حتى يستوفي له
به من هذا المال وهو كذا وكذا فإذا استوفي فلان ما سمي له من ذلك كان
ما يخرج له بعد ذلك من هذا المال وإن جمع ما ساء لكل واحد منه من هذا

المال وصية من ذلك الرجل والحل واحد منهما ما شرط وان ذلك الرجل وكله بمضى
 ذلك واجاز امره فيه واوصي اليه في ذلك وقبل منه هذه الوكالة والوصية وان ذلك
 الرجل توفي وهذا المال يخرج من ثلثه ثم يوكل هو هذا الرجل الذي يقر له ببعض
 هذا المال بقبض ما يقر له به ويوصي اليه في ذلك ويؤكد ذلك على
 ما يؤكد به الكتب قلت كان اراد ان يقر لهذا الرجل بنصف هذا المال وثلثه على
 انه يبدء هو بما يخرج قبل الذي يقر له قال الوجه في ذلك ان يقر بالمال على مثال
 ما فسرت لك ويقر انه اوصي له ولهذا الرجل بهذا المال على انه له منه كذا ولفلان
 كذا وعلى انه يبرأ به فيما خرج من هذا المال فيكون له قبل فلان حتي يستوفي
 ماله من ذلك ثم يكون ما يخرج بعد ذلك من هذا المال لفلان ويؤكد ذلك
 على ما شرحت لك الرجل يريد ان يدفع الى رجل مالا مضاربة فلا يامن ان
 يجعده اياه ويتلفه بوجه من الوجوه فاراد حيلة ان يضمته المال فان جعده
 اياه او ظلم فيه اخذه منه فان تلف المال في المضاربة لم يطالب به قال الحيلة ان يقرض
 رب المال المضارب الذي يريد ان يدفعه اليه الا درهما ثم يشاركه بعد ذلك
 الدرهم الباقي فيكون راس مال المضارب الذي اقترضه اياه ويكون راس مال
 صاحب المال هذا الدرهم على ان يعمل بالمال فما رزقهما الله من ذلك من فضل
 فهو بينهما نصفان او كيف احبا قلت فان عمل احدهما بالمال دون الاخر قال
 فذلك جائز والريخ على ما شرطاه قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الى رجل مالا مضاربة
 وليس عنده الامتاع كيف يصنع قال يبيع المتاع من رجل بثق به ويقبض المال فيدفعه
 الى المضارب مضاربة ثم يستوفيه المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من
 صاحبه قلت فان اراد ان يدفع اليه مالا مضاربة على ان يضمته المضارب ويكون عليه قال لا يسمعان
 ياخذ مال مضمون قلت فهل هذا حيلة ان يكون المال مضمة وناقض نعم قلت وما هي قال يقرض رب
 المال المضارب هذا المال كله ثم يدفعه المضارب الذي استقرضه الى رب المال مضاربة بالنصف
 او جمعا اراد ثم يدفع رب المال الى المستقرض وهو المال المضارب بضاعة فيجوز ذلك في
 قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله عنهما وقال زفر الرايج في هذا الذي يعمل بالمال
 رجلان بينهما مال على رجل من ثمن شيء باعه اياه فاراد احدهما ان يقبض حصته
 من هذا المال على ربه ولا يشركه فيه صاحبه ما الحيلة في ذلك ومعا عبد الله ومحمد قال ابو بكر
 الحيلة في ذلك ان يستقرض عبد الله من رجل خمسين دينارا ثم يقرض الذي عليه المال
 لعبد الله ومحمد وهو زيد هذا الرجل الذي اقترض عبد الله هذا الخمسين الدينار
 والخمسين دينارا فقد صار لزيد على هذا الرجل خمسون دينارا وصار لهذا الرجل
 على عبد الله خمسين دينارا ثم يقول هذا الرجل لزيد قد وكلتك بان تقبض من عبد الله

الخمسين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلته لك ان تجعلها قصاصا
 بالخمسين دينار التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول زيد بعد ذلك
 قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله علي قصاصا بالخمسين الدينار التي للرجل
 الذي وكلني وهو فلان علي عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله بمحمدا
 فيها يستقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل ان زيدا انما هو مقتضى الخمسين
 الدينار التي للرجل علي عبد الله وليس بقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله
 قلت فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقرضه الخمسين دينارا لك علي خمسون
 دينارا ولي علي زيد خمسون دينارا وقد وكلتك بقبض ما علي زيد واجزت امرك
 فيه وجعلت لك ان تجعل الخمسين الدينار التي لي عليه واجزت امرك في ذلك وجعلته
 لك ان تجعلها قصاصا بالخمسين دينار التي لعبد الله عليك فيقبل زيد الوكالة ثم يقول
 زيد بعد ذلك قد جعلت الخمسين الدينار التي لعبد الله علي قصاصا بالخمسين الدينار
 التي للرجل الذي وكلني وهو فلان علي عبد الله فيكون ذلك قصاصا ولا يشرك عبد الله
 محمدا فيما استقرض ولا زيد فيما جعل قصاصا من قبل زيدا انما هو مقتضى الخمسين
 الدينار التي للرجل علي عبد الله وليس بقاص لما عليه ولذلك لم يشرك محمد عبد الله
 قلت فما تقول ان قال عبد الله للرجل الذي اقرضه الخمسين دينارا لك علي خمسون
 دينارا ولي علي زيد خمسون دينارا وقد وكلتك بقبض مالي علي زيد واجزت امرك
 فيه وجعلت لك ان تجعل الخمسين الدينار التي لي علي زيد قصاصا بالخمسين الدينار
 التي لزيد عليك فقال الرجل قد قبلت هذه الوكالة وقد جعلت ذلك قصاصا قال
 يكون قصاصا ويكون الرجل هو المتقضي ولا يكون الرجل قاضيا ولا يكون لمحمد
 ان يشرك عبد الله في شيء من ذلك فهل في هذا غير هذا قال نعم وفيه بعض ما فيه
 قلت وما هو قال يهب زيد الدار على عبد الله لعبد الله ومحمد فيهب لابن عبد الله او
 لمملوك له مقدار حصه عبد الله من المال الذي عليه وذلك خمسون دينارا ويقبل ذلك
 الموهوب له ثم يقر عبد الله ان الذي عليه الدين هو زيد كان اقر له علي زيد هو ومحمد
 مائة دينار انما كان في من ذلك له وهو خمسون دينارا وان ذلك انما كان منه علي سبيل
 الا لجأوا لم يكن له علي زيد من هذا المال شيء وانه قد ضمن لزيد جميع ما يدركه في
 ذلك من دركه من قبله وسببه ويؤكد في ذلك فاذا قل ذلك لم يكن لمحمد ان يشركه في
 شيء قلت فما تقول ان لم يقل هذا ولكنه قال قد ابرأت زيدا مما كان علي به من
 المال الذي باسحق واسم محمد عليه فقد ابرأته من حصتي من ذلك وهو خمسون دينارا
 فيشهر ابرأته جائزا ولا يكون لمحمد علي عبد الله شيء ذلك سبيل لان عبد الله لم يقبض مالا
 فالمركة فيه محمد وانما ابرأه من مال قلت ليس هذا المال لعبد الله ومحمد علي زيد قال لي

قال فاه وهب زيد لعبد الله خمسين ديناراً وقبضها عبد الله منه ولم يجعلاها قصاصاً ثم ان
 عبد الله ابراه زيدا من حصته من المال الذي بينه وبين محمد هل يشرك محمد عبد الله قال
 لا قلت فهذا اسهل ما قلت قال نعم هو اسهل ما قلت فان عمل هذا فهو جائز قال فان قال
 هذا المال بينهما على ما وصفتنا فمال احدهما صاحبه ان يسلم له ما قبض من هذا المال
 يعني يشركه حصته من ذلك المال ولم يامن ان يسلم له ذلك قبل القبض فاذا قبض شاركه فيما قبض
 فاراد حيلة حتى يتوثق من شريكه بعدما قبض قلت الحيلة في ذلك ان يتر الم سلم لشريكه ان شريكه
 فلان قد باع من فلان حصته من المال الذي كان بينهما مفردا في صفقة غير الصفقة التي هو باع فيها
 فلان حصته وانه ليس له ان يشركه فيما قبض من فلان من هذا المال الذي باسمهما
 علي فلان وهو كذا وكذا ويؤكد الكتاب في ذلك فيدخل فيه وان حصته فلان من
 هذا وجبت له على فلان مفردة دون حصته فاذا فعل ذلك لم يكن له ان يشركه فيما قبض
 قلت فان اراد كل واحد منهما ان يفرد بحقه فان قبض كل واحد منهما شيئاً من هذا
 المال لم يشركه الاخر في ذلك قال يكتبان بينهما كتابا يقران فيه ان كل واحد منهما
 باع من فلان حصته من العبد او من العلو الذي كان بينهما مفردا في صفقة واحدة على
 حده وانهما لم يبيعا ذلك العـلمون فلان في صفقة على حدة واحدة وان مال كل واحد
 منهما حصته من ذلك وجب على فلان مفردة دون حصته صاحبه ويؤكد الكتاب
 بذلك فان قبض احدهما شيئاً لم يشركه الاخر فيما قبض من المال قلت فان كان
 المال باسم احدهما وهو بينهما جميعا وفي الصك الذي كتبه باسمه علي العزيز الذي
 ان هذا المال ثمن عبد اشتراه فلان من فلان فاراد الذي باسمه المال ان يقر لصاحبه
 بنصف المال وبسلم كل واحد منهما لصاحبه ما قبض من هذا المال كيف الوجه في ذلك
 قال يتر الذي باسمه المال لصاحبه ويؤكد بقبض ذلك وقر في الكتاب انه باع حصته
 من ذلك العبد من فلان مفردة في صفقة على حدة وان حق كل واحد منهما من هذا المال
 وهو النصف وجب له على فلان في صفته على حده وانه ليس لواحد منهما من هذا المال الا
 النصف الذي وجب له على فلان في صفته نصف هذا المال وان اسـم في ذلك عارية لصاحبه
 على حدة فان ليس لواحد منهما ان يشركه صاحبه فيما قبضه من هذا المال اثنان ابن
 فلان ويقر الشر بك الاخر ويؤكد الكتاب بذلك بينهما فلا يكون لواحد منهما ان
 يشرك الاخر في شيء مما قبض من هذا المال والله سبحانه هو الهادي الى العواب

﴿باب الحوالة﴾

قلت ارايت رجلاً له علي رجل مئة دينار اراد الذي عليه ان يبيع له رجل

بهذا المال على انه ان ججده او افلس او مات ولم يترك شيئا لم يرجع الطالب على الذي احاله بهذا المال الى الحيلة في ذلك قل يسميهم فيقول كان زيد صاحب المال والمال على عمرو والمحتال عليه بالمال رجل يقال له خالد فالحيلة في هذا ان يقر زيد وهو صاحب المال وخالد وهو الذي يحتال عليه بالمال فيقولان جميعا كان زيد هذا علي عمر مائة دينار فاحال عمرو زيدا بهذه المائة الدينار على رجل يقال له خدش بن الفضل بن محمد البجلي الكوفي فيسحبان رجلا مجهولا لا يعرف ويقولان اسمه خدش ابن الفضل بن محمد البجلي الكوفي بهذه المائة الدينار حواله صحبته جائزة وقبل زيد هذه الحواله وقبل خدش ذلك فصارت هذه المائة الدينار لزيد على خدش ابن الفضل بن محمد الكوفي بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب ثم ان خدش بن الفضل الكوفي بعد ذلك احال زيدا بهذا هذا بهذه المائة الدينار التي كان احتال بها عليه خالد بن فلان هذا وقبل زيد هذه الحواله وقبلها خالد بن فلان هذا فصارت هذه المائة الدينار لزيد علي خالد بالحوالة الموصوفة في هذا الكتاب فتصير حواله علي خالد لزيد فان عدم خالد او مات ولم يدع شيئا لم يرجع زيد على عمرو بالمال من قبل انه انما يجب له الرجوع بالمال اذا عدم خالد على خدش ابن الفضل بن محمد البجلي وهو لا يعرف ولا يدري من هو قلت ارأيت ان كان مالا لرجل على رجل ف اراد المطلوب ان يحل الطالب بماله عليه على رجل للمطلوب عليه مال فقال الطالب للمطلوب عدي اوثق من هذا ولا امن ان احتال عليه فيقوي مالي قال الحيلة في هذا ان يضمن غريم المطلوب عن ما عليه فيكون المال عليهما والله اعلم بالصواب

باب الرهن

رجل اراد ان يرهن رجلا نصف الضيقة مشاعا قال لا يجوز ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز الرهن قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي يريد ان يرهن نصف الضيقة مشاعا بذلك المال علي ان المشتري بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا تواجبا البيع نقض المشتري البيع بعد ان يكون قد قبض ما اشترى فيبقي ذلك بمنزلة الرهن بهذا المال فان تلف الرهن في يد المشتري بطل المال عن صاحب الضيقة او الدار وان اصاب بذلك عيب ذهب من الدين بحساب ذلك قلت فان كان الخيار للبائع وقد علم ذلك المشتري وقبض منه المال ثم نقض البيع في الثلاثة ايام قال في هذا يكون ذلك الشيء مضمونا في يد المشتري المبيعة ان تلف ذلك الشيء او تضرع ذلك الشيء من قيمته بقدوم المشتري ذلك الشيء من قيمته ولا يكون ذلك من الدين ولكن ينظر الى قيمته ذلك الشيء فان تلف غرم المشتري قيمة ذلك كله وقام به من دينه فان بقي له شيء اخذه وان

بقي عليه شيء اداءه الى البائع وكذلك ان كان محدث به عيب في بدا المشتري فذهب
 النصف منه ضمن المشتري تنصف قيمته فقام بذلك من دينه ويبره وان فضلا
 ان كان قلت فرجل اراد ان يرتهن رهنا من رجل لينتفع به مثل ارض يزرعها
 او دار يسكنها ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يرتهن منه ذلك الشيء
 ويقبضه ويتشاهدان على ذلك ثم يستعين المرتهن ذلك من الراهن فيقول له اعرفني
 اعرف هذه الدار اسكنها فاذا قال قد اعرتكما واذنت لك في سكنها طاب
 فلك له ففهم اراد الراهن والمرتهن ان يرد الراهن فرغها وردا الى الراهن فمادت الى
 ذلك قلت وكذلك الارض ان اراد زرعها يقول المرتهن للراهن اعرفني هذه
 الارض ازرعها فاذا اعاره اياها كان له ان يزرعها قلت فاذا كان للرجل على الف
 درهم وفي يده رهن بالالف فطالبه المطلوب بالالف وقدمه الى الحاكم وقال لي علي
 هذا الف درهم وكره ان يقول له عندي هذه الالف رهن وهو كذا وكذا فيقول
 المطلوب ماله على هذه الالف الذي يدعيها وهذا الذي يزعم انه رهن في يده
 هو لي وما هو رهن فيأخذ الشيء منه ويطلب المال قال يدعي عليه الالف ولا
 يذكر الرهن فان سال القاضي المطلوب عن المال فاقر به وادعى انه له رهنا عنده
 بهذا المال فليقر الطالب بالرهن بعد ان يقر المطلوب له بالمال وان جحد المطلوب المال
 وادعى الرهن فقال لي في يده كذا وكذا ولم يقل هو رهن فليقل الطالب للقاضي
 نلى هذا الرجل هذا الشيء رهن الالف فان ساله القاضي عن ذلك فانكر ان يكون
 رهنا فليقل الطالب ماله عندي هذا الشيء الذي يدعيه ويتولى ماله عندي هذا
 الشيء الذي يدعيه بغير رهن فان حلف علي ذلك كان صادقا سيفي بمينة انه بس
 في يده هذا الشيء غير رهن قلت فان قل المرتهن اريد الضيعة ازرعها مادامت
 سيفي يدي ارضا او اسكنها ان كانت لا يكون لهذا الرجل ان ياخذ سيفي تعريفها
 لهذا الرجل الى مالي هل في هذا حيلة قل نعم الحيلة في هذا ان يقر الراهن ان
 رجلا من الناس قد عرفه باسمه وعينه ونسبه دفع اليه هذه الضيعة او هذه الدار
 وامره برميها على كذا وكذا من المال باجرة له وانه رهن هذه الضيعة ان هذه الدار
 من فلان هذا علي كذا وكذا من المال ويؤكد ذلك علي ما يؤكد كسب الرهن بقبض
 فلان ذلك من ثم ان مالك هذا الشيء وهو الرجل الذي امره ان يرميه هذه
 الضيعة المسماة في هذا الكتاب اذن له في زراعه هذه الارض ابدا ما كانت في يده
 ان اذن له في سكنها هذه الدار ابدا ما كانت في يده وثبت ذلك له لان فليس له
 ان يمنع فلانا من زرع هذه الضيعة ولا من سكنها هذه الدار ولا له ان
 يعرض عليه في ذلك ويؤكد ذلك فلا يكون له ان ياخذ المرتهن بتفريق ذلك فان اراد

ان يفسكها واحضر المال اخذها وسلم المال الى المرتهن فاذا فعل ذلك لم يكن علي المرتهن في ذلك الزرع والسكنى سبيل . قلت . فان قال المرتهن لا آخذها علي هذا ولكن اشترى بها هذا المال شراء صحيحا فاقبضها وازرعها ان كانت ارضا وان كانت دارا اسكنها فله علي عهد الله اذا جاءني مالي رددت عليه ذلك ونسخت البيع فيه وقال صاحب هذا الشيء است آمن ان يحدث حدثا فيذهب . فني هذا فما الحيلة في ذلك حتي يسلم كل واحد منهما قل احمد بن عمرو الحيلة في ذلك ان يتراضيا برجل ثقة عدل لهما جميعا فيكتب الشراء باسمه ويكتبه الي وقت معلوم فيقتان عليه ويكتبان مواضعهما يتفقدان عليه من ذلك ويكون عند العدل لهما جميعا يحملهما عليه فان رد هذا الثمن في الوقت الذي يوقتان فيه رد الارض الى صاحبا وان مضى الوقت ولم يحضر الثمن عمل في ذلك بما في العواضه ومنع كل واحد منهما من ظلم صاحبه . قلت . فان قال الراهن هذا الشيء يساوي اكثر مما لهذا الرجل علي ولست آمن ان يخذ له حدثا فيذهب شيء هذا قال فالوجه في ذلك ان يكتب له الشراء من هذه الدار او الضيعة بقدر ماله ويسلمه اليه فاذا سلمه اليه وقبضه نقض الذي له الخيار منهما هذا البيع ويشهد علي النقض فيه فبقي ذلك بيدي المرتهن بمنزلة الرهن ولا يكون للراهن ذلك ان يخرج من يدي المرتهن الى ان يؤدي المال الي المرتهن . رجل . له علي رجل مال فرهته بذلك ضيعة او دار او دين الي اجل فقال المرتهن للراهن سلطني علي بيع هذا الرهن عند محل الاجل فقال الراهن لست آمن ان اسلمتك علي بيع ذلك فيتوارى عني عند محل الاجل ولا تقبض مالك مني وتبيع رهنى ما الحيلة لهما في ذلك . قال . الحيلة ان يجعل هذا الرهن علي يدي عدل بينهما ويسلط العدل علي بيع الرهن عند محل الاجل فيكون العدل هو الذي يبيع ذلك وان لم يحضر الراهن المال وان احضر الراهن المال لم يبيع العدل ذلك . رجل . له علي رجل مائة دينار وللمطلوب رهن بها عند الطالب فقدم الطالب المطلوب الي القاضي وادعي عليه المائة الدينار وامسك عن الرهن ان يذكره تخاف المطلوب ان يقر بانال فيجحد الطالب الرهن ويحلف عليه فيلزمه الماله ويذهب رهنه ما الحيلة في ذلك . قال . ابو بكر احمد الحيلة في ذلك ان يقر المطلوب بدينار فيقول له علي دينار ولي عنده رهن كذا وكذا فاذا قل هذا القاضي سال القاضي الطالب عن الرهن فاذا اقر بالرهن فينبغي للمطلوب ان يقر للطالب بجميع المائة دينار وان جحد الرهن وحلف عليه يبيع المطلوب وطالبه بالمائة دينار فينبغي للمطلوب ان يحلف له علي باقي المال ان كان رهنه قيمته مثل الدين او اكثر من ذلك من قبل ان الرهن ان كان ضام فقد بطل الدين وان كان الطالب استهلكه صار قيمته قصاصا بالدين . قلت . فان

كان المطلوب هو الذي قدمه الطالب الى القاضي وادعى عليه ان له عنده عبدا وجارا
وامسكه ان يقران ذلك رهن فخاف الطالب ان يقر له بان له عنده هذا العبد او الجار به فيجد
المطلوب الدين ويحلف عليه فيأخذ الرهن . منه اذا لم يقران ذلك رهن * ما الحيلة
في ذلك حتى يسلم الطالب . قل . الحيلة في ذلك ان يقر الطالب للقاضي اذا سأله
عن دعوي المطلوب ما هذا في يد هذا العبد الذي يدعى يجب له اخذه فلان رأى
القاضي ان لا يقبل منه ذلك وقال ما معنى قولك يجب له اخذه قل القاضي
قد يكون في يد الرجل الشيء على الرهن او على غيره مما ليس لمدعيه ان يأخذه
فان قبل ذلك منه والا قال . مالي هذا في يد هذا العبد وينوي في قلبه انه ماله في
يد هذا العبد يجب له اخذه حتي يودي الى مالي . قلت . فما تقول في ذلك ان استعملته
علي ذلك قال يحلفه وينوي في نفسه ماله في يدي هذا العبد الذي يدعى انه يجب
له اخذه مني حتي يوفيني مالي عليه فانه اذا كان من المبرور كانت النية في البعين
علي ما ينوي . قلت . واجود من هذا ان يقول الطالب للقاضي سل هذا المدعي عن
هذا العبد هل هو رهن بالف درهم فان سأله القاضي عن ذلك فانكر ان يكون
رهننا وسع الطالب ان يحلف له بالله ماله في يد هذا العبد الذي يدعيه وينوي
في نفسه ما قلت ان ماله في يد هذا العبد الذي انكر ان يكون رهننا
بهذا المال . رجل . اراد ان يرتهن من رجل دارا واراد المرتهن ان يسكن
الراهن فيها او كانت ضيعة فاراد ان يقرها في يدي الراهن او كان ذلك في بلد
آخر فاراد ان يرتهنها وليس يمكنه ان يقبضها اليوم واراد ان يصح له الرهن
حتي يأخذه الراهن بتسليم ذلك اليه متى شاء ويحكم القاضي بذلك هل في هذا
حيلة . قال . نعم قلت وما هي قال الحيلة في ذلك ان يكتب عليه الكتاب بالدين
ويقول في الكتاب وقد رهن فلان فلانا جميع هذه الضيعة المعروفة بكذا وكذا
ويحددوها ويعرفوها او جميع الدار المعروفة كذا وكذا ويحددها ويصححان الرهن
علي ما يكتب في المرهون ويقران جميعا بان المرتهن قبض هذا الرهن وصار في يده
ثم يكتب بعد ذلك واقر فلان يعني الراهن انه بعد ان رهن فلانا هذه الضيعة او هذه
الدار وسلمها اليه وقبضها فلانا منه ثم انتزعها من يدي فلان واخذها من يدي فلان ابن
فلان قاهرا له . تعديا عليه فلان يعني المرتهن اخذ فلان برد هذه الضيعة الي يديه لتسكن
في يديه علي الرهن الموصوف في هذا الكتاب وبوء كد في ذلك فاذا اقر بهذا علي ما وضعت
كان للمرتهن ان يأخذ الراهن فيدفعها الي متى شاء . رجل . في يده ضيعة او دار ورهن
والراهن غائب فاراد ان يثبت ذلك عند الحاكم حتي يسجل له ذلك ويحكم بانها رهن
في يديه قال الوجه في ذلك ان يدس رجلا يدعي رقبة هذه الضيعة ويقدم

هذا الرجل المرتهن الى القاضي في ذلك فاذا سال القاضي المرتهن عن دعوي الرجل قال للقاضي هذه الضيعة لفلان رهنها بكذا وكذا من المال الذي لي عليه فان القاضي يقول له هات شهودك على هذا والا جملتك خصا لهذا المدعي فيحضر بينته وتشهد عند القاضي على ذلك فيحكم القاضي بانها رهن في يده من فلان ويدفع خصومة المدعي بذلك عن نفسه فان قال قائل فلم اوجب الرهن على الغائب بهذه البينة قلت له من قبل ان هذا المرتهن لا يدفع الخصومة عن نفسه الا بان يثبت الرهن من الغائب الا ترى ان رجلا لو ادعى رق رجل فقال هذا مملوكي فقال الذي ادعيت رقبته اني كنت عبدا لفلان فاعتقني واقام علي ذلك بينة اني احكم بعقه من قبل الغائب واجعله حرا وامنع هذا نلدعي منه وكذلك لو ان رجلا قذف رجلا او قطع يده فقدمه الى القاضي فقال القاذف او القاطع ان هذا مملوك لفلان فقال المقتوف او المقتوع قد كنت عبدا لفلان فاعتقني واقام علي ذلك بينة اني احكم بعقه واضرب قاذفه الحد واقص له وفي هذا الكتاب اشياء كثيرة تشبه هذا ونحوه . رجل . اراد ان يرتهن من رجل دارا فلم يامن ان يستحق انسان بعض هذه الدار متاعا فيبطل الرهن فيما يبغي من الدار ويخرج ذلك من يده . قال . فما الحيلة في ذلك ان يشتري الدار كلها على انه بالخيار فيها سنة او سنتين وقبضها لي وينقض البيع فيها فيكون في يده سنة بالرهن فلا يكون للراهن اخراجها من يده فان استحق منها شيء بقي ما لم يستحق في يده على الراهن فان اشتراها كلها على انه بالخيار فيها وقبضها ولم ينقض البيع فيها لم يضره ذلك فان استحق انسان منها شيئا كان الباقي في يده ولم يكن للراهن اخراجها من مدة الابداء للمال . قلت . فان قال المرتهن لست آمن ان يستحق انسان بعضها ولم يساوي ما بقي منها مالي فما الحيلة في ذلك . قال . يكتب كتاب هذا الشراء ويكتب علي الراهن بالدين كتاب اقرار ويشهد عليه بذلك ويضعان كتاب الدين عند عدل يثق به الراهن والمرتهن ويكون الشراء في يد المرتهن بان احتاج الى كتاب الدين دفع كتاب الشراء الى العدل ليكون في يد واحد منهم كتاب الدين وان اراد ان يطالبه اي ان يطالب الراهن بما فيه ويكتبان بينهما مواضع بذلك

❀ باب الوكالات ❀

رجلان بينهما مال على رجل من ثمن مبدباعه اياه او غير ذلك فقال احدهما لصاحبه قم باقتضاء هذا المال فاني مشول عن ذلك واريد سفرا علي ان اجعل من حتمي شيئا قال لا يجوز ذلك لانه اذا كان شيء بين رجلين يعمل فيه احدهما لم يكن له اجرة علي

ذلك قلت فما الحيلة في ذلك حتي يجوز ما جعل له منه اجرة قال الحيلة في ذلك ان يبيع
الذي يريد ان يقوم باقتضاء المال من صاحبه ثوبا بمقدار ما يجعل له من حصته
من ذلك المال وكان مقدار المال الذي بينهما الف دينار فضمن له مائة دينار فيوكل احدا
بشترى الثوب من صاحبه باقتضاء حصته من هذا المال وهو خمسمائة دينار ويجعل له ان
يقبض شيئاً من ذلك وهو مائة دينارو يشترط عليه ان يكون ضامناً للآخذ لها هذه الخمسمائة
دينار وتكون هذه المائة ثمناً للثوب وليشهد عليه بشحن الثوب . قلت . فان قال
الشريك لا آمن ان يلزمي ثمن الثوب مائة دينار ان نوى هذا المال فتكون هذه
الدنانير المائة علي فاريد حيلة ان يخرج هذا المال آخذ هذه المائة دينار فان خرج
شيئاً منه آخذ بحساب ذلك وان نوي المال لم يلزمه المائة دينار . قال . الوجه في ذلك
ان يامر هذا الرجل عبده او امته ليشتري هذا الثوب من صاحبه بمائة دينار او يامر
رجلاً غريباً لا يعرف بشراء المائة دينار ويقره وان لهذا المشتري هذا الثوب من الخمسمائة
دينار التي باسمه مائة دينار بحق قد عرفه ثم يضمن عنه المائة دينار التي هي
ثمن الثوب علي ان يدفع ذلك من المائة الدينار التي باسمه علي الغريم ثم يوكل
شريكه باقباض هذا المال وبقبضه في ذلك مقامه فان اخرج المال ادي اليه المائة
دينار وان اخرج بعضه كان له ان يقسطه وان لم يخرج شيئاً لم يكن له عليه شيء لانه انما
ضمن له من الخمسمائة دينار فان نوي المال لم يلزمه منه شيء . قلت . رجل له
علي رجل مال فوكله اى وكل رجلاً يتقاضى هذا المال واستخراجه علي ان يجعل
له نصف هذا المال او ثلثه هل يجوز ذلك قال لا فان وكله علي هذا الشرط فان
اقتضى المال كان له اجرة مثله لا يجاوز به شيء اي ما جعل له فان كان جعل له نصف
المال لم يجاوز اجرة مثله نصف المال وان كان جعل له الثلث لم يجاوز اجرة مثله
ثلث المال فان اقتضى بعض المال كان له بحساب ذلك . قلت . فهل له حيلة حتي يكون
له ثلث المال فان خرج شيء كان له وان لم يخرج شيء لم يكن له اجرة . قال . نعم
الحيلة في هذا ان يقر هذا الذبي باسمه المال لابن الوكيل او لرجل يجي له الوكيل
بثلث المال بحق عرفه له ويوكله بقبضه علي ما شرعناه ثم يوكل الذي باسمه المال
والمقر له بالثلث هذا الوكيل باقتضاء هذا المال والقيام به فان خرج المال كان
للمقر له الثلث من ذلك فان خرج بعضه كان له بقسطه منه . قلت . فان قال صاحب
المال لا آمن ان يتوي هذا المال او يطالبني الوكيل باجرة مثله قال يشهد علي
الوكيل ان يوكل في اقتضاء هذا المال بغير اجرة فلا يكون له عليه مطالبته . قلت . فان
قال صاحب المال ارايت ان اقررت بثلث هذا المال لمن يريد التوكيل فاذا وقعت
الشهادة علي بذلك لم يقم هذا الوكيل بتقاضي هذا المال لو حدث حدث يبطل به هذه

الوكالة فقد صار هذا الرجل شريكاً في هذا المال فله ثلثه فإما الحيلة في ذلك قال
بيدلان كتاب الاقرار علي يدي من يتقون به ويكتبون مواضع بينهما يكون علي
يدي رجل عدل بعمل بما فيها ويعملهم عليها فان خرج هذا المال بتقاضي هذا الوكيل
وقيامه به كان لهذا الرجل منه الثلث وان خرج بعضه كان له بقسطه فان لم يخرج من هذا
شيء او لم يقم الوكيل بذلك او رجوع او حدث حدث يبطل الوكالة لم يكن للرجل المقوله
بثلث المال شيء ورد العدل منهم الكتاب علي من يجب رده عليه ويجعلوا في
المواضع امرهم كله ليعمل العدل بينهم بذلك . قلت . رجل له ضياع في يد سلطان
او في يد رجل قد غصبه عليها فقال لرجل آخر استخرج لي هذه الضياع علي ان
لك عشرها قال لا يجوز هذا . قلت . ما الحيلة حتي يعوز ما يجعل له من ذلك ان استخرجها
فان لم يستخرجها لم يكن له شيء . قال . الحيلة في ذلك ان يكتب هذا الرجل الذي
يقوم باستخراج هذه الضياع علي صاحب الضياع شراء عشرها بثمن معلوم اما ثوب واما
عرض من العروض ويدفع الثمن الي صاحب الضياع ويكتبون مواضع من يكون فيها امرهم
علي وجه ويعدلون ذلك علي يدي رجل عدل يتقون به فيعمل العدل بينهم بما في مواضعهم
قلت فان قال صاحب الضياع لاحب ان يكون الشراء باسم هذا الرجل قال فيه خلون
بينهم عدلاً يكون الشراء باسمه فيشتري عشر هذه الضياع بالعرض الذي يدفعه اليه
الرجل الذي يريد ان يقوم باستخراجها فاذا استخرج هذه الضياع دفع اليه العدل كتاب
الشراء واشهد له بانه اشترى ذلك بثمنه او بامره وماله فان استخر بعضها كان له
بقسطه من ذلك وان لم يستخرج شيئاً رد كتاب الشراء الي صاحب الضياع واقاله البيع في
ذلك قال والذي هو اسلم لها جميعاً ان يكون الشراء باسم رجل عدل يكون بينهما يعمل
في ذلك بما وصفناه

❀ باب الوكالة ❀

. رجل . له ضياع فاراد ان يدخل يد رجل معه فيها فيجعل له شيئاً من غلاتها
علي ان يقوم بامره ويدفع عنه جور السلطان وتعبه فكيف الحيلة في ذلك حتي يكون
امراً صحيحاً لها جميعاً ولا يكون لهذا الرجل شيء رقاب الضياع شيء ولكن يكون
له من غلاتها ما يجعله له ما دام يقوم بامره . قال . الحيلة في ذلك ان يتفارقان كان
يريد ان يجعل له من غلاتها الثلث او الربع ينظر كم يكون مقدار ذلك من اكرار الحنطة
والشعير فاذا عرفوا مقدار ذلك بالخز جعل ذلك مسلماً في كل سنة براس مال سلم يسلم
ذلك اليه ويدفع اليه رأس مال السلم فيأخذ ذلك منه في كل سنة فاذا . قال .
الرجل الذي يريد ان يقوم بامره هذه الضياع اريد ان يكون لي اسم في هذه الضياع حتي

يجوز لي الكلام فيها والدفع عنها فان شاء كتب له كتابا باقرار وكتاب شراء بالثا بينهما وعدلوا الكتاب علي يدي عدل يتراضيان به جميعا وكتبوا واضعة بما يتفقون عليه عند العدل بعمل بما فيها فان كره ذلك صاحب هذه الضياع وقال لا احب ان اكتب لهذا الرجل شيء من هذه الضياع فيستحق علي شيء من رقابها . قلت . بان يجعل الكتاب بذلك باسم العدل الذي بينهما فهو اسم مما يخاف الرجل في العاقبة . قال . فان كان لهذه الضياع ما يقع عليه المساحة ايضا مع الحنطة والشعير فاراد ان يجعله له من ذلك شيئا فكيف الحيلة في ذلك . قلت . هذا شيء لا يعرف الا بالحزر والظن فينبغي ان ينظر بمقدار ذلك في كل سنة مما هو فاذا عرف ذلك باع الذي يريد ان يقوم بامر الضياع لصاحبها غلتها بمقدار ذلك لعشرة سنين ويكتب عليه كتابا منجما في كل سنة كذا ويعدلان الكتاب فان قال له صاحب الضياع لست آمن ان لا تجيء غلته في بعض السنين فيلزمني اي هذه الاكرار وهذه الدراهم ويؤاخذني هذا الرجل بما اقررت له اي من الغلة والدراهم فالثقة لما جميعا ان تكون هذه الكتب له باسم هذا العدل ويكون عنده مع مواضع فيما بينهما قد شرحا فيها اي امرهما وما اتفقا عليه فيعمل العدل في ذلك بما فيه النصفة قال فان جاءت غلته لزم صاحب الضياع في ذلك ما يلزمه وان لم تأت غلته في بعض السنين اسقط عن صاحبها ما يشترط اسقاطه عنه . رجل . يكون له الدين ويكون عليه الدين يوكل وكيفا باقتضاء ديونه ويتوارى عن غرمائه فاراد رجل مما له دين علي المتواري حيلة في اقتضاء دينه منه قلت الحيلة في ذلك ان يجيء هذا الرجل الذي له دين علي المتواري الي رجل ممن للمتواري عليه دين ممن يثق به فيقول قد وكلتك لتقبض جميع مالي علي فلان بن فلان اعني المتواري وبالخصوصة في ذلك ووكلتك ان تجعل مالي عليك قصاصا بمالي عليه واجزت امرك فيه وماعملت فيه من شيء فيقول الوكيل قد قبلت ما اسندت الي من ذلك ويشهدان علي ذلك شهودا من اهل العدالة ثم يشهد الوكيل اولئك الشهود وغيرهم فيقول اشهدوا ان فلانا وكلني بقبض مالي علي فلان وان اجعله قصاصا بما لفلان علي واجاز امري في ذلك وما صنعت فيه من شيء وقبلت من فلان بن فلان ما جعل لي من ذلك فاشهدوا اني قد جعلت الالف درهم التي لفلان ابن فلان علي قصاص بالالف التي لفلان الذي وكلني عليه فاذا اشهدا علي ذلك كانت الالف قصاصا ويتحول ما كان للرجل المتواري علي هذا الوكيل للرجل الذي وكله . رجل . يكون له علي رجل مال فيغيب الرجل الذي عليه المال ويزيد الرجل ان يثبت ما له حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب ما الحيلة في ذلك . قال . الحيلة ان يجيء رجل فيضمن بهذا الذي له المال جميع ما له علي الرجل الغائب ويضميه ويبيئه ولا يسي مبلغ المال ويشهد علي ذلك ثم يقدمه الي القاضي فيقر الضمين بالضمنان

فيقول قد ضمنت له ماله علي فلان بن فلان ولا ادرى كم له علي فلان بن فلان
من المال ولا ادرى اله علي فلان مال ام لا فان القاضي يكلف المضمون له ان يضر
بينته علي ماله علي الرجل الغائب فاذا احضر بينته قبلها القاضي بمحض من هذا الرجل
الضمين وحكم علي الغائب وعلى هذا الضمين بالمال بضمانه بذلك ويجعل القاضي هذا
الضمين خصما عن الغائب لانه قد ضمن ماعليه ولا يجوز الحكم علي هذا الضمين حتي
يحكم به علي المضمون عنه ثم يحكم بذلك علي الضمين

﴿ باب في الغصب ﴾

غصب رجل ضيعة له وابي ان يردها عليه وقال بعينها وهو يقرها بها في السر ويجعده
في العلانية فاراد حيلة يخلص بها ضيعته قال الحيلة في ذلك ان يبيع المغموب منه الضيعة
ممن يثق به ويشهد علي ذلك شهودا عدولا يبيعها بعد ذلك من الغاصب ويكون
بينة البيعين من مدة ما يعرف الشهود ذلك حتى يوقنوا ذلك عند الشهادة فاذا شاهد
هذا المغموب الغاصب جاء الذي اشهد له المغموب بالشراء اولا فاقام البينة علي انه
اشترى هذه الضيعة من المغموب قبل ان يبتاعها هذا منه فيحكم له الحاكم بها لانه
اولي بها ويرجع الغاصب علي المغموب بالثمن الذي دفعه اليه قلت فما يقول انه اقر
بها المغموب لرجل يثق به باصر حتى عرض له ثم باعها بعد ذلك الغاصب بتاريخ بعد
تاريخ الاقرار ثم جاء به المقر له فاقام البينة على الاقرار والوقت قال جائز ويحكم له الحاكم
بها وانما ينظر الحاكم في ذلك لا الوقت الاول فيحكم لصاحبه قلت فان خاف الغاصب
بهذه الحيلة فقال للمغموب ليت ابتاع منك هذه الضيعة ولكنني امر من يبتاعها منك
فاراد المغموب حيلة ترجع اليه ضيعته ما الحيلة في ذلك قال يبيعها اولا ممن يثق به
ولا يكتب في الكتاب الذي يكتبه لذلك الرجل قبض الضيعة ولا ان سلمها اليه ثم
يبيعها بعد ذلك من الرجل الذي يشتريها للغاصب ويكتب هذا الشراء للرجل
الذي يقيمه الغاصب بقبضها فاذا اقر وكيل الغاصب بقبض الضيعة من المغموب ثم
جاء الرجل الذي كتب له المغموب الشراء كان اولي بها من وكيل الغاصب لان وقت
شرائه اقدم من وكيل الغاصب باقراره بقبضها وبسلمها الي الرجل المشتري لها اولا
ويرجع وكيل الغاصب علي المغموب منه بالذي دفعه اليه من الثمن . رجل له دار
وغصبا منه انسان فابي ان يردها عليه ثم قال له بعينها مع انه مقر له بها فالحيلة في ذلك
قل الحيلة ان يوكل وكيل الغاصب علي المغموب اليه . قلت فان قال وكيل
الغاصب لا اقر لك بقبض هذه الضيعة قال له المغموب فلا يجوز ان يكتب بعض الثمن
ولا يكتب قبض الضيعة فان قال الغاصب للمغموب اكتب لي كتاب اقرار بان هذه

ولا يتكف قبض الضبعة فان قال الغاصب للمغصوب اكتب لي كتاب اقرار بان هذه الضبعة لي فعلي هذا الذي وصفك او يكتب الاقرار على في كتاب ان الضبعة في يدي الغاصب وقد كان كتب كتاب الشرا مع من يثق به وكان تاريخه قبل تاريخ اقرار الغاصب فاذا فعل ذلك اخرجها الحاكم من يده ودفعها الي الذي اشتراها اولاً

﴿ باب في القرض ومذكور فيه ما يناسب الحوالة ﴾

رجل . يستقرض من رجل مالا ثم سأل ان يؤجله بأجل قال التأجيل في القرض لا يجوز . قلت . فما الحيلة في ذلك حتى يجوز التأجيل لانه لا يامن ان يحدث بالطلب حدث فطالبه ورثته بالمال قال يحيل المستقرض صاحب المال بماله هذا علي رجل الي سنة او سنتين الي الوقت الذي يريد ان يؤجله فيكون المال علي المحتال عليه الي ذلك الاجل ولا يكون للطالب ولا لورثته علي المستقرض من سبيل ولا علي المحتال عليه الي الاجل . قلت . فان مات المحتال عليه قال يحيل المال عليه ويؤخذ ذلك من ماله . قلت . فان لم يكن له مال قال يرجع الطالب بذلك علي المستقرض . قلت . فان اراد المستقرض ان يوثق حتى لا يرجع عليه المقرض ولا ورثته بشي . قلت بقرا المستقرض ان هذا المحتال عليه موصر بهذا المال يملك اضافته حتي لا يقدر ان يرجع علي المستقرض بالمال الا ان يقيم بينة انه مات . عندما . قال . ووجه آخر ان احال المحتا عليه صاحب المال بالمال علي رجل آخر الي ذلك الاجل كانت الحوالة جائزة . قلت . فان مات المحتال عليه الاول لم يكن لصاحب المال علي تركته ميل ولا علي المحتال الثاني الي نحل الاجل قلت فان مات المحتال عليه الثاني قال فان الطالب ياخذ المال من مال هذا المحتال عليه الميت فلا يرجع ورثته علي المحتال الاول لا علي الاجل لانه ليس علي المستقرض فيكون المال حالا عليه والله تعالي علم بالصواب

﴿ باب الايجارات ﴾

رجل . يريد ان يستاجر الضبعة او الدار فيخاف عليه المستاجر ان تنقض الاجارة بموته او بموت المالك لها بعذر بعذر به ماله ما الحيلة في ذلك اذا اراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ويجعل لكل سنة من اول سنتين الاجارة اجرا قليلا مما يريد ان يستاجر به الارض ان يجعل اكثر الاجرة للسنة الاخيرة من هذه السنين فاذا راد اخرجها من يده بحيلة من الحيل لم يلزم المستاجر من الاجر الا القليل ويسقط عنه الكثير من الاجرة قلت ارابت ان قال المستاجر اريد ان اتفق في هذه الارض نفقة واعمرها ولست آمن ان تنقض هذه الاجارة فتذهب نفقتي فاريد حيلة ان انتقضت

هذه الاجارة قبل تمام هذه السنين ان يرجع على رب الارض بهذه النفقة واجابه رب الارض الى ذلك ما الحيلة له في ذلك قال ينظر في ذلك مقدار هذه النفقة ثم يوزن به فيجعل آخر محل اجر السنة الاخيرة من سنى الاجارة مع هذه النفقة اجرا للسنة الاخيرة ثم يكتب اني سألتك ان تسلفني من اجرة السنة الاخيرة كذا وكذا اعني مقدار هذه النفقة وانك اسلفتني ذلك وقبضته منك فاذا انتقضت هذه الاجارة قبل تمام هذه السنة رجع المستأجر على رب الارض هذا الذي اقر انه اسلفني وهو مقدار النفقة وان تمت الاجارة لم يكن له على رب الارض سبيل . قلت فان قال المستأجر لا آمن ان يستغلفني المؤاجر على هذا السلف اني قد اسلفتك اياه قال فيبيعه بهذا السلف ثوباً ويدفعه اليه فان حلف لم يدخل عليه في ذلك شيء . قلت فان كان رب الارض او رب الدار الذي يخاف الغدر من المستأجر ما الحيلة في ان يتوثق منه قال الحيلة في ذلك ان يحصل اعظم الاجرة للسنة الاولى من هذه السنين ويحمل ما يتي من الاجرة لما يتي من السنين بعد هذه المدة . قلت فان اراد رجل ان يؤاجر داره يخاف رب الدار ان يؤاجرها او ان يخرجها المستأجر من يده بضرب من الضروب فيدعها للذي تصير الدار في يده ولا يكون لرب الدار على المستأجر سبيل . قلت وكيف لا يكون لصاحب الدار على المستأجر سبيل اذا خرج الدار من يده قال يخرجها بان يؤاجرها من رجل فاذا قبضها ذلك الرجل ادطاها فان اراد رب الدار ان يتوثق من المستأجر هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي وقد اجابه المستأجر الى ان يتوثق له قال الحيلة في ذلك ان يجي رجل فيقول لرب الدار ان الدار التي في يدي فلان يعني المستأجر ويمجدها اعني صاحب الدار او يسلمها اليك واجب على وافي ضامن لذلك وانه واجب لك على تسليم هذه الدار بامر حق ثابت واجب حتى يسلمها اليك واقبضك اياها وادفعها اليك ليكون لصاحب الدار اخذ الضامن بالدار حتى يسلمها اليه . قلت فاذا اقر الضامن بهذا صارت الدار مضمونة قال نعم وهذا رجل يمي به المستأجر حتى يضمن ذلك . قلت فان قال رب الدار اخاف ان اضمن لهذا الرجل تسليم هذه الدار ثم ان طالبته ان يقول للحاكم هذه الدار كانت اجارة . قلت ارايت مسألة الدار اذا ارادها صاحبها ان تكون مضمونة فقلت يمي لرجل فيضمن تسليمها اليه على ما وصفت لك ارايت ان قال صاحب الدار لست آمن ان يستغلفني الضامن ان هذه الدار لم تكن اجارة في يدي فلان وافي انما ضمننت تسليمها عنه فان حلف على ذلك حلف عليه آثماً فاراد الحيلة في ذلك حتى لا يلزم عين قال الحيلة في ذلك ان يقبض هذا الرجل الذي يريد ان يضمن تسليم هذه الدار قبل ان يستأجرها المستأجر فيأخذها من غير ان يدفعها اليه مالكمها ولا يامن بقبضها

فانما صارت في يده اقربان هذه الدار لفلان بن فلان في يديه مضمومة له وان تسليحها
 الى فلان واجب عليه حتى يسلمها اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ثم يواجرها بعد ذلك
 صاحبها من المستاجر بعد ان يقبضها من يدي الضامن من قبل ان يواجرها فيلزمه الضامن
 رجل كان له ارض فقال لرجل اتفق على في زراعة ارضي حتى ازرعها فما رزق الله
 تعالى من غلتها استوفيت نفقتك من ذلك وما بقي كان بيني وبينك نصفين قال لا يجوز
 هذا . قلت فما الحيلة له في ذلك حتى يجوز قال الحيلة ان يستاجرها المذي يريد ان ينفق
 على هذه الارض من صاحبها سنة باجر قليل فتكون الارض في يدي المستاجر ويعينه
 صاحبها بنفسه وقيامه حتى يزرعها وتكون الغلة لهذا المنفق فيستوفي من ذلك نفقته وما بقي
 قسمه المنفق نصفين فاخذ نصفه وهب لصاحب الارض نصفه . قلت فان قال صاحب
 الارض لست آمن ان لا يبق لي هذا المنفق بنصف نباتها واريد ان اتوثق منه قال
 يستاجر الذي يريد ان ينفق على الارض من صاحب الارض باجر بقدر ما يتوهم ان
 يكون مقدار نصف ما يبيى بالحرر والظن ويعدلان الكتاب بذلك ويكبان مواضعه ويكون
 ذلك عدلا على يدي ثقة فيعرف امرهم ويحملهما على ما فيه النصفه . قلت فان قال
 المستاجر لست آمن ان لا يبق من الغلة شيء بعد النفقة فيطالبني رب الارض بالاجرة ويستخلفني
 عليه قال يكبان المواضع ان نصف الغلة بعد النفقة ان زاد على ما استاجرت من الارض
 كان ذلك للمستاجر ولم يكن لصاحب الارض . قلت ارايت ارضا فيها زرع اراد رجل
 ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة فيها ان يبيع رب
 الارض الزرع الذي سلف هذه الارض من الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يواجر
 الارض بعد ذلك فيجوز الاجارة . قلت فان كان فيها نخل او شجر فيه ثمر قال يبيع الثمر
 الذي في ذلك ثم ياذن له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فان قال المشتري لا آمن
 صاحب الارض ان ياخذ في جذا هذا الثمر قبل بلوغه قال الحيلة في ذلك ان يشتري
 منه الثمر الذي في النخل والشجر ثم يقررب ذلك النخل ان هذا النخل بارضه في يدي هذا
 المشتري الثمر اشهر معلومة بقدر ما يبلغ الثمر بامر حق واجب عرف ذلك له عليه فانه
 ليس له اخراج ذلك من يده الى هذا الوقت فانما فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان
 يتعرض له . قلت الاتري ان مالكمها اذا اخرجها من المستاجر وقد كان قبضها من الضامن
 اليس في هذا براءة للضامن اتري لو ان رجلا غصب رجلا دارا فقبضها من الغاصب رجل
 آخر ثم ان صاحبها اخذها من الغاصب الثاني انه في ذلك يراه لها جميعا من ضمانها قال
 بلى . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم يقر المستاجر بان هذه الدار لفلان بن
 فلان لرجل يثق به صاحب الدار وان تسليحها الى ذلك الرجل واجب عليه ويؤكده ذلك

ففي اراد المقر له ان ياخذ المقر باقراره اخذه بذلك ووجه آخر ان حب صاحب الدار هذه الدار لرجل يثق به ويدفعها اليه ثم ياخذها المستاجر منه بغير امره ثم يقر بها له ويضمن تسليمها اليه علي ما وصفت ثم يستأجرها بعد ذلك من الذي كان يملكها وهو الذي وهبها للموهوب له فيجوز الضمان على هذا . قلت وكذلك ان استأجرها من مالكها الاول ثم اقر بعد ذلك بها للموهوب له وضمن له تسليمها قال نعم هو جائز . قلت فان لم يرد رب الدار ان تكون مضمونة ولكنه قال اخاف ان يغيب المستاجر ويبقى عياله فيها ولا اقدر علي اخراجهم فاراد التوثيق من ذلك قال الحيلة في ذلك ان يحصل المستاجر بعد ما استأجرها صاحبها وكيله في ذلك ووصيه في قبض هذه الدار من كانت في يديه او بمن منعه اياها او نازعه فيها ويؤكد الوكالة في ذلك والوصية . قلت فان قال المستاجر لا آمن ان يوكلي علي ما وصفت ثم يخرجني من الوكالة والوصية بعد ذلك قال يكتب الوكالة والوصية علي ما وصفت ثم يدخل له ضمينا يضمن له تسليم الدار اليه علي ما شرحتنا . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم قلت وما هو قال يؤجر الدار من امرأة المستاجر ويكون الزوج هو الضامن عنها علي ما وصفت . قال ارايت ان جمعت المرأة الدار او انكرت حق مالكها او ماتت البس الضمان واجبا علي الزوج قال نعم وقال الحسن لا يجوز ضمان الزوج الا ان يقر ان المرأة جمعت صاحب الدار داره وان يضمن له تسليمها اليه فاذا كان هذا في الضمان جاز الضمان علي هذا وينبغي ان يدخل هذا الاقرار في الضمان حتي يجوز واجرة ما في هذا الباب ان ياتي المستاجر برجل يضمن عنه فيقر الضامن ان هذا المستاجر استأجر هذه الدار من فلان بن فلان هذا ثم ان المستاجر جعد صاحب الدار داره ومنعه اياها وانه ضمن عنه لصاحبها ان يسلمها اليه ويقبضه اياها ويدفعها اليه ويؤكد الضمان بذلك فيجوز هذا الضمان . رجل استأجر من رجل دارا فاراد ان يبنى فيها بناء فافن له صاحب الدار ان يبنى فيها ويختص بذلك من اجرتها قال جائز . قلت فهل يقبل قول المستاجر فيما انفقه في البناء قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يستأجر الدار ويجعل لصاحبها اجرتها بقدر ما يحتاج اليه البناء ويشهد عليه بذلك ثم يدفع ذلك رب الدار الي المستاجر ويأمره بانفاقه في البناء ويكون القول قوله في ذلك . قلت فرجل اراد ان يؤجر دارا له من رجل منه وخاف رب الدار ان يمنعه المستاجر من الدار بعد مضي السنة ويماطله بذلك ما الحيلة في التوثيق له قال الحيلة في ذلك ان يؤجر الدار منه السنة بما قد انفق عليه ثم يقول قد آجرتك هذه الدار بعد مضي هذه السنة في كل يوم بدينار او باكثر من ذلك ويقبل المستاجر ذلك ويتشاهدان علي ذلك فان حبسها عليه بعد مضي السنة كان عليه كل يوم دينار . قلت فان قال المستاجر لا آمن ان يتغيب عني صاحب

الدار ليعني بهذا الكراء بعد مضي السنة ولكن اريد ان يكون لي قرض الاجارة بعد مضي السنة وان ابرا من الدار ومن هذا الدينار اذا اما سلمتها اليه فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يجعلوا عدلا بينها فيؤكله رب الدار يواجر هذه الدار من المستاجر بعد مضي السنة كل يوم بدينار فيكون العدل هو الذي يعقد الكراء بعد مضي السنة كل يوم بدينار فاذا انقضت السنة جاء المستاجر فسلمها الى العدل وناقضه الاجارة التي كانت بينه وبين صاحبها ويسلمها العدل الى صاحبها رجل له ارض اراد ان يواجرها من رجل على ان اخراج على المستاجر قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في هذا حتى يجوز قال الحيلة فيه ان ينظر مقدار ما يلزم هذه الارض من الخراج في السنة فيزيد على الاجر ويوجره بجميع ذلك ويامر ان يؤدى خراج هذه الارض عنه من اجرتها . قلت فهل يقبل قول المستاجر انه قد ادى ذلك قال لا ولكن النقة له في ذلك ان يجعل ذلك لصاحبها ويشهد عليه ويقضي ذلك منه ثم يدفع صاحب الارض الى المستاجر ويامر ان يؤديه عن هذه الارض في خراجها فيقبل قول المستاجر في ذلك به . قلت فرجل له ارض فيها نخيل وشجر فاراد بعد هذا ان يواجر الارض من رجل على ان يسلم ثمة النخل والشجر للمستاجر قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك قال يواجره الارض ما يريد من السنين بمال معلوم ويدفع اليه النخل والشجر معاملة هذه السنين على ان ينمي ذلك فما رزق الله من غلته في كل سنة من هذه السنين كان لصاحب النخل والشجر سهم من الف سهم وكان الباقي من ذلك للعامل فيجوز هذه المعاملة . قلت ارايت رجلا استاجر ارضا يضاء سنين فيزورها ويواجرها ممن شاء فأجرها باكثر مما استاجرها به هل يطيب لذلك الفضل قال لا ولكنه يومر ان يتصدق به . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يطيب له قال الحيلة في ذلك ان يواجر المستاجر هذه الارض وشيئا يزيد من هذه اما ثوب واما غيره فيواجر ذلك ممن اراد ويزداد من الكراء ما شاء فيطيب له ذلك التفضل . قلت ارايت ان دفع مع الارض فدانا او سكة الفدان واشيئا من آلة الزرع فأجر ذلك مع الارض قال لا يطيب له الفضل

❀ باب المزارعة ❀

قال احمد ابن عمرو . قلت فما نقول في المزارعة في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه بالنصف او الثلث او الربع قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز المزارعة في قول ابي حنيفة قال الحيلة في ذلك ان ياخذها مزارعة ثم يتنازعان الى قاض يري ان المزارعة جائزة فيحكم بجوازها عليهم فيجوز ذلك اذا قضى به قاض . قلت فان لم يتبها امر القاضي هل في ذلك حيلة قال نعم يكسبان كتاب اقرار عنها يقران ان قاضيا قضى عليهما بانعقاد هذه المزارعة فيجوز اقرارها

بذلك على انفسهما . قلت في هذا شيء غير هذا قال نعم يكتبان كتاب اقرار بينهما جميعا
يقران فيه ان رقة هذه الضيعة لفلان الذي هو مالكها وبقران في هذا الكتاب ان مزارعة
هذه الارض اعني الذي باخذها مزارعة لفلان وبسميان بالسنتين فيزرعها مابدا له من
غلة الشتاء والصيف يبذره في نفقته واعوانه فما اخرج الله من غلته في هذه السنتين كان
ذلك له بامر حق عرفه له رب الضيعة ولزمه الاقرار له به . قلت فما حال صاحبها في
الغلة قال ينبغي ان يوثق الذي باخذها مزارعة للملكها من نصف الغلة وان يكتب المزارع
على نفسه كتاب اقرار لرجل يثق به رب الضيعة ان نصيب ما اخرج الله من غلة هذه
الضيعة له بحق عرفه له فيكون ذلك الرجل المطالب بنصف الغلة ويدفعها الى مالك
الضيعة . قلت ارايت هذا الذي قلت في الرجل يكون له الارض وفيها نخل وشجر
فيؤاجرهما من رجل باجر معلوم ويدفع النخل والشجر اليه معاملة على ان ما رزق الله من
غلة ذلك كان للمالك سهم من الف سهم والباقي للعامل هذا شيء يجوز مالئك ذلك ان
يفعله فاما وكيل الرجل لو وكله بان يؤاجر ارضه او وصي يقيم او امين قاض على يتيم او
ارض وفق هل يجوز لاحد من هؤلاء ان يفعل هذا قال لا . قلت فما الحيلة فيه قال
الحيلة اما الوكيل والوصي وامين القاضي فانهم ينبغي لم ان ينظروا الى الارض فيؤاجروها
بما تساوي ويعاملون المستأجر في النخل والشجر معاملة لا يتغابن فيها ولا يجملون له من
الثمرة اكثر من اجرة مثله لقيامه بالمعاملة فمن جعل منهم من ذلك شيئا اكثر من اجرة
مثله لقيامه وعمله لم يميز ذلك وكان مخالفا فيما يعمل به من ذلك . قلت فهل يجوز في
الاجارة اذا استأجر ارضا عشر سنين او اكثر من ذلك باجر معلوم واراد حيلة حتى لا
تنقض الاجارة بموت المستأجر والمؤاجر قال نعم . قلت وما هي قال بقر رب الارض
ان مزارعة هذه الارض ونخلها لفلان بن فلان عشر سنين يبذره ونفقته واعوانه فما رزق
الله تعالي من غلتها فهو له وان ذلك صار له باسحق ثابت واجب لازم عرفه فلان بن
فلان واقر به ولزمه الاقرار له بذلك . قلت فاذا اقر بهذا ثم مات احدهما لم تنتقض
الاجارة قال لا . قلت فما حال الاجر كيف يستحقه صاحب الارض وانما له ان
يقبض ذلك الاجر عند انقضاء كل سنة قال يجيء برجل من قبل المستأجر فيقر من
غير ان يحضره المستأجر في كتاب يكتبه على نفسه ان فلان بن فلان استأجر من فلان
ابن فلان جميع الارض التي حدها كذا عشر سنين في كل سنة بكذا على ان يودي كل سنة منها عند
انقضائها وقبض فلان بن فلان جميع ما استأجره منه بماسمي ووصف في هذا الكتاب فاول هذه
السنين غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا وقبض فلان ذلك
غرة شهر كذا وانه ضمن لفلان عن فلان جميع ما يجب عليه من اجرة هذه الارض ضمنا

صحيحاً جائزاً تماماً ان يؤدى اليه اجرة كل سنة من هذه السنين عند اقتضاها . قلت
فاذا اقر بهذا لزم الضامن ذلك قال نعم . قلت وكذلك الدار يقر صاحبها ان يسكنها فلان
عشر سنين بامر . ثلث اعرف ذلك له يسكنها او يسكنها من يحب ويؤجرها من يحب
هذه السنة على ما وصفت في الارض وكذلك امر الاجر قال نعم * روى عن ابي يوسف
انه قال اجعل ذلك صلحاً من حق ادعي عليه فكتب انك اذا ادعيت على كذا وكذا فلم
اقر بذلك ولم انكر وانني صالحتك عن دعواك هذه على سكتي داري التي حدتها الاول
كذا والثاني والثالث والرابع عشر سنين اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من
سنة كذا تسكنها او تسكنها من احببت ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا . قلت
وكذلك الارض يقر صاحبها اني صالحتك على زراعة ارضي التي حدتها كذا عشر سنين
اولها غرة شهر كذا يزرعها او يزرعها من احببت ببذرك وتفقنك واعوانك فما اخرج الله
من غلتها في هذه السنين فهو لك ودفعتها اليك وقبضتها مني في غرة شهر كذا من سنة
كذا . قلت ففي هذا الباب شيء غير هذا ان اراد ان ياخذ ضياعاً بما فيها من الفحل
والشجر فيكون في يديه وفي يدي عقبه من بعده خمسين سنة او اكثر قال نعم . قلت
وما هو قال الحيلة في ذلك ان يقر المستأجر والمواجر ان رجلاً من المسلمين دفع القرية
المعروفة بكذا وكذا وجميع ارضها التي من رستاق كذا الى فلان بن فلان وامره ان
يؤجرها ويحمل فيها برايه وان المستأجر استأجرها لرجل من الناس ويكتب في ذلك
كتاباً ولا تنتقض الاجارة بموت احدهما ويبقى في يدى المستأجر على ما وصفنا . قلت
فكيف يكون هذا الكتاب قال يكتب هذا ما اشهد عليه الشهود المشمولة في هذا الكتاب
ان فلان الفلاني ابن فلان وفلان بن فلان اقرا عندهم واشهداهم على انفسهما في صحة
من عقولهما وابدانهما وجواز امورها طائعين غير مكرهين ولا علة بها من مرض ولا غيره
وذلك في شهر كذا من سنة كذا ان رجلاً من المسلمين حائز الامر له وعليه قد عرفاه
باسمه وعينه وحسبه دفع جميع القرية المعروفة بكذا من رستاق كذا وجميع ارضها
المعروفة بها والمنسوبة اليها واجره باجارة ما يقع عليه المعاملة بينها بما سمي ووصف في
هذا الكتاب جميع هذه القرية وما لها من الارض المعروفة لها والمنسوبة اليها ويشتمل على
ذلك ويحيط به حدود اربعة احد حدود جماعة ذلك ينتهي الى كذا والثاني والثالث
والرابع اقر فلان بن فلان ان هذا الرجل الذي قد عرفاه بعينه واسمه الموصوف امره في
هذا الكتاب دفع جميع هذه القرية وارضها المحدودة بجميع ذلك كله الموصوفة وامره بما
فيها من ارض يضاء وما يقع عليه الاجارة منها من يريد ان يواجر لك كله من
الناس كلهم ما راي من السنين والشهود على ما راي بما راي من الارض وان يدفع

ما فيها من نخل وشجر وكرم ورطاب وما يقع عليه الاجارة وفيها ما راي من السنين
 والشهور مما راي فيها من النخل والشجر والكرم والرطاب وما يقع عليه المعاملة فيها بمعاملة
 ما راي من السنين والشهور على ما راي في ذلك وان يعمل في جميع ذلك كله براه
 واقامه في ذلك مقام نفسه واجاز امره في جميع ذلك وما عمل فيه من شيء وقبل فلان
 من هذا الرجل ما اسنده اليه من ذلك وتولى القيام به على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ثم ان
 فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب بعد ذلك سال فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب
 ان يواجر جميع ما في هذه القرية المسماة الموصوفة في هذا الكتاب من ارض يضاء ومنازلها
 ومستغلاتها ومساحاتها وما يقع عليه الاجارة منها بمحدود ذلك كله وارضه وبنائه وسفله
 وعلوه وشربه في سواقيه وطرقه ومعامله ومرافقه ورسومه وكل حق هو له داخل فيه وخارج
 عنه من حقوقه وكل قليل وكثير هو لذلك فيه وهباً للرجل الذي امره ان يستأجر
 ذلك مائة سنة متوالية اولها غرة شهر كذا من سنة كذا واخرها سلخ كذا من سنة كذا
 كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب بكذا وكذا ديناراً ذهباً عيناً وزنه جيداً
 على ان للرجل الذي استأجر ذلك ان يزرع هذه الارض البيضاء التي وقعت عليها هذه
 الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وما شاء منها ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويزرع
 ذلك ما احب او يواجر ذلك ممن احب وبغرس في ذلك ما بداله من النخل والشجر والكرم
 وعلى ان يسكن ما وقعت عليه هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ويستغل ذلك بوجوه
 غلاته ويسكن ذلك ويسكنه ممن احب ويواجر ذلك ممن احب ويؤدي الى فلان بن
 فلان المسمى في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه السنين المسماة في هذا الكتاب عند
 انقضائها فاجاب فلان فلانا الى جميع الذي ساله مما سمي ووصف في هذا الكتاب واجره
 للذي وكله بجميع الذي ساله ان يوجه اياه مما سمي ووصف في هذا الكتاب هذه المائة
 سنة المسماة في هذا الكتاب بالاجر المسمى في هذا الكتاب فقبل فلان بن فلان جميع
 ذلك كله من فلان بن فلان للرجل الذي امره ان يستأجر ذلك له ثم ان فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتاب بعد ذلك على غير شرط كان في عقدة هذه الاجارة الموصوفة في
 هذا الكتاب يسال فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب ان يدفع اليه للرجل الذي
 وكله جميع ما في هذه القرية واراضها من نخل وشجر وكرم ورطاب بمواضعه من الارض
 بمعاملة هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على ان يقوم في ذلك الرجل على ذلك بنفخته
 واعوانه ويسقيه ويلقى نخله وبكسح كرومه وعلى ان مارزق الله من غلة ذلك كل سنة من
 هذه السنين المسماة في هذا الكتاب للرجل الذي وكل فلان بن فلان ان يدفع ذلك
 بمعاملة من ذلك سهم واحد من الف سهم ينحس نخله وشجره وكرومه ورطابه وما بقي بعد

ذلك وهو كذا وكذا فللرجل الذي وكل فلان بن فلان ان ياخذ ذلك له معاملة فاجابه
فلان بن فلان الى جميع الذي ساله بما سمي ووصف في هذا الكتاب ودفع اليه الرجل
الذي وكله بجميع الذي ساله ودفعه اليه معاملة هذه السنين المسماة في هذا الكتاب على
الشرط الموصوف فيه وكيل فلان بن فلان وانهقدت بين فلان وفلان عقدة هذه الاجارة
والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب اجارة ومعاملة صحيحتين جائزتين قابلتين على شروطهما
الموصوفين في هذا الكتاب وبعد ان عرف فلان بن فلان جميع ما وقعت عليه عقدة
هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب وتصحيحها عن تراض منهما جميعاً بجميع
ذلك قبض فلان جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب
يدفع فلان بن فلان ذلك اليه مفرغاً غير مشغول في شهر كذا في سنة كذا جميع ما وقعت
عليه عقدة هذه الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك في يدي الرجل الذي
وكله فلان على الاجارة والمعاملة الموصوفتين في هذا الكتاب بذلك الى اقضاء هذه السنين
المسماة فيه . قلت فاذا اقر بما في هذا الكتاب له تنقضى هذه الاجارة بموت احدهما قال
لا . قلت ولم قال لان المواجر اقر ان ذلك الرجل امره ووكله بان يواجر ذلك ويدفعه
معاملة وكذلك اقر المستأجر كذلك ان رجلا امره ان يستأجر ذلك بمعاملة بما يقع عليه
المعاملة ولا يقع عليه الاجارة فيتم الاذن بينهما على ما عقدها ولا يبطل ذلك بموت احدهما
. قلت فان اراد ان يستأجر سهماً من بيت رحا واحجاره فيه كيف يكتب قال يكتب
هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان الفلاني وفلان
ابن فلان اقروا عندهم واشهدوهم على انفسهم في صحة عقولهم وابدانهم وجواز امورهم
طائعين غير مكروهين ولا علة بهم من مرض ولا غيره في شهر كذا من سنة كذا وكذا
ان رجلا حراً من المسلمين جائز الامر له وعليه قد عرفوه بعينه واسمه ونسبه دفع كذا
سهماً من كذا وكذا سهماً من جميع بيت الرحا والاحجار الثلاثة اللواتي في هذا
البيت ومن جميع المسطاح الذي يتقي فيه الطعام لهذه الرحا مشاعاً في جميع ذلك كله غير
مقسوم وبمحدود ذلك كله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان
وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وهذا البيت الذي فيه الاحجار الثلاثة والمسطاح
الذي يتقي فيه الطعام لهذه الرحا والقرية المعروفة بكذا التي هي في سطوح كذا من
رستاق كذا بجميع هذا البيت الذي للبحارة الثلاثة والمسطاح ويشتمل على ذلك كله
ويحيط به حدود اربعة الحد الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع اقر فلان
وفلان وفلان بن فلان ان هذا الرجل الحر المسلم الذي عرفوه الموصوف امره في هذا
الكتاب دفع هذا الكذا والكذا السهم من الكذا والكذا السهم من جميع بيت الرحا

الذى فيه الاجار الثلاثة ومن جميع المسطاح المحدود جميع ذلك الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً في جميع ذلك كله غير منقسم بمحدود جميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة عنه الى فلان بن فلان وفلان بن فلان المسمين في هذا الكتاب وامرهم ان يؤجروا ذلك ممن راوا ان يؤجروه من الناس كلهم مما راوا من السنين والشهور بمساروه من الاجر وان يعملوا في جميع ذلك تمامه بعينه واجاز امرهم في ذلك كله وما عملوا فيه من شيء وقبل فلان وفلان بنوا فلان المسمون في هذا الكتاب من ذلك الرجل الحر المسلم ما جعله اليهم من ذلك على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وتولوا القيام به وقضوا جميعاً منه جميع هذه السهم المسماة الموصوف امرها في هذا الكتاب وصارت في ايديهم فاقر فلان بن فلان وهذا النفر المسمون في هذا الكتاب ان رجلاً حراً من المسلمين جائز الامر له وعليه قد عرفوه بعينه واسمه ونسبه جعل الى فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب ان يستأجر جميع بيت الرخا الذي فيه الاجار الثلاثة والمسطاح المنسوب الى هذه الرخا المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب من السنين والشهور بكذا وكذا من الاجر وان يعمل في جميع ذلك كله برايه واقامه في ذلك مقام امره واجاز امره في جميع ذلك كله وما عمل فيه من شيء وقبل فلان بن فلان ذلك الرجل الحر المسلم ما جعل اليه من ذلك على ما سمي ووصف فيه وتولوا القيام وسمي ان فلانا بعد ذلك كله فلانا وفلانا بنى فلان المسمين في هذا الكتاب ان يؤجروا جميع هذه الكذا والكذا منها من جميع بيت الرخا الذي فيه هذه الاجار الثلاثة والمسطاح المحدود ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً في جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود ذلك كله وبجميع حقوقه الداخلة والخارجة عنه للرجل الحر المسلم الذي وكله ان يستأجر ذلك مائة سنة متوالية او لما غرة شهر كذا سنة كذا واخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا ديناراً ومثاقيل وازنة جياداً على ان الرجل الحر المسلم الذي استأجر ذلك له ان يستغل ذلك ويؤجره ممن احب وراي وعلى ان يؤدي فلان بن فلان المسمي في هذا الكتاب الى النفر المسمين في هذا الكتاب اجرة كل سنة من هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب عند انقضائها فاجاب فلان وفلان وفلان بنو فلان الى جميع ذلك اسبه الذي سألهم بما سمي ووصف في هذا الكتاب واجزوه للرجل الحر المسلم الذي جعل الى فلان بن فلان ان يستأجر له جميع هذه الكذا وكذا سهما من بيت الرخا والمسطاح المحدود جميع ذلك كله الموصوف في هذا الكتاب مشاعاً من جميع ذلك كله غير مقسوم بمحدود ذلك كله وجميع الحقوق الداخلة فيه والخارجة عنه وبجميع هذه السهام الواقع عليها

هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب من الاحجار الثلاثة اللواتي في هذا الكتاب
 وادواتها من الحديد والخشب ومخاري مياهه وطرقه ومراقفه الداخلة فيه والخارجة عنه
 هذه المائة سنة التي اولها غرة شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا دينارا مثاقيل ذهباً
 عينا وازنة جياداً اجارة صحيحة جائزة تامة وقبل فلان بن فلان ذلك منها وقبله منه
 فانهقدت هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب بين فلان بن فلان وبين هؤلاء الذفر
 المسمين في هذا الكتاب للرجل الذي جعله الى محمد بن عبد الله ان يستأجر ذلك له
 اجارة صحيحة جائزة تامة على ما سمي ووصف في هذا الكتاب جميع ما وقعت عليه عقدة
 هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب يدفعها ذلك اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا
 مفرغاً غيرة مشغول وذلك بعد ان عرف فلان بن فلان وهؤلاء الذفر المسمين في هذا
 الكتاب جميع ما وقعت عليه هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب وبعد ان اقر فلان بن
 فلان انه قد نظر الى جميع هذا البيت والرحا والاحجار اللواتي في هذا البيت والمسطح
 التسهي بيت الرحا ونجز جميع ذلك كله ورضيه وتفرقوا بعد عقدة هذه الاجارة
 وتصحيعها بينهم عن نراض منهم جميعاً لجميع ذلك كله فان اراد ان يعمل لم الاجر كتب
 في ذلك الموضع ثم ان فلانا وفلانا وبني فلان بعد ذلك كله سألوا فلان بن فلان
 على غير شرط كان في عقدة هذه الاجارة الموصوفة في هذا الكتاب ان يعمل لم اجر هذه
 المائة سنة المسماة في هذا الكتاب على انهم ضامنون لفلان بن فلان الذي وجب له
 الرجوع بشيء من ذلك لسبب من الاسباب وعلى كل واحد منهم كفيلاً ضامن عن
 صاحبه بامر صاحبه لفلان بجميع الذي لفلان على صاحبه بسبب الاجارة والضمان
 الموصوفين في هذا الكتاب الى ان لفلان بن فلان ان يأخذ بجميع ذلك كله ايها شاء ان
 شاء اخذهم بذلك جميعاً وان شاء اخذهم به كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء واحداً بعد
 واحد وجميعاً وشئ ولا براءة لكل واحد منهم باخذ فلان احدهم بذلك دون اصحابه حتي
 يستوفي جميع ذلك كله وكل واحد منهم كفيلاً بانفس اصحابه امر اصحابه فلان بن فلان
 كلما وجب له الرجوع بشيء من ذلك وكل واحد منهم وكيل لاصحابه امر اصحابه في
 خصومة فلان بن فلان فيما يطالب به اصحابه في ذلك من حق وقبل كل واحد منهم الوكالة
 في ذلك من اصحابه نجحصر من اصحابه فاجابهم فلان بن فلان الى جميع الذي سألوه بما
 سمي ووصف في هذا الكتاب وعجل لم اجرة جميع هذه المائة سنة المسماة في هذا الكتاب
 ودفع اليهم ذلك وقبضوه منه تاماً وافياً وهو كذا وكذا دينارا مثاقيل ذهباً جياداً وكان
 دفع فلان بن فلان ذلك اليهم على ما شرطوا له على انفسهم من الضمان الموصوف في هذا
 الكتاب وقبل فلان بن فلان منهم جميع هذا الضمان الموصوف في هذا الكتاب في الكهالة

والوكالة بمخاطبته ايام على ذلك كله اشهد فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان على انفسهم بجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب واقرؤا يجمع ما فيه والزموه انفسهم بعد ان قري عليهم فاقرؤا بفهمه وعرفته حرفيا في شهر كذا في سنة كذا . قلت اليس انتقض الاجارة بان كتبت الاجارة لانسان لايعرف ولا ينتقض الاجارة بموته ان مات واحتيطت بان رجلا حراما مسلما امر فلان بن فلان ان يستأجرها له على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ووصف من شرائطها بان لا ينتقض الاجارة بموته فكيف تنتقض به الآن تنتقض بعد هذا الاحتياط قال ان استحق هذه الاجارة او هذه الارض التي استؤجرت انسان انتقضت هذه الاجارة . قلت بان لم يستحقها انسان فاذا تنتقض به الاجارة قال ان خربت هذه الرجا او تعطلت بانقطاع الماء عنها انتقضت الاجارة قال وكذلك الارض ان ظلت عليها دجلة او الفرات ففرقت فلم ينضب عنها الماء او غلب عليها واد من الاودية فصارت لجة لا تصلح للزرع او صارت سبخة لا تزرع ولا تصلح للزرع انتقضت الاجارة فيها وكذلك كل ما اخرجها من حال الزرع الى حال لا تصلح فيه للزرع بطلت الاجارة فيها قال نعم . قلت فالرجل يريد ان يؤجر ارضه من رجل فلا يامن من ان يخرج الارض من يده انه ان ضمنه اياها لم يجز الضمان لانها من اجرة ذلك والاجارة في يدى المستاجر على الامانة وقد اخبرت بما في ذلك من الحيلة فهل في هذا حيلة غير ما ذكرت قال نعم . قلت وما هي قال يبيع صاحب الارض هذه الارض ممن يثق به ويشهد له على ذلك او يقرها للانسان يثق به فيشهد على ذلك ويسلمها اليه ببيعة شهود يمانية القبض ثم يواجرها بعد ذلك من الرجل فيكون تاريخ الاجارة بعد تاريخ الشراء والاقرار فاذا انتقضت هذه الاجارة فلن ردها المستاجر على صاحبها بعد انقضاء الاجارة والا جاء المشتري واقام البينة على ذلك فان المستاجر في معنى الفاسد وكان له ان ياخذ بقيمتها على مذهب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ولا يدع ان يكتب في كتاب الاجارة وكالة المستاجر للمؤجر في قبضها بعد وفاته . قلت فان قال لصاحب الارض لست آمن ان يغيب هذا المستاجر فاما الوكالة في قبضها والوصية في ذلك فقد احتطت بها فان وجب لي عليه من الاجر شيء والا فليس طالب له قال ياخذ منه خمينا بالاجر فيقول وقد ضمن فلان عن فلان له لان بامره جميع ما وجب ويجب اعلان على فلان من بعده هذه الضيعة المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب وبجمل المستاجر الضامن وكيهله في خصومة المؤجر وما يطالبه به من الاجرة المساة في هذا الكتاب ويؤكد الوكالة والضمان ويجعله وصيه بعد وفاته في جميع الذي وكله به مما سمي ووصف في هذا الكتاب فيكون في هذا احتياطا في الاجراء شاء الله تعالى . قلت فان كان يريد ان كان يقع له الارض مزاعة قال فذلك جائز بقران ذلك على

منبيل المزارعة والله اعلم . قلت وكذلك لو اخذ نخلا بغيره لمعاملة او اخذ شجرا
 قال نعم الامر في ذلك كله سواء اذا اقر بذلك علي هذا ابي علي هذا السبيل جاز
 ذلك . قلت فهل للذي اجر ان يقبض الاجر لكل انسان سنة من هذه السنين ابدا حتى
 تنقضي قال نعم وكذلك ياخذ اجرة السهم الذي للمعاملة قال نعم . قلت فان حدث
 على المؤجر حدث الموت قال له ان بوصى بذلك الى من شاء ويقوم وصيه بذلك مقامه
 في ذلك . قلت فان حدث الموت علي المستأجر قال فالاجرة عليه في ماله . قلت فما
 القول في ماله هل يقسمه الوارث اذا كان الامر علي هذا قال الاجر في ماله فان
 اقتسموا ما لم يمتعوا من ذلك الا تري ان الدرك قد يضمه الانسان فيقسم ماله ثم يدرك
 الدرك بعد ذلك فيكون ذلك في مال الضامن الا تري ان رجلا لو استأجر من رجل دارا
 عشر سنين كل سنة بالف درهم وضمن رجل عن المستأجر لصاحب الدار جميع ما يجب
 عليه وله من الاجرة علي المستأجر ثم مات الضامن بعد سنة من السنين اي من في هذه
 الاجارة ان الضامن جائز علي حاله وجميع ما يجب من اجرة ذلك فهو علي الضامن في ماله
 لا يظل ذلك عنه وكذلك المستأجر اي امر المستأجر كذلك فان اراد الذي اجر هذه
 الضميمة ان يتجمل الاجر السنين كلها فاجابه المستأجر الى ذلك فهو جائز
 . رجلان لكل واحد منهما ارض فاراد كل واحد منها ان ياخذ ارض صاحبه مزارعة
 بارضه قال لا يجوز ذلك والله اعلم . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان يؤجر احدهما من
 صاحبه ارضه بدرام او بدنانير او بعرض من العروض فيجوز ذلك . قلت وكذلك سكني
 فان بسكني دار وخدمة عبد بخدمة عبدا وركوب دابة بركوب دابة قال هذا كله سواء
 والسبيل فيه ان يؤجر ذلك كله علي ما وصفت . قلت فان استأجر دارا بخدمة عبد
 قال جائز اذا اختلف ذلك فهو جائز . قلت ارايت رجلا استأجر عبدا لخدمته سنة بمائة
 درهم وبطعام العبد قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة فيه حتي يجوز قال ينظر الى مقدار
 طعام العبد لهذه السنة فيزيده علي المائة درهم التي هي اجرة الغلام ثم يوكل رب العبد
 المستأجر بان يطعم هذا العبد من الكدا الكذا ما يكفيه فان اراد ان يبرأ من ذلك
 نظر الى مقدار الطعام كم مبلغه فاسلف المؤجر ولم يقبضه ثم يدفعه المؤجر الى
 المستأجر لينفقه علي العبد في طعامه . قلت وكذلك علف الدابة قال نعم لان
 هذا مجهول الا تري ان اباحنيفة رحمه الله تعالى استحسّن ان يجوز ذلك في الظئر خاصة
 . قلت ارايت رجلا استأجر دارا مشاهرة فخلف ان لا يسكنها شهرا او شهرين فان
 دخل في الشهر الآخر يوم او يومان وهو ما كن في الدار يلزمه اجرة الشهر كله قال
 الحيلة في ذلك ان يستأجرها مياومة كل يوم بكذا وكذا فمقي ساكن فيها فلا يلزمه الا اجرة

ما سكن . قلت ارايت رجلا يستأجر العبد بخدمة مشاهرة فاراد ان يؤاجره من غيره
قال له ذلك . قلت فان استفضل من اجره شيئاً هل يطيب ذلك له قال لا . قلت
فما الحيلة حتي يطيب له الفحل قال يدفع مع الغلام شيئاً اما قبيصاً او ثوباً غيره فيقول
قد اجرتك هذا العبد وهذا القبيص كل شهر بكذا وكذا فيطيب له الفضل في ذلك
عما كان استأجر العبد به قال وكذلك ان استأجر دابة مشاهرة فاراد ان يستفضل
في كرائها فان كان استأجرها بغير سرج ثم اسرجها بسرج من عنده واجرها مع
السرج طاب ذلك له قال واما الدابة اذا استأجرها ليركبها هو او ليركبها انساناً بعينه لم
يكن له ان يؤاجرها من احد لان الركوب مختلف . قلت فان استأجر داراً فاراد ان
يؤاجرها ويستفضل من كرائها قال لا يطيب له ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتي
يطيب له الفضل قال ان رثها بناء او طين كان له الفضل وكذلك الارض ليستأجرها
قال ان كرا انهارها واسرابها او عمل لها مسناة او عمل فيها عملاً يكون زائداً فيها طاب
له الفضل من كرائها . قلت فان استأجر دابة مشاهرة كل شهر بدرام معلومة وعلف
الدابة او كان غلاماً ناستأجره في كل شهر بدرام مساة وطعامه قال لا يجوز ذلك وهي
اجارة فاسدة . قلت فما الحيلة في ذلك حتي تجوز الاجارة قال ينظر كم مقدار علف الدابة
في كل شهر ويزيده على الدرهم التي سماها كل شهر وانما استحسن الامام ابو حنيفة رضي
الله تعالى عنه ان يبخز الطعام في الظئر خاصة وهو ان يستأجر الرجل المرأة نرضع ولده
في كل شهر بدرام مساة وطعامها فاجاز ذلك استخساناً قال لانه من امور الناس وقال
غيره من اصحابنا لا يجوز ذلك ولكن ينظر مقدار طعام الظئر في الشهر فيزيد على الدرهم
. قلت رجل اراد ان يستأجر من رجل ارضاً سنين معلومة بمال مسعى وفي الارض عين
يخرج منها القار او عين يخرج منها النفط فاراد ان يكون العين في يده ويستخرج منها القار
او النفط ولا يخرج من يديه ان حدث بالمؤجر حدث الموت فما الوجه في ذلك قال الوجه
في ذلك ان يستأجر منه الارض سنين مساة بمال معلوم ويشترط ان له ان يزرع هذه
الارض ما شاء من غلات الشتاء والصيف ويكتب عليه بذلك كتاباً على ما يكتب
الاجارات . قلت فعين القبر وعين النفط يقع عليها الاجارة قال لا يقع عليهما الاجارة
. قلت فما الحيلة للمستأجر في ان يستغل هاتين العينين هذه السنين قال بقر صاحب الارض
ان العينين في يدى المستأجر هذه السنين له ان يستغلها . قلت وهل يجوز الاقرار قال
نعم الاقرار جائز . قلت فما يوجب هذا الاقرار فانما يقرانها في يديه سنين معلومة
يستغلها وليس هو اقرار بملكه لها والاجارة لا تقع عليها والمعاملة لا تجوز فعلي اي شيء
يحمل هذا الاقرار قال ما اجد له وجهاً غير هذا الا الوصية . قلت وهل يجوز لرجل له عين

قبر اوعين فقط يوفى له بغلتهما سنين قال نعم . قلت فان مات المقر قبل ان يستكمل هذه السنين قال تبطل الوصية فيما يبق من السنين . قلت فان اراد ان تكون في يديه او في يدى وارثه ان حدث به الموت الى تمام هذه السنين ما السبيل في ذلك للسنين وهل يعرف له وجه قال ان اقر ان هاتين العينين والارض في يدى فلان بن فلان يستغلها كذا وكذا سنة اولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها صلح شهر كذا من سنة كذا فان حدث بفلان حدث الموت قبل تمام هذه السنين فيكون في يدى ابنه فلان ابن فلان ما بقى من هذه السنين يستغلها فلان بن فلان الى ان يستكمل هذه السنين وكذلك ان كان له ابن آخر صارت في يديه ان حدث بالابن الاول حدث الموت قبل ان يستكمل استغلال هذه السنين وان ذلك صار لكل واحد منها ما سمي له منه بامرحق واجب لازم ثابت عرفه فلان بن فلان لكل واحد من فلان وفلان وزنه الاقرار لهم بذلك على ماسمي ووصف في هذا الكتاب فاذا حدث علي فلان حدث الموت كان لفلان وفلان ابني فلان ان يستغلا جميع هذه العبارة ما بقى منهم احد الى ان ينقضى هذه السنون المسماة في هذا الكتاب . قلت ارايت ارضا فيها زرع اراد رجل ان يستاجرها قال لا يجوز ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع رب الارض الزرع الذي في هذه الارض من هذا الرجل الذي يريد ان يستاجرها ثم يؤجره الارض بعد ذلك فيجوز الاجارة . قلت فان كان فيها نخل وشجر فيه ثمرة قال يبيع الثمر الذي في ذلك النخل والشجر ثم باذن له في ترك ذلك الى ان يدرك . قلت فان قال المشتري لذلك لا آمن صاحب الارض ان ياخذني بجذاذ هذه الثمرة قبل بلوغها قال الحيلة في ذلك ان يشتري الذي في النخل والشجر ثم يقرب النخل ان هذا النخل والشجر بارضه في يدى هذا المشتري الثمر اشهر ما معلومة بقدر ما يبلغ الثمر فيه بامرحق واجب عرف ذلك له وانه ليس له اخراج ذلك من يديه الى هذا الوقت فاذا فعل ذلك لم يكن لصاحب الارض ان يعترض له

❦ باب الوكالة ❦

رجل امر رجلا ان يبيع جارية له فاراد الوكيل ان يشتريها لنفسه ما الحيلة في ذلك قال يقول لمولى الجارية قد وكلتني ببيع هذه الجارية واجزت امرى فيها وما عملت به في هذا من شيء فاذا قال ذلك وقبل الوكالة فيذني للوكيل ان يوكل وكيلا للامر انه يبيع هذه الجارية ثم يشتريها الوكيل الاول من هذا الوكيل الثاني فيجوز ذلك له . قلت اليس هذا الوكيل الثاني هو الوكيل الاول قال لا لان المولى قال للوكيل الاول قد اجرت امرك في هذه الوكالة وفي امر هذه الجارية وما عملت من شيء في ذلك كان الوكيل الثاني

وكيلا للمولى الجارية لان وكالته انما جاءت من قبله . قلت فان لم يكن المولى اجاز امر الوكيل الاول فهل للوكيل حيلة ان يشتري هذه الجارية قال نعم . قلت وما هي قال يبيعها من رجل ويستقص ثمنها ويكون الرجل الذى يبيعها منه بمن يثق به فاذا وجب البيع له قال له بعد ذلك اقلني من هذا البيع في هذه الجارية فاذا اقاله البيع فيها صارت هذه الجارية له . قلت وكذلك ان سألته ان يوليها اياها فولاه او قال يعينها فباعه اياها قال نعم ذلك كله جائز والجارية للوكيل . قلت ارايت الموصى له ان يشتري من متاع الميت شيئا لنفسه قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك قال الحيلة له ما قلناه في الوكيل وهو بمنزلة في جميع ما وصفته لك . قلت ارايت رجلا وكل رجلا ان يشتري له جارية بعينها او دارا او ضيعة بعينها فقبل الوكيل الوكالة ثم اراد ان يشتري ذلك لنفسه ما الحيلة في ذلك قال الحيلة له في ذلك ان كان الامر امره ان يشتريها بشمن معلوم ان يشتريها بخلاف ذلك الثمن الذي امره بان كان امره ان يشتريها بالف درهم فاشترها بالف درهم وعشرة دراهم او اشترها هذا الوكيل بخمسين دينارا وكذلك للوكيل ان يشتريها بعرض من العروض راذا كان امره ان يشتريها بمائة دينار فاشترها بمائة دينار ودينار قال ففى للوكيل ولا تكون للآمر . قلت ارايت ان كان امره ان يشتريها بالف درهم فاشترها بالف وعشرة دراهم او اشترها بخمسين دينارا قال هي للوكيل ولا يكون للآمر شيء . قلت فان امره ان يشتريها ولم يسم له ثمنًا قال فان اشترها بدرهم او دنانير ففى للآمر . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يشتريها لنفسه . قال ان اشترها بحنطة بعينها او بغير عينها او بشعير بعينه او بغير عينه او اشترها بثوب بشمن او بعرض من العروض ففى للوكيل ولا تكون للآمر . قلت فان اشترها بالف وبثوب بعينه او بالف درهم وبعرض من العروض بعينه مع الالف درهم واشترى الضيعة او الدار بمائة الف درهم وبعد او جارية مع المائة الالف او بثوب او بكر حنطة مع الدراهم . قال فالضيعة للوكيل ولا تكون للآمر اذا ادخل في الثمن عرضا من العروض صارت للوكيل . قلت فلم لا تكون للآمر فيما اصاب المائة الالف درهم ويكون ما اصاب العبد او العرض الذى مع المائة او الالف للوكيل قال لا يكون للآمر منها شيء من قبل انه امره ان يشتري له الضيعة كلها فلو جعلها للآمر حصة المائة او الالف صار له بعضها وصار للوكيل بعضها وهذا شيء لا يجوز ولكنها تكون للوكيل دون الآمر . قلت ففى هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان امر الوكيل انسانا فاشترى ذلك الشيء وليس الوكيل حاضرا لذلك فهو للوكيل ولا يكون للآمر . قلت فان قال الوكيل الاول للوكيل الثانى ان فلانا وكلني في شراء هذه الضيعة وقد وكلتك ان تشتريها فاشترها الوكيل الثانى . قال ففى

للوكيل الاول ولا تكون للآمر الا ان يكون الامر قال للوكيل الاول اعمل في ذلك
برايك فان كان قال له اعمل فيه برايك فهي للآمر ان اشتراها بدرهم او دنانير او غير
ذلك . قلت ارايت هذا الوكيل اذا امره رجل ان يشتري له شيئاً مما وصفت فاحتال
بشيء مما ذكرت حتي اشتري ذلك لنفسه هل يسمه ذلك قال هذا موسع عليه الا تري
انه لو فسخ الوكالة ثم اشتري ذلك لم يكن جائزاً على الموكل له وكذلك هذا . قلت وكذلك
الرجل يوكل الرجل ببيع الشيء فيحتال في شراء ذلك لنفسه . قال هو جائز ولست اكره
ذلك اذا كان قد استقمى في الثمن الذي باعه به . قلت ارايت الرجل يأمر الرجل
ان يشتري له المتاع من بلد هي من البلدان ثفاف الوكيل ان يبعث بالمتاع مع غيره
فيضمن ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة فيه ان يقول للذي وكله اجعل الامر الى في ذلك ان
اعمل فيه برأيي فاذا فوض ذلك اليه وقال له اعمل فيه برأيك فان بث بالمتاع او اودع
المال فلا ضمان عليه في ذلك . قلت الرجل يوكل الرجل ببيع ضيعة او جارية او غلام
او غير ذلك وليس با من الوكيل فيبيع ذلك وبأخذ الثمن فيدفعه الي الذي وكله ثم يرد
المشتري ذلك عليه بعيب او يستحق ذلك فيحتاج ان يرد الثمن . قال الحيلة في ذلك
ان يوكل الوكيل رجلاً غيره فيبيع ذلك الذي يأمره الوكيل بمحض من الوكيل ذلك
الشيء فيجوز البيع ولا يكون الوكيل الاول وكيلاً في الخصومة في ذلك ان استحق او اراد
المشتري ان يرده بعيب . قلت فان قال الوكيل الثاني للوكيل الاول اضمن الدرك حتي
اذا طلب ذلك المشتري قال ان ضمن الدرك الوكيل الثاني للوكيل الاول
ثم وجد المشتري عيباً لم يكن الضامن خصماً له في ذلك وكذلك ان خاصم الوكيل
الذي باعه في ذلك فقضى له عليه برده هل على ضامن الدرك سبيل في الثمن
قال لا في الوكيل ببيع الشيء من رجل فاراده المشتري على ان يحيط عنه من الثمن
شيئاً . قال ان حط الوكيل شيئاً كان الخط في ماله في قول الامام أبي حنيفة رضي الله
تعالى عنه واعاندا ببركته واما في قول أبي يوسف رحمه الله فان الخط لا يجوز . قلت ما الحيلة
في ذلك حتي يجوز الخط قال يهب الوكيل للمشتري دراهم او دنانير فاذا قبضها المشتري
قضاها الوكيل من ثمن العبد فيكون ذلك بنزلة الخط ويسلم المشتري في قول أبي يوسف وأبي
حنيفة رضي الله تعالى عنهما . قلت ارايت الرجل هل له ان يشتري من متاع ابنه
الصغير شيئاً . قال نعم شراؤه جائز من متاع ابنه ما اشتري . قلت فهل له ان يبيع من
متاعه شيئاً لابنه الصغير قال نعم ذلك جائز . قلت فاذا اشتري من متاع ابنه شيئاً بمائة
دينار اليس تكون المائة دينار عليه فكيف يبره منها . قال الوجه في ذلك ان يخرج الاب
مائة دينار من ماله فيقول اني قد اشتريت من متاع ابني كذا وكذا بمائة دينار وهذه مائة

دينار فقد اخرجتهما من مالى ثمتا لهذا الذي ابتعته وقد قبضتها لاني تكون في يدي وبشهادتي
على ذلك . قلت فما تقول في الجدة ابني الاب اذا كانت الاب ميتة ولم يكن الاب اوصى
الى احد هل له ان يشتري من مناع ابن ابنه او يبيع منه قال نعم هو في ذلك بمنزلة الاب
اذا لم يكن الاب حيا ولم يوص الى احد . قلت ارايت رجلا امر رجلا ان يبيع جارية له
وامره رجل ان يشتري له هذه الجارية هل يجوز ذلك له قال لا . قلت فما الحيلة في
ذلك حتى يجوز له قال الحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل بمن يثق به بشئ يستعصي فيه
فاذا وجب البيع اشتراها بعد ذلك من المشتري للذي امره ان يشتريها له فتصير للأم الذي
امره ان يشتريها له . قلت فاني هذا شيء غير هذا قال نعم بقول الوكيل للرجل الذي امره
ببيعها اجز امري في بيع هذه الجارية وما عملت في ذلك من شيء فانما فعل صاحب الجارية
ذلك قبل الوكيل الوكالة ثم يوكل الوكيل رجلا يبيع هذه الجارية ويقبل الوكيل الوكالة ثم
يشتريها الوكيل الاول من الوكيل الثاني للرجل الذي امره ان يشتريها له فتصير الجارية لذلك الرجل
 . قلت ارايت رجلا امر رجلا ان يشتري له ضيعة او دارا فقال البائع اكره ان اكتب
أني قبضت الثمن من مال فلان يعني الآمر فلا آمن ان بقول لم آمر فلانا ان يشتري
ذلك لي فيرجع على بائنه ان اراد الحيلة في ذلك . قال ان كتب الشراء ولم يكتب فيه هذا
ما اشتري فلان بن فلان لفلان بأمره وماله ولم يكتب في موضع وقبض فلان جميع الثمن
من مال فلان فاذا فرغ من كتاب الشراء اقر المشتري اقرارا انقذه به انه قد اذن الثمن من
مال فلان الآمر ثم يؤكله بالرجوع بما يجب له منه لسبب الدرك وهذا جائز ولا يرجع على
البائع منه بشيء . قلت فان قال المشتري لست آمن اذا اقررت بهذا ان يرجع على
الآمر فيقول لم آمرك بالشراء وليست لي عليه بينة بانه امرني بذلك ما الوجه في ذلك
قال الوجه ان نكتب في كتاب قبض فلان اعني البائع جميع الثمن من فلان ولا يكتب
من مال فلان لم يلحق المشتري في ذلك شيء . فان قال فائلا في هذا ابرأ من مال الامر لان
للمشتري ان يرجع بالثمن على الآمر فيأخذ منه وان لم يأخذه الآن منه فاستحق هذه
الدار لم يكن للآمر ان يرجع بالثمن على احد قبل في ذلك شيء . يكون فيه السلامة لهم
جميعا قال نعم . قلت وما هو قال بقر في اسفل الكتاب بعد تمام الشراء والاشهاد عليه فيقر
المشتري ويشهد على نفسه ان الثمن الذي اقر به البائع في هذا الكتاب انه قبضه من
فلان يعني الآمر وان فلانا نقد جميع هذا الثمن للبائع حتى يؤكله بالرجوع بما يجب ويوصى
اليه في ذلك ويؤكد ذلك ويسلم انقوم جميعا . وان كان استحقاق يرجع الأمر بالثمن
بوكلالة المشتري اياه بذلك او باقراره الذي وصناه من قبل ان المشتري اذا اقر ان الأمر
هو الذي نقد الثمن للبائع عنه فلم يقر انه هو الذي دفع ذلك من مال الأمر ولا اقر البائع

انه قد قبض ذلك من مال الامر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الامر فيقول رد على
 الثمن لاني قد قدت الثمن من مالي عنك . ❦ باب الكفالة ❦ . رجل له على رجلين
 من مال وكل واحد منها كفيل ضامن عن صاحبه فوكل الطالب وكيلًا في قبض ماله قبلاه
 والخصومة في ذلك فقال احد الرجلين للوكيل خذ مني اعلى خاصة نفسي وهو النصف
 وابرئني من الضمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اجاز امره في ذلك جاز ان يفعل ماسا له
 الرجل من البراءة . قلت فان لم يكن الطالب اجاز له ذلك ولكن اجاز اقراره قال ان
 اقر ان الذي وكله كان ابراء من ضمانه ماعلى شريكه جاز ذلك وبأخذ منه النصف الذي
 عليه في خاصة نفسه ويقر له بهذا . قلت فان كان الطالب لم يجوز اقراره عليه مالا الذي
 يجب عليه في ذلك ان اقر بهذا قال يخرج من الوكالة في مطابقة هذا بالضمان ويكون له
 ان يطالب الشريك وليس له ان يطالب هذا بعد اقراره له بان صاحب المال قد ابراء
 من ضمانه عن شريكه فاذا جاء الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك والله سبحانه
 وتعالى اعلم

❦ باب الشركة ❦

. قلت ارايت رجلين ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم
 فخافا ان يبيع احدهما المالين قبل ان يشتريا بالمالين شيئا فيكون ما يبيع من مال صاحبه
 واراد ان يكون ذلك عليهما ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب
 المالين نصف الدينارين من صاحب الدرهم بنصف الدرهم فاذا فضلا ذلك صار المالان
 جميعا نصفين بينهما فبقي المالين ضاع كل واحد من مالهما جميعا ويتعاقدان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كان لاحدهما متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا قال لا تجوز الشركة
 في المتاع . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز . قلت يبيع صاحب المتاع من صاحب المال
 بنصف ذلك المال فيصير المتاع والمال بينهما نصفين ثم يتعاقدان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كانت مع كل واحد متاع واراد الشركة قال لا تجوز الشركة . قلت فما الحيلة
 في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف متاعه من صاحبه بنصف متاع صاحبه ويتقاضيان
 ويتفقان ويشتركان على ما يتفقان عليه . قلت ارايت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
 الآخر وليست الشركة بينهما نصفين قال الوجه في ذلك ان ينظر فان كان متاع احدهما
 قيمته اربعة الاف درهم وقيمة متاع الآخر الف باع الذي قيمة متاعه اربعة الاف درهم
 اربعة اخماس متاعه من متاع صاحبه بخمسين متاع صاحب المال الكثير فيصير المتاع كله
 بينهما اخماسا لصاحب المتاع الكثير اربعة اخماس وللآخر خمس المتاع جميعا . قلت ارايت
 رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان ارادا ان يشتركا على ان الوجه

بينهما نصفان والوضيعة عليها نصفان قال لا تجوز هذه الشركة فان اشتركا على هذا كان الربح بينهما محاسبة والوضيعة على قدر رؤس اموالهما قلت فما الحيلة في ذلك حتي يكون الربح والوضيعة نصفين قال الحيلة في ذلك ان يقرض صاحب الاثنين صاحب الالف خمسمائة درهم من ماله ثم يشتركان على ان الربح والوضيعة بينهما نصفان فتجوز الشركة على هذا قلت فان كان مع احدهما خمسة الاف ومع الآخر الف فارادا ان يشتركا على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليها اثلاثا قلت هذا لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك حتي تجوز الشركة على ما ارادوا قال يقرض صاحب الخمسة الاف صاحب الالف من الخمسة الاف درهم التي درهم ثم يشتركان على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة اثلاثا فتجوز الشركة على هذا قلت فان كان رجل معه مال والاخر لاهل له فارادا ان يشتركا على ان يعملوا بال صاحب المال على ان الربح بينهما نصفين قال لا تجوز هذه الشركة قلت فما الحيلة في ذلك حتي يجوز انشركة قال يقرضه نصف المال ثم يشاركه على ما يريد وان كره ان يقرضه نصف المال فيقرضه عشرة دراهم ثم يشاركه على ان رأس ما بقي في يده من المال ورأس مال الآخر هذه العشرة دراهم على ان الربح بينهما على ما يريدان قلت ادابت الشر يكتن اذا اراد احدهما ان ينقض الشركة التي بينهما وشريكه غائب فما الوجه في ذلك قال الحيلة فيه ان يوكل وكيلًا يسير الى شريكه فيقول له ان فلانًا شريكك يقول لك قد نقضت الشركة التي بيني وبينك وفسخت انشركة وبشهادتي عليه بذلك فاذا فصل انتقضت شركتهما وبطلت قلت شريكك ان يتصرفا ولهما ديون على الناس وعليهما ديون فاراد احدهما ان ينفرد بالدين الذي هما على الناس واراد الاخر ان يبرأ من الدين التي عليهما للناس قال الحيلة في ذلك ان يقر الشريك الذي يريد ان يبرأ من الدين ان جميع ما بينهما وباسم شريكه فلان بن فلان من الدين الذي على الناس وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا وباسم جميع ما بينهما من الدين على رجل وينسب كل واحد منهما الى ابيه وجده وما يعرف به ويقر ان هذا المال كله لشريكه فلان بن فلان وفي ملكه دونه ودون الناس كلهم جميعا بامر حق واجب ثابت لازم عرفه لشريكه فلان ويوكله بقبضه ويجعله وصيه حفي ذلك فيصير هذا الدين لشريكه قال واما الدين الذي للناس عليها فان الحيلة فيه ان يقر هذا الشريك الذي يريد ان ينفرد بالدين ان عليه ديونا لانا من فلان له عليه كذا ومنهم فلان له عليه كذا فيسمى رجلا رجلا منهم وما لكل واحد منهم من الدين ولا يذكر ان ذلك من مال شريكه ويقر ان جميع هذه الاموال المسماة في هذا الكتاب تليها لؤلؤ النفر المسمين في هذا الكتاب ديون فلان بن فلان اعني شريكه وانه كان امر فلانا فلانا فضمن فيه بامره جميع هذه الديون

المريض امرها في هذا الكتاب بجميع ما يلزم فلان من ذلك لهؤلاء النفر المسمين
 في هذا الكتاب بجميع ما يدركه من قبل احد منهم لسبب هذه الديون فلان الرجوع
 عليه به وبوك ذلك وان كان الديون فكذلك لهذا المال او ببعضه وكان في الصك ان
 لك واحد عليهما اي منهما كفيلا ضامن فيسه عن صاحبه ذكرت في الكتاب الذي
 يكتبه انريكه ان فلان عليه كذا وكذا او ان فلان كتب عليه وعلى فلان بذلك كتاب
 صك تاريخه شهر كذا من سنة كذا وضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من ذلك ولم
 يذكر في هذا الصك ان هذا المال عليه دون فلان فاقول فلان ان جميع هذه الاموال
 عليه للنفر المسمين في هذا الصك دون فلان وان فلان ضمن ذلك لم علمه بامر وبوك
 ذلك على ما يكتب الكتاب به . قلت رجلان تعاقدتا على ضيعة يريدان شراؤها فقال
 كل واحد منهما لصاحبه ان اشتريت هذه الضيعة فانت شريك فيهما بالنصف قال فهذا
 جائز فان اشتراهما واحد منهما كانت بينهما نصفين قلت فان اراد احدهما ان يشتريها
 لنفسه خاصة ولا يكون للآخر ان يشاركه فيها قال فانت امر انسانا فاشترها له وليس
 الامر بجائر للشراء ففي الذي امر خاصة دون الآخر . قلت لم لا يكون للآخر
 فيها شيء قال من قبل انهما تعاقدتا على انه ان اشترها واحد منهما كانت بينهما فلما امر
 احدهما انسانا فاشترها لم يكن هو المشتري لها فلذلك لم يشاركه صاحبه فيها قال ووجه
 اخرا ان يسأل احدهما صاحب الضيعة ان يهبها له على عوض مما له فيفعل ذلك ففي
 الذي وهبت له دون الآخر . قلت اوليس الهبة على عوض بمنزلة الشراء لوجوب
 الشفعة فيهما فلم لا تكون في هذا الموضع بمنزلة الشراء قال لانهما انما اشتركا على انه ان
 اشترها احدهما فالآخر شريك فيها وهذا ليس بشراء الا ترى انه اذا امر غيره فاشترها
 له المأمور انها تكون للآخر دون الشريك الآخر فاما الشفعة فهي واجبة فيها الا ترى
 انهما اذا تعاقدتا على شرائها واشتركا على ذلك فان كل واحد منهما وكيل لصاحبه في
 ان يشتري له النصف منها فاذا امر احدهما انسانا ان يشتريها له لم يكن المشتري له
 وكيل للشريك في شراء ذلك النصف لان الشريك انما وكل شريكه الذي عاقده ان
 يشتري له النصف منها فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة صاحبه في النصف
 فالحبة في هذا الموضع ابعد من ان يامر انسانا ان يشتريها له قال . فما نقول ان اشترها
 لابن له نصف قال فشراءه جائز ويكون لابنه نصفا ويكون للذي عاقده على الشركة
 لصفها . قلت لم لا يكون لابن الآخر كلها قال من قبل انه انما عاقده على ان يكون
 نكلا واحد منهما النصف فيما اشتره المشتري الذي عاقده الشركة واما النصف
 الآخر فهو لابن المشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شراء سلعة لم يكن له

أن يتوكل في شراؤها لغيره حتى يتنازع الاول الوكالة الذي كان توكل له فكذلك هذا
 حصة نفسه فهي لابنه . لانه قد رضى بان اشتراها لابنه واما حصة الشريك فهي للشريك
 على حالها . قلت رجل له ام ولد فاراد ان يجعل لها داراً او ضيعة او متاعاً ولا يكون ذلك
 من ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في ذاك حيلة قال نعم قلت وما هي قال يقر المولي
 ان هذه الدار التي حدها الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا اوان
 هذا المتاع ويسميه وديصفه ويريه الشهود حتى ينظروا اليه ويكتب بذلك كتاباً اقراراً
 منه و يشهد عليه ان هذا الشيء لرجل حر قد عرفه ومملكته وان ذلك الرجل الذي
 يملك هذا الشيء اودع ام ولده فلانة ان تقبل وديعة هذا الرجل اياها ذلك وانها قبضت
 ذلك من الرجل اندي اودعها بامر مولاه واذنه لها في قبول ذلك وقبضه منه وان
 جميع هذه الدار المديدة الموصوفة في هذا الكتاب وديعة لذلك الرجل في يدي ام ولدي
 فلانة الفلانية . قلت فاذا فعل ذلك لم يكن لاحد من ورثته على ذلك سبيل قال لا
 والله سبحانه هو الهادي الى الصواب

❦ باب العتق ❦

رجل له جارية فعرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع احب الي
 فاراد ان يرصى وتوضع في موضع وهو يعلم ان الوضع يحتاج ان يحيط من اثنى هل يجوز
 هذا قال لا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ان قال يبعوها في موضع وحطوا من
 ثمنها الثلث او الربع او غير ذلك لم يجوز هذا الان هذه ليست بوصية لانسان بعينه
 قال ولكن الذي يجوز في هذا ان يقول يبعوها عن احب او حيث ارادت او حطوا
 عن المشترى من ثمنها الف درهم فاذا قال هذا جازت الوصية بذلك وكان هذا بمنزلة
 رجل قال قد اوصيت بثلاثي الى فلان بعينه يضعه حيث احب فاذا قالت الجارية يبعوني
 من هذا الرجل كانت الوصية لذلك الرجل بعينه وجازت له . قلت فان اراد ان
 تكون الوصية للجارية فقال يبعوها عن ارادت او عن احب او حيث احبت وادفعوا اليها
 بعد بيعها من ثمنها الف درهم وصية لها قال فهذا جائز فاذا احبت ان تباع من انسان باعوها
 منه ودفعوها ودفعوا اليها من ثمنها الف درهم وكانت هذه الاية وصية للمشتري لانها كما
 حبت ان تباع من انسان وجبت الاية وصية لذلك الانسان . قلت رجل له مملوك
 فساله المملوك ان يديره فلم يأمن المولي ان يديره فيفسد عليه فيريد بيعه بعد ذلك
 فلا يمكنه فآراه حيلة يعتق بها بعد موته ويكون له يبعه متى ما اراد ذلك ما دام حياً قال
 الحيلة في ذلك ان يقول المولي للبعد اذمت في ملكي فانت حر بعد موتي فاذا قال له ذلك
 تم له الامر على ما اراد فان اراد يبعه مادام حياً كان له ذلك فان مات وهو في ملكه عتق

قلت وكذلك ان قال الرجل لعهده ان مت في مرضي او سفري هذا فانت حر بعد موتي قال نعم هو مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتي الا ان هذا ان ابري من مرضه ذلك او رجع من سفره بطل هذا القول ولم يعتق العبد بوث السيد بعد ذلك مال وكذلك ان قال ان مت ما بيني وبين عشرة - نين فهو مثل هذا وله ان يبيعه في هذا كله ما دام حيا قال وكذلك ان قال انت حر بعد موتي بسنة او يوم او بشهر او باكثر من ذلك فهذه وصية وله ان يرجع فيها وهذا الوجه لا يعتق العبد فيه حتى يعتقه النوصى او الوارث . قلت فجارية قالت مولاي احب ان تعتقي وتزوجني فكره ذلك المولى واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال يبيعها ممن يثق به مرا ويهب له ويقبضها الموهوب له والبيع في هذا اجود لانه لا يحتاج الى قبض ويشهد على البيع شهدا عدولا ثم يعتقها بحضرة اولئك الشهود ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه افاني البيع فيها فاذا اقاله رجعت الى ملكه وانفسخ النكاح وكان له ان يطأها بملك اليمين ولا تعلم الجارية بشيء من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة بحائسا . قلت دخل له جارية اراد ان يضعها في موضع صالح عند رجل يدبرها او يتخذها ام ولد ولا يبيعها فان اشترط عليه في عقد البيع فسد البيع فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري اذا اشتريت هذه الجارية فهي مدبرة فاذا فعل ذلك ثم اشترها صارت مدبرة ولم يقدر على بيعها قلت فهذا جائز في قول اصحابنا واما قول غيرنا فان هذا لا يجوز فهل من حيلة حتى يجوز هذا القول في قول من خالفنا . قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي يريد شراء الجارية ان كانت اشترى هذه الجارية من مولاي هذا وانه دبرها بعدما اشترها وجعلها حرة بعد وفاته فاذا اقر بهذا عند الشهود ثم اشترها بعد هذا والشهود لا يعلمون متى اشترها جاز اقراره على نفسه فيلزمه تدبيرها قلت لما كان المشتري ممن يذهب الى ان هذا القول لا يعمل قبل ان يملكها فلا يجب تدبيرها قال اذا اخذت الجارية بذلك الاقرار واقامت عليه تلك البينة حكم عليه بالتدبير . قلت فان قال مولاي لا امن ان تعبروا الى قاض يرى بيع المدير فيحكم له يبيعها فما الحيلة في ذلك . قال يشهد عليه قبل ان يبينها منه انه كان تزوج بهذه الجارية من مولاي تزويجا صحيحا وانها ولدت منه ولدا ثم يشترها بعد ذلك فتصير ام ولد له ولا يقدر على بيعها . قلت ففي هذا غير هذا . قال نعم بتراضى البائعين والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيأمره ولي الجارية ببيعها من هذا الرجل بشمن ويزيد في الثمن ويشهد عليه بذلك ثم يقبض المأمور الذي باع الجارية من المشتري الثمن الذي فارقه عليه وترقب الزيادة عليه فاذا هم ببيعها اخذه المولى الدل يباقي الثمن

و يكون الزيادة في الثمن زيادة ثقل عليه . قلت فان خاف العدل ان يتحلفه على هذه الزيادة قال فلا يعلم المولي ما فارقته عليه من الثمن ولكن يقول لبايع هذه الجارية بيع هذه الجارية من هذا الرجل بمائة دينار واقبض منه خمسين دينارا واقف الباقي عليه فان باع الجارية يوما نذره بالخمسين الدينار الباقية فيجوز هذا . قلت رجل له جارية لها منه موقع فطلبها منه انسان ان يبيعها منه فكره ان يرده فاراد الحيلة ليتمع بها اخراجها من ملكه . قال الحيلة في ذلك ان لمولي هذه الجارية ان يبيعها ممن يشق به سرّا ويشهد على ذلك قوماً من اهل العدالة ثم يظهر انه قد اعتقها ويشهد على عتقها قوماً يكونون حجة له عند الذي يطلب الجارية او يقر عندهم انها قد ولدت منه ولدا وقد استبان خلقه وبقر بذلك وليست في ملكه بعد ما يبيعها ممن يشق به ويشهد على ما يفعله من ذلك ثم يشترى بها من الذي كان باعها منه سرّا فتعود الى ملكه . قلت فان قال ان فعلت هذا ثم اشتريتها يطلبها مني الرجل بعد ما قد اشتريتها فان قلت لما انها حرة عتقت بهذا القول لانها يوم اقول هذا القول هي في ملكي فيحكم القاضي بعتقها وكذلك ان قلت قد ولدت مخفي فيكون الباع ممن يشق به من النساء اما أم واما اخت او بنت ويتزوجها ويتركها على ملك الذي يبيعها منه ويكرن له ان يطأها بالنكاح وان اقر بشيء من هذا لم يلزمه ذلك . قلت ارايت رجل له مملوك فساله ان يزوجه جارية له وامرأة حرة واراد المولي ان يجيبه الى ذلك ولم يأمن ان يتغير المملوك عليه بعد التزويج فلا يمكنه فيه حيلة فاراد حيلة ان هم بان يفرق بينهما كان له ذلك قال يقول ازوجك جارية ففلاها او هذه المرأة الحرة على ان امرها في طلاقها بعد تزويجي اياها يدي كلها شئت فاذا زوجت اياها جاز الشرط فتقر رابه شيء كنت له ان يفرق بينهما قال وكذلك ان قال له في الحرة قد اذنت لك في تزويجها على ان امرها في طلاقها بعد تزويجك لها يدي كلها شئت فاذا فعل ذلك كان الامر بيد المولى . قلت ارايت عبداً بين رجلين اراد كل واحد منهما ان يدبر نصيبه منه ولا يضمن واحد منهما لصاحبه شيئاً في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى . قال الحيلة في ذلك ان توكل رجلين بدير العبد عليهما جميعاً فيقول الوكيل قد دبرتك عن فلان وعن فلان او يقول قد جعلت نصيب كل واحد من فلان وفلان مديراً عنه فيكون مديراً لهما جميعاً . قلت وكذلك ان اراد كل واحد منهما ان يكتسب نصيبه من هذا العبد قال نعم يوكلان رجلين بدير العبد عليهما جميعاً . قلت فان كاتب الوكيل نصيب احدهما اليه قد صار في قول بعض الفقهاء مكتناً كله للذي كاتب نصيبه ويكون لشريك ان ينقض الكتابة قال بلى قلت فما الحيلة حتى يكون مكتناً لهما جميعاً ولا يشرك واحد منهما صاحبه فيما له من الكتابة

قال الحيلة في ذلك ان يقول احدهما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على الف درهم ويحول الاول فدو وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على خمسين ديناراً يسمى كل واحد منهما غير الذي سماه صاحبه ثم يبدأ الكاتب فيقول للوكيل قد كاتبت حصّة مولاي منى على الف درهم وكاتبت حصّة مولاي منى على خمسين ديناراً فيقول الوكيل جميعاً قد كاتبتك على ذلك فيكون مكاناً لهما جميعاً ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه اذا ذل الوكيل ما وصنت لك . قلت فان اراد احدهما ان يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه حصته قال الحيلة في ذلك ان يقول هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصيبه ان الذي باعنا هذا العبد قد كان اعتقه قبل ان باعنا فإذا قال ذلك يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه ويسعى العبد لشريكه في نصف قيمته . قلت فان كان العبد ولد في ملكهما وقد عرفنا ذلك فما الحيلة في ان يقع الدق عليه ولا يضمن هذا الشريك شيئاً قال فان قل ان شريكى هذا قد اعتق هذا العبد عتق العبد بهذا القول ولا يضمن لشريكه شيئاً فان كان الشريك المشهود عليه بالعتق معسراً مسمى لما جميعاً في قيمته بينهما وان كان موسراً يسعى للموسر المشهود عليه في نصف قيمته . هذا قول ابي يوسف رضي الله تعالى عنه . واما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فانه يسعى لهما جميعاً في قيمته كلها كان المشهود عليه معسراً او موسراً . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو ان قال هذا الشريك لشريكه قد وكلتك ان تعتق نصيبي منه فقبل الشريك الوكالة واعتق نصيب الذي وكله منه فهو جائز ولا يضمن الموكل لصاحبه شيئاً قلت ووجه آخر فان باع هذا الذي يريد ان يعتق رجلاً معسراً حصته من هذا العبد فاعتقه المشتري وهو معسر لم يكن له عليه ضمان . قلت فان لم يرد ان يعتقه واراد ان يشتري نصيبه منه قال يقر ان مات ونصيبي من هذا العبد في ملكي فهو حر بعد موتي فيجوز هذا القول ولا يضمن شيئاً فان مات عتق العبد كله من ثلث ماله وكان عليه في جميع ماله حصّة شريكه من قيمة العبد . قلت ارايت رجلاً له عبد فاراد ان يعتقه والمولى مرهض ولم يامن المولى ان ينكر وريثة تركته فيأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه فما الحيلة في ذلك قلت فان الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال منه بحضور من الشهود فيعتق العبد حين اشترى نفسه ثم يبرأ من المال بقبض المولى ذلك منه . قلت فلوم يكن عند العبد مال يدفع المولى اليه مالا في البر فيشتري نفسه به ويدفعه الى المولى بحضور من الشهود فاذا فعل ذلك عتق ولم يكن عليه سبيل للوارث . قلت فرجل كان عتق عبداً له في صحته ولم يكن اشهد عليه له على العتق فلما مرض اراد ان يوثق العبد من العتق قال هذا اذا لم يكن

يُعلم انه كان اعتقه في صحته فان كان العتق في المرض كان من الثلث ولم ينفع العبد
 اقرار المولى وهو مريض ان كان اعتقه في صحته . قلت فهل في هذا من حيلة حتى يجوز
 اقراره ولا يكون من الثلث قال ان كان المولى قال لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل
 ليس هذا العبد لي ولكنه در فان العبد يعتق ولا سبيل عليه وكذلك ان كانوا جماعة عبيد
 قد كان اعتقهم في صحته ولم يكن اشهد لم بذلك تخاف ان اقر لم الرجل بالعتق في مرضه
 ان يعتقوا من ثلثه قال ان اقر لم الرجل فقال هؤلاء عبيدك يا فلان فقال فلان
 هؤلاء احرار وليس هم عبيدي قال فهم احرار ولا سبيل عليهم . قلت فرجل له عبد
 سمي المذهب فاراد المولى ان يورث في امره شيئا بعد موته لا يباع ولا يلحقه عتق ويبقى
 مملوكا قال ان اوصى بخدمته لرجل ما عاش ذلك الرجل ثم من بعد ذلك الرجل يخدم
 فلان رجلا آخر ما عاش قال فهذا جائز ويكون مملوكا ابدًا ما دام هؤلاء احياء فاذا ماتوا
 وقد خدسهم رجع الى ورثة مولاه . قلت فان مات الثاني والاول بالحياة ثم مات الاول
 بعد ذلك هل تصير خدمته للثالث قال الذي هو اوثق في هذا ان يقول قد اوصيت بخدمة
 عبيدي فلان لفلان وفلان وفلان ما عاشوا وكلما مات واحد منهم كانت خدمته لمن يبقى
 منهم حتى يموتوا جميعا فهو اجود لها . قلت فان قال يخدم عبيدي هذا ابني ثم هو حر بعد
 ثلاثين سنة قال فهو جائز . قلت فان قال العبد لا اقبل وصيته لي في العتق ولكن اريد
 البيع هل له ذلك قال لا ليس له ان يأبى الوصية بالعتق الا ترى ان رجلا لو اوصى
 يعتق عبده عند موته فقال العبد بعد موت مولاه لا اقبل هذه الوصية كان قوله هذا
 باطلا ولا يكون له ان يرد الوصية بالعتق . قلت فما تقول ان اعتقه الورثة قبل الثلاثين
 سنة او اعتقوه في المسئلة الاولى التي اوصى فيها ان يخدم النفر الثلاثة اليس يجوز عتقهم
 ويضمنون قيمته ويشتري بها عبد مكانه يخدم الموصى له قال بلى . قلت فانما يريد حيلة لا
 يعتق بها قال فيوصي بخدمته هؤلاء الثلاثة النفر على ما فسرنا ويقول فاذا مات هؤلاء
 يكون وصية لفلان لاسان آخر فلا يجوز عتق الورثة حينئذ والله اعلم . قلت فرجل اعتق عبدا
 له قيمته الف درهم ثم جود المولى العتق له ما الحيلة له قال الحيلة ان يدرس العبد الى
 مولاه سرا من يقول له قل لعبدك هذا اذ الي الف درهم وانت حر فيقول له الرجل خذ
 منه الف درهم فاسلم لك فان هذا غلام يدعي عليك العتق فاذا قال المولى لعبده اد الى
 وانت حر يشهده عليه بذلك ثم يجيء العبد الى رجل يثق به فيستقرض منه الف درهم
 ويشهد له بذلك على نفسه ثم يؤدي الى مولاه منها الالف بحضرة الشهود فيعتق
 العبد ويغيب الفا فلا يظهرها فاذا شهد الشهود على المولى بقبض الالف من العبد عتق

بها ثم يجيء الرجل الذي اقترضه اى اقترض العبد النى درهم الى المولى فيقول له قد استقرض
عبدك منى النى درهم وقد ادى اليك منها الف درهم فاد منها الى فاني احق بها منك لانه
عبد مأذون له في التجارة فيحكم له القاضى باخذ هذه الالف درهم من المولى فاذا اخذها
قال له ايضا لى طلى عبدك الف درهم اخرى وقد اعنته قلى ان اضمنك قيمته لانيك قد
منفته بالعتق من ان يباع لى في ديني فيضمنه الف درهم اخرى فياخذها منه فيدفعها الى
العبد مبرا فيكون العبد قد استوفى قيمته اذ كان المولى قد ظلمه حين اعنته ثم جمعه
العتق فان شاء العبد ان يستقرض الف درهم من الرجل فيدفعها الى المولى حتى يعتق بها
ثم يجيء الرجل فيأخذها من المولى فيكون احق بها فقد عتق بها وخرجت الالف من يد
المولى . قلت فاذا فعل هذا اليس يرجع المولى عليه بالف مكان هذه الالف فياخذها قال
بلى فمن اجل هذا قلت يستقرض العبد فيعمل فيها بما وصفت لك . قلت رجل له عبد
فاراد ان يدبره واراد ان لا تجب عليه سعاية لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح
ليس بمرضى ما الوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دبره ويكتب له بذلك كتابا
ويكتب له كتابا آخر يقر فيه المولى بان رجلا حرا جائز الامر اودع العبد هذه
الالف درهم وانه اذن له في قبول هذه الوديعة من رجل آخر فقبل الوديعة وقبضها وهي
الف درهم وصارت في يده للرجل الحر الذي اودعه اياها ويقر المولى انه اخذ هذه
الالف درهم من عبده واستهلكها وانفقها فصارت ديناء عليه يجب لعبد اخذها منه لتكون في
يده لذلك الرجل الذى اودعه اياها ويشهد له بذلك فان حدث على المولى حدث عتق المدبر
ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا المال دين على المولى لا يجب على العبد ان
يسمى فيه فيكون سعائه ياخذها العبد فتكون في يديه وديعة للرجل الحر فان شاء ان
يقر للرجل يثق به بدين الف درهم يشتري بها ثوبا من الرجل لكنى اخاف ان يختلف
الرجل ان هذه الالف له واجبة فخاف له لم ياثم ويكتب للرجل كتابا على نفسه بالالف
ويقر في هذا الكتاب انه رهن عنده من هذا الرجل ثوبا بهذه الالف وانه دبر العبد
بعد ذلك فيصير العبد مدبرا فاذا حدث حدث الموت بالمولى سعى في قيمته بهذه الالف لصاحب
الالف ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الدخل ممن يثق به العبد هذا اذا كانت قيمة العبد
الف درهم فان كانت اكثر من الالف درهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب الشفعة

وجعل اراد ان يشتري دارا من رجل فخاف ان يشتريها فيلزمه الشفعة للشفيع قال
فالوجه في هذا ان يقر صاحب الدار لهذا الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واجب

حرفه له وبشهادة على ذلك شهدوا ثم يهب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع بينهما بيع ولا يلزمه شفعة ويضمن الدرك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك وفيها وجه آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قال احمد بن عمرو . قلت فان ادعي ان الدار لابن صغيره وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان يدفع اليه مائة دينار ولم يقل انها عن مال ابنه على ان يسلم الذي في يديه المال هذه الدار لابن هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك . قلت فان قال في هذا الامر يلزمه من هذه الدعاوى فهل في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم . قلت وما هو قال يامر الاب مملوكا ان يشتريها لابنه من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان عليه ويكون سرا فاذا باعها مالكها في السر من هذا المملوك لابن الرجل جاء الاب بمسد ذلك فادعي ان هذه الدار لابنه ولا يقول اشتراها له اخر فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان تكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابنه بهذا المال على ان يسلم الدار لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار . قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وخاف ان ياخذ منه بالشفعة هل يحل له ان يمتثل في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورخص بعضهم فقال انما تجب الشفعة بعد البيع ولا باس بذلك قبل ان تجب لانه انما يدفع المائتم عن نفسه ولا يجب عليه حق الشفعة قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة ان ياخذ منها سهما واحدا من مائة سهم منها بثلاث الثمن الذي يريد ان يشتري به الدار او يبيع ثقة ثم يشتري بعد ذلك في عقدة ثافية ما بقي من الدار بباقي الثمن فان اراد الشفيع ان ياخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة في الباقي منها فيثقل عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري لست آمن ان ياخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمضاربة منه لي قال فيحصل ثمن ذلك السهم التي درهم ثم يدفع اليه بالقي درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين دينارا . قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشتريت منه هذا السهم بهذا الثمن الكثير ان يبيعه ما يبقى من الدار بباقي الثمن الذي كنا نوافقنا عليه قال فان خاف هذا فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من هذه الدار مشاعا فيها ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال فلي هذا لم يكن للشفيع ان ياخذ منها شيئا بالشفعة قال فان قال البائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من داري فتصير شريك في الدار ثم لا تشتري مني باقي الدار . قلت فيدخلان بينهما رجلا يتفقان به بينهما جميعا فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذا الرجل المقر له

انه قد قبض ذلك من مال الامر فلا يكون للمشتري ان يرجع على الامر فيقول رد على
 الثمن لاني قد تدت الثمن من مالي عنك . ❦ باب الكفالة ❦ . رجل له على رجلين
 من مال وكل واحد منها كفيل ضامن عن صاحبه فوكل الطالب وكيلاه في قبض ماله قبيلهما
 واخصومة في ذلك فقال احد الرجلين للوكيل خذ مني دأعلى خاصة نفسي وهو النصف
 وابرتني من الضمان عن صاحبي قال ان كان الطالب اجاز امره في ذلك جاز ان يفعل ماسا له
 الرجل من البراءة . قلت فان لم يكن الطالب اجاز له ذلك ولكن اجاز اقراره قال ان
 اقر ان الذي وكله كان ابراء من ضمانه ماعلى شريكه جاز ذلك وبأخذ منه النصف الذي
 عليه في خاصة نفسه وبقر له بهذا . قلت فان كان الطالب لم يجوز اقراره عليه مالا الذي
 يجب عليه في ذلك ان اقر بهذا قال يخرج من الوكالة في مطالبة هذا بالضمان ويكون له
 ان يطالب الشريك وليس له ان يطالب هذا بعد اقراره له بان صاحب المال قد ابراء
 من ضمانه عن شريكه فاذا جاء الطالب كان له ان يطالب بذلك الشريك والله سبحانه
 وتعالى اعلم

❦ باب الشركة ❦

. قلت ارايت رجلين ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم
 فخافا ان يصير احد المالكين قبل ان يشتربا بالمالكين شيئا فيكون ما يضيع من مال صاحبه
 وارادا ان يكون ذلك عليهما ما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب
 الدراهم نصف الدراهم من صاحب الدراهم بنصف الدراهم فاذا فعلا ذلك صار المالان
 جميعا نصفين بينهما فباع المالكين ضاع كل واحد منهما جميعا ويتعاقدان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كان لاحدهما متاع ومع الآخر مال فارادا ان يشتركا قال لا تجوز الشركة
 في المتاع . قلت فما الحيلة في ذلك حتى تجوز . قلت يبيع صاحب المتاع من صاحب المال
 بنصف ذلك المال فيصير المتاع والمال بينهما نصفين ثم يتعاقدان الشركة على ما يريدان
 . قلت فان كان مع كل واحد متاع واراد الشركة قال لا تجوز الشركة . قلت فما الحيلة
 في ذلك قال يبيع كل واحد منهما نصف متاعه من صاحبه بنصف متاع صاحبه ويتقاضيان
 ويتفقان ويشتركان على ما يتفقان عليه . قلت ارايت ان كان متاع احدهما اكثر من متاع
 الآخر وليست الشركة بينهما نصفين قال الوجه في ذلك ان ينظر فان كان متاع احدهما
 قيمته اربعة الاف درهم وقيمة متاع الآخر الف باع الذي قيمة متاعه اربعة الاف درهم
 اربعة اخماس متاعه من متاع صاحبه بخمسة من متاع صاحب المال الكثير فيصير المتاع كله
 بينهما اخماسا لصاحب المتاع الكثير اربعة اخماس وللآخر خمس المتاع جميعا . قلت ارايت
 رجلين مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان ارادا ان يشتركا على أن الوجه

بينهما نصفان والوضيعة عليها نصفان قال لا تجوز هذه الشركة فان اشتركا على هذا كان الربح بينهما محاسبة والوضيعة على قدر رؤس اموالهما قلت فما الحيلة في ذلك حتي يكون الربح والوضيعة نصفين قال الحيلة في ذلك ان يقرض صاحب الاثنين صاحب الالف خمسمائة درهم من ماله ثم يشتركان على ان الربح والوضيعة بينهما نصفان فتجوز الشركة على هذا قلت فان كان مع احدهما خمسة الاف ومع الآخر الف فارادا ان يشتركا على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليها اثلاثا قلت هذا لا يجوز قلت فما الحيلة في ذلك حتي تجوز الشركة على ما ارادنا قال يقرض صاحب الخمسة الاف صاحب الالف من الخمسة الاف درهم التي درهم ثم يشتركان على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة اثلاثا فتجوز الشركة على هذا قلت فان كان رجل معه مال والاخر لا مال له فارادا ان يشتركا على ان يعملوا بال صاحب المال على ان الربح بينهما نصفين قال لا تجوز هذه الشركة قلت فما الحيلة في ذلك حتي يجوز ان الشركة قال يقرضه نصف المال ثم يشاركه على ما يريد وان كره ان يقرضه نصف المال فيقرضه عشرة دراهم ثم يشاركه على ان رأس ما بقي في يده من المال ورأس مال الآخر هذه العشرة دراهم على ان الربح بينهما على ما يريدان قلت ارايت الشريكين اذا اراد احدهما ان ينقض الشركة التي بينهما وشريكه غائب فما الوجه في ذلك قال الحيلة فيه ان يوكل وكيلًا يسير الى شريكه فيقول له ان فلانًا شريكك يقول انك قد نقضت الشركة التي بيني وبينك وفسخت الشركة وبشهر عليه بذلك فاذا فعل انتقضت شركتهما وبطلت قلت شريكان في تجارة ارادا ان يفترقا ولهما ديون على الناس وعليهما ديون فاراد احدهما ان ينفرد بالدين الذي لهما على الناس واراد الاخر ان يبرأ من الديون التي عليها للناس قال الحيلة في ذلك ان يقر الشريك الذي يريد ان يبرأ من الديون ان جميع ما باسمه وباسم شريكه فلان بن فلان من الدين الذي على الناس وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا ويسمى جميع ما باسمهما من الدين على رجل وينسب كل واحد منهما الى ابيه وجده وما يعرف به ويقران هذا المال كله لشريكه فلان بن فلان وفي ملكه دونه ودون الناس كلهم جميعًا بامر حق واجب ثابت لازم عليه لشريكه فلان ويؤكله بقبضه ويجمع له وسعيه حبه ذلك فيصير هذا الدين لشريكه قال واما الدين الذي للناس عليها فان الحيلة فيه ان يقر هذا الشريك الذي يريد ان ينفرد بالدين ان عليه ديونًا لانا من فلان له عليه كذا ومنهم فلان له عليه كذا فيسمى رجلا رجلا منهم وما لكل واحد منهم من الدين ولا يذكران ذلك من مال شريكه ويقران جميع هذه الاموال المسماة في هذا الكتاب عليه هؤلاء نفر المسمين في هذا الكتاب دين فلان بن فلان اعني شريكه وانه كان امر فلانا هذا فضمن فيه بامره جميع هذه الديون

المريض امرها في هذا الكتاب بجميع ما يلزم فلاناً من ذلك لهؤلاء نفر السمين
 في هذا الكتاب بجميع ما يدركه من قبل احد منهم لسبب هذه الديون فلان الرجوع
 عليه به وبوكد ذلك وان كان الديون فكاً كذا لهذا المال او ببعضه وكان في الصك ان
 لكل واحد عليهما اي منهما كفيلاً ضامن فيحه عن صاحبه ذكرت في الكتاب الذي
 يكتبه ان يركه ان لفلان عليه كذا وكذا او ان فلان لا يكتب عليه وعلى فلان بذلك كتاب
 صك تاريخه شهر كذا من سنة كذا وضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من ذلك ولم
 يذكر في هذا الصك ان هذا المال عليه دون فلان فافترس فلان ان جميع هذه الاموال
 عليه للنفر السمين في هذا الصك دون فلان وان فلاناً ضمن ذلك لم علمه بامر وبوكد
 ذلك على ما يكتب الكتاب به . قلت رجلان تعافدا على ضيعة يريدان شراؤها فقال
 كل واحد منهما لصاحبه ان اشتريت هذه الضيعة فانت شريك فيهما بالنصف قال فهذا
 جائز فان اشتراهما واحد منهما كانت بينهما نصفين قلت فان اراد احدهما ان يشتريها
 لنفسه خاصة ولا يكون للآخر ان يشاركه فيها قال فانت امر انساناً فاشترها له وليس
 الامر بمحاضر للشراء فهي للذي امر خاصة دون الآخر . قلت لم لا يكون للآخر
 فيها شيء قال من قبل انهما تعافدا على انه ان اشترها واحد منهما كانت بينهما فلما امر
 احدهما انساناً فاشترها لم يكن هو المبتري لها فلذلك لم يشاركه صاحبه فيها قال ووجه
 اخرا ان يسأل احدهما صاحب الضيعة ان يهبها له على عوض مما له فيفعل ذلك فهي
 للذي وهبت له دون الآخر . قلت اوليس المبة على عوض بمنزلة الشراء لوجوب
 الشفعة فيهما فلم لا تكون في هذا الموضع بمنزلة الشراء قال لانهما انما اشتركا على انه ان
 اشترها احدهما فالآخر شريك فيها وهذا ليس بشراء الا ترى انه اذا امر غيره فاشترها
 له المأمور انها تكون للآخر دون الشريك الآخر فاما الشفعة فهي واجبة فيها الا ترى
 انهما اذا تعافدا على شرائها واشتركا على ذلك فان كل واحد منهما وكيل لصاحبه في
 ان يشتري له النصف منها فاذا امر احدهما انساناً ان يشتريها له لم يكن المشتري له
 وكيلاً للشريك في شراء ذلك النصف لان الشريك انما وكل شريكه الذي عاقده ان
 يشتري له النصف منها فلما وكل الشريك غيره خرج من وكالة صاحبه في النصف
 فالمة في هذا الموضع ابعد من ان يأمر انساناً ان يشتريها له قال . فما نقول ان اشترها
 لابن له نصفه قال فشراءه جائز ويكون لابنه نصفها ويكون للذي عاقده على الشركة
 لصفها . قلت لم لا يكون لابن الآخر كلها قال من قبل انه انما عاقده على ان يكون
 فكل واحد منهما النصف فيما اشتره المشتري الذي عاقده الشركة واما النصف
 الآخر فهو لابن المشتري لان الرجل اذا دخل في وكالة رجل في شراء سلعة له ولم يكن له

أن يتوكل في شرائها لغيره حتى يتنازع الاول الوكالة الذي كان توكل له فذلك هذا
 حصّة نفسه فهي لابنه . لانه قد رضى بان اشتراها لابنه واما حصّة الشريك فهي للشريك
 على حالها . قلت رجل له ام ولد فاراد ان يجعل لها داراً او ضيعة او متاعاً ولا يكون ذلك
 من ثلث ماله وذلك في صحة منه هل في ذاك حيلة قال نعم قلت وما هي قال بقر المولي
 ان هذه الدار التي حدها الاول ينتهي الى كذا والثاني والثالث والرابع كذا وكذا وان
 هذا المتاع ويسميه وديصفه ويريه الشهود حتى ينظروا اليه ويكتب بذلك كتاباً اقراراً
 منه ويشهد عليه ان هذا الشيء لرجل حر قد عرفه وملّكه وان ذلك الرجل الذي
 يملك هذا الشيء اودع ام ولده فلانة ان تقبل وديعة هذا الرجل اياها ذلك وانها قبضت
 ذلك من الرجل اندي اودعها بامر مولاهما وباذنه لها في قبول ذلك وقبضه منه وان
 جميع هذه الدار المحدودة الموصوفة في هذا الكتاب وديعة لذلك الرجل في يدي ام ولدي
 فلانة الفلانية . قلت فاذا فعل ذلك لم يكن لاحد من ورثته على ذلك سبيل قال لا
 والله سبحانه هو الهادي الى الصواب

✽ باب العتق ✽

رجل له جارية فعرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع احب الي
 فاراد ان يرصى وتوضع في موضع وهو يعلم ان الوضع يحتاج ان يحيط من اثنى هل يجوز
 هذا قال لا قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال ان قال يبعوها في موضع وحطوا من
 ثمنها الثلث او الربع او غير ذلك لم يميز هذا الان هذه ليست بوصية لانسان بعينه
 قال ولكن الذي يجوز في هذا ان يقول يبعوها ممن احببت او حيث ارادت او حطوا
 عن المشترى من ثمنها الف درهم فاذا قال هذا جازت الوصية بذلك وكان هذا بمنزلة
 رجل قال قد اوصيت بثلاثي الى فلان بعينه بضمه حيث احب فاذا قالت الجارية يبعوني
 من هذا الرجل كانت الوصية لذلك الرجل بعينه وجازت له . قلت فان اراد ان
 تكون الوصية للجارية فقال يبعوها ممن ارادت او ممن احببت او حيث احببت وادفعوا اليها
 بعد بيعها من ثمنها الف درهم وصية لها قال فهذا جائز فاذا احببت ان تباع من انسان باعوها
 منه ودفعوها وادفعوا اليها من ثمنها الف درهم وكانت هذه الاية وصية للمشتري لانها كما
 حبت ان تباع من انسان وحببت الاية وصية لذلك الانسان . قلت رجل له مملوك
 فسأله المملوك ان يديره فلم يأمن المولي ان يديره فيفسد عليه فيريد بيعه بعد ذلك
 فلا يمكنه فآراه حيلة يعتق بها بعد موته ويكون له بيعه متى ما اراد ذلك ما دام حيا قال
 الحيلة في ذلك ان يقول المولي للعبد ان مت في ملكي فانت حر بعد موتي فاذا قال له ذلك
 ثم له الامر على ما اراد فان اراد بيعه مادام حيا كان له ذلك فان مات وهو في ملكه عتق

قلت وكذلك ان قال الرجل لعبده ان مت في مرضى او سفري هذا فانت حر بعد موتى قال نعم هو مثل قوله ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتى الا ان هذا ان ابري من مرضه ذلك او رجع من سفره بطل هذا القول ولم يعتق العبد بوث السيد بعد ذلك مال وكذلك ان قال ان مت ما بيني وبين عشر - ثين فهو مثل هذا وله ان يبيعه في هذا كله ما دام حيا قال وكذلك ان قال انت حر بعد موتى بسنة او يوم او شهر او باكثر من ذلك فهذه وصية وله ان يرجع فيها وهذا الوجه لا يعتق العبد فيه حتى يمتقه الوصي او الوارث . قلت فجاربة قالت لمولاها احب ان تعتقي وتزوجني فكره ذلك المولى واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة في ذلك قال يبيعها بمن يثق به سرا ويهب له وبقبضها الموهوب له والبيع في هذا اجود لانه لا يحتاج الى قبض ويشهد على البيع شهيدا عدولا ثم يعتقها بحضرة اولئك الشهود ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه افاني البيع فيها فاذا اقاله رجعت الى ملكه وانسخ النكاح وكان له ان يطاها بملك اليمين ولا تعلم الجارية بشيء من هذا فتعطي نفس الجارية وهي مملوكة بخاصا . قلت دخل له جارية اراد ان يضعها في موضع صالح عند رجل يديرها او يخذها ام ولد ولا يبيعها فان اشترط عليه في عقد البيع فسد البيع فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يقول المشتري اذا اشتريت هذه الجارية فهي مدبرة فاذا فعل ذلك ثم اشتراها صارت مدبرة ولم يقدر على بيعها قلت فهذا جائز في قول اصحابنا وما قول غيرنا فان هذا لا يجوز فهل من حيلة حتى يجوز هذا القول في قول من خالفنا . قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الذي يريد شراء الجارية ان كانت اشترى هذه الجارية من مولاها هذا وانه دبرها بعدما اشتراها وجعلها حرة بعد وفاته فاذا اقر بهذا عند الشهود ثم اشتراها بعد هذا والشهود لا يعلمون متى اشتراها جاز اقراره على نفسه فيلزمه تدبيره قلت لما كان المشتري ممن يذهب الى ان هذا القول لا يعمل قبل ان يملكها فلا يجوز تدبيرها قال اذا اخذت الجارية بذلك الاقرار واقامت عليه تلك البيعة حكم على بالتدبير . قلت فان قال مولاها لا امن ان تعبروا الى قاض يرى بيع المدبر فيعه له يبيعها فما الحيلة في ذلك . قال يشهد عليه قبل ان يبيعها منه انه كان تزوج بها الجارية من مولاها تزويجا صحيحا وانها ولدت منه ولدا ثم يشتريها بعد ذلك فتصير ولده ولا يقدر على بيعها . قلت ففي هذا غير هذا . قال نعم يتراضى الب والاشترى برجل ثقة عدل بينهما فيأمره ولي الجارية ببيعها من هذا الرجل بشمن وم في اثنى ويشهد عليه بذلك ثم يقبض المأمور الذي باع الجارية من المشتري الثمن الذي فارقه عليه وتوقف الزيادة عليه فاذا هم يبيعها اخذه المولى الددل ياتي الثمن

ويكون الزيادة في الثمن زيادة تقبل عليه . قلت فان خاف العدل ان يستحلف على هذه الزيادة قال فلا يعلم المولي ما فارته عليه من الثمن ولكن بقول ابا نعيم هذه الجارية بيع هذه الجارية من هذا الرجل بمائة دينار واقبض منه خمسين دينارا ووقف الباقي عليه فان باع الجارية يوما ثمنه بالخمسين الدينار الباقية فيجوز هذا . قلت رجل له جارية لها منه موقع فطلبها منه انسان ان يبيعها منه فكره ان يردده فاراد الحيلة ليمتنع بها اخراجها من ملكه . قال الحيلة في ذلك ان لمولي هذه الجارية ان يبيعها ممن يثق به سرا ويشهد على ذلك قوما من اهل العدالة ثم يظهر انه قد اعتقها ويشهد على عتقها قوما يكونون حجة له عند الذي يطلب الجارية او يقر عندهم انها قد ولدت منه ولما وقد استبان خلقه وبقر بذلك وليست في ملكه بعد ما يبيعها ممن يثق به ويشهد على ما فعله من ذلك ثم يشتريها من الذي كان باعها منه سرا فتعود الى ملكه . قلت فان قال ان فعلت هذا ثم اشتريتها يطلبها مني الرجل بعد ما قد اشتريتها فان قلت لها انها حرة عتقت بهذا القول لانها يوم اقول هذا القول هي في ملكي فيحكم القاضي بعتقها وكذلك ان قلت قد ولدت مني فيكون البيع ممن يثق به من النساء اما أم واما اخت او بنت ويتزوجها ويتركها على ملك الذي يبيعها منه ويكرن له ان يطأها بالنكاح وان اقر بشيء من هذا لم يلزمه ذلك . قلت ارايت رجلا له مملوك فساله ان يزوجه جارية له وامرأة حرة واراد المولي ان يجيبه الى ذلك ولم يأمن ان يتغير المملوك عليه بعد التزويج فلا يمكنه فيه حيلة فاراد حيلة ان هم بان يفرق بينهما كان له ذلك قال يقول ازوجك جارية فلاه او هذه المرأة الحرة على ان امرها في طلاقها بعد تزويجي اياها يدي كلما شئت فاذا تزوجه اياها جاز الشرط ففني رايه شيء كان له ان يفرق بينهما قال وكذلك ان قال له في الحرة قد اذنت لك في تزويجها على ان امرها في طلاقها بعد تزويجك لها يدي كلما شئت فاذا فعل ذلك كان الامر بيد المولى . قلت ارايت عبدا بين رجلين اراد كل واحد منهما ان يدبر نصيبه منه ولا يضمن واحد منهما لصاحبه شيئا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى . قال الحيلة في ذلك ان توكل رجلين بدير العبد عليهما جميعا فيقول الوكيل قد دبرتك عن فلان وعن فلان او يقول قد جعلت نصيب كل واحد من فلان وفلان مديرا عنه فيكون مديرا لهما جميعا . قلت وكذلك ان اراد كل واحد منهم ان يكاتب نصيبه من هذا العبد قال نعم يوكلان بدينين رجلا يكاتب العبد عنهما جميعا . قلت فان كاتب الوكيل نصيب احدهما اليس قد صار في قول بعض الفقهاء مكاتبا كله للذي كاتب نصيبه ويكون للشريك ان ينقض الكتابة قال بلى قلت فما الحيلة حتى يكون مكاتبا لهما جميعا ولا يشرك واحد منهما صاحبه فيها من الكتابة

قال الحيلة في ذلك ان يقول احدهما للوكيل قد وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على الف درهم ويؤتول الاول قد وكلتك ان تكاتب نصيبي منه على خمسين ديناراً يسمى كل واحد منهما غير الذي سماه صاحبه ثم يبدأ الكاتب فيقول للوكيل قد كاتبت حصّة مولاي منى على الف درهم وكاتبت حصّة مولاي منى على خمسين ديناراً فيقول الوكيل جميعاً قد كاتبتك على ذلك فيكون مكاتباً لهما جميعاً ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه اذا قل الوكيل ما وصنت لك . قلت فان اراد احدهما ان يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه حصته قال الحيلة في ذلك ان يقول هذا الشريك الذي يريد ان يعتق نصيبه ان الذي باعنا هذا العبد قد كان اعتقه قيل ان باعنا اذا قال ذلك يعتق نصيبه من العبد ولا يضمن لشريكه ويسعى العبد لشريكه في نصف قيمته . قلت فان كان العبد ولد في ملكهما وقد عرفنا ذلك فما الحيلة في ان يقع الدق عليه ولا يضمن هذا الشريك شيئاً قال فان قل ان شريكى هذا قد اعتق هذا العبد عتق العبد بهذا القول ولا يضمن لشريكه شيئاً فان كان الشريك المشهود عليه بالعتق معسراً سعى لهما جميعاً في قيمته بينهما وان كان موسراً يسعى للموسر المشهود عليه في نصف قيمته . هذا قول ابي يوسف رضى الله تعالى عنه . واما على قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فانه يسعى لهما جميعاً في قيمته كلها كان المشهود عليه معسراً او موسراً . قلت ففي هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو ان قال هذا الشريك لشريكه قد وكلتك ان تعتق نصيبي منه فقبل الشريك الوكالة واعتق نصيب الذي وكله منه فهو جائز ولا يضمن الموكل لصاحبه شيئاً قلت ووجه آخر فان باع هذا الذي يريد ان يعتق رجلاً معسراً حصته من هذا العبد فاعتقه المشتري وهو معسر لم يكن له عليه ضمان . قلت فان لم يرد ان يعتقه واراد ان يشتري نصيبه منه قال يقول ان مت ونصيبي من هذا العبد في ملكي فهو حر بعد موتى فيجوز هذا القول ولا يضمن شيئاً فان مات عتق العبد كله من ثلث ماله وكان عليه في جميع ماله حصّة شريكه من قيمة العبد . قلت ارايت رجلاً له عبد فاراد ان يعتقه والمولى مرهض ولم يامن المولى ان ينكر ورثة تركته فيأخذ العبد بالاعارية وله مال يخرج العبد من ثلثه فما الحيلة في ذلك قلت فان الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال منه بحضور من الشهود فيعتق العبد حين اشترى نفسه ثم يبرأ من المال بقبض المولى ذلك منه . قلت فلو لم يكن عند العبد مال يدفع المولى اليه مالا في السر فيشتري نفسه به ويدفعه الى المولى بحضور من الشهود فاذا فعل ذلك عتق ولم يكن عليه سبيل للوارث . قلت فرجل كان اعتق عبداً له في صحته ولم يكن اشهد عليه له على العتق فلما مرض اراد ان يوثق العبد من العتق قال هذا اذا لم يكن

يعلم انه كان اعتقه في صحته فان كان العتق في المرض كان من الثلث ولم ينفع العبد
اقرار المولى وهو مريض ان كان اعتقه في صحته . قلت فهل في هذا من حيلة حتى يجوز
اقراره ولا يكون من الثلث قال ان كان المولى قال لرجل يا فلان هذا عبدك فقال الرجل
ليس هذا العبد لي ولكنه حر فان العبد يعتق ولا سبيل عليه وكذلك ان كانوا جماعة عبيد
قد كان اعتقهم في صحته ولم يكن اشهد لم بذلك فخاف ان اقر لم الرجل بالعتق في مرضه
ان يعتقوا من ثلثه قال ان اقر لم الرجل فقال هؤلاء عبيدك يا فلان فقال فلان
هؤلاء احرار وليس هم عبيدي قال فهم احرار ولا سبيل عليهم . قلت فرجل له عبد
سعى المذهب فاراد المولى ان يحدث في امره شيئا بعد موته لا يباع ولا يلحقه عتق ويبقى
مملوكا قال ان اوصى بخدمته لرجل ما عاش ذلك الرجل ثم من بعد ذلك الرجل يتخدم
فلاناً رجلاً آخر ما عاش قال فهذا جائز ويكون مملوكا ابداً ما دام هؤلاء احياء فاذا ماتوا
وقد خدسهم رجع الى ورثة مولاه . قلت فان مات الثاني والاول بالحياة ثم مات الاول
بعد ذلك هل تصير خدمته للثالث قال الذي هو اوثق في هذا ان يقول قد اوصيت بخدمته
عبيدي فلان لفلان وفلان ما عاشوا وكلما مات واحد منهم كانت خدمته لمن يبق
منهم حتى يموتوا جميعاً فهو اجود لها . قلت فان قال يتخدم عبيدي هذا ابني ثم هو حر بعد
ثلاثين سنة قال فهو جائز . قلت فان قال العبد لا اقبل وصيته لي في العتق ولكن اريد
البيع هل له ذلك قال لا ليس له ان يأبى الوصية بالعتق الا ترى ان رجلاً لو اوصى
بعتق عبده عند موته فقال العبد بعد موت مولاه لا اقبل هذه الوصية كان قوله هذا
باطلاً ولا يكون له ان يرد الوصية بالعتق . قلت فما تقول ان اعتقه الورثة قبل الثلاثين
سنة او اعتقوه في المسئلة الاولى التي اوصى فيها ان يتخدم النفر الثلاثة اليس يجوز عتقهم
ويضمنون قيمته ويشتري بها عبد مكانه يتخدم الموصى له قال بلى . قلت فانما يريد حيلة لا
يعتق بها قال فيوصي بخدمته هؤلاء الثلاثة النفر على ما فسرنا ويقول فاذا مات هؤلاء
يكون وصية لفلان لانسان آخر فلا يجوز عتق الورثة حينئذ والله اعلم . قلت فرجل اعتق عبدا
له قيمته الف درهم ثم جهد المولى العتق له ما الحيلة له قال الحيلة ان يدس العبد الى
مولاه سرّاً من يقول له قل لعبدك هذا اذ الي الف درهم وانت حر فيقول له الرجل خذ
منه الف درهم فاسلم لك فان هذا غلام يدعي عليك العتق فاذا قال المولى لعبده اد الى
وانت حر يشهد عليه بذلك ثم يجيء العبد الى رجل يثق به فيستقرض منه الف درهم
ويشهد له بذلك على نفسه ثم يؤدي الى مولاه منها الف بحضرة الشهود فيعتق
العبد وينيب النا فلا يظهرها فاذا شهد الشهود على المولى بقبض الف من العبد عتق

بها ثم يجيء الرجل الذي اقترضه اى اقترض العبد التي درهم الى المولى فيقول له قد استقرض
عبدك منى التي درهم وقد ادى اليك منها الف درهم فاد منها الي فاني احق بها منك لانه
عبد مأذون له في التجارة فيحكم له القاضى باخذ هذه الالف درهم من المولى فاذا اخذها
قال له ايضا لى طي عبدك الف درهم اخرى وقد اعنته فلى ان اصمكت قيمته لانك قد
منعته بالعتق من ان يباع لي في ديني فيضمنه الف درهم اخرى فياخذها منه فيدفعها الى
العبد مرا فيكون العبد قد استوفى قيمته اذ كان المولى قد ظلمه حين اعنته ثم جمده
العتق فان شاء العبد ان يستقرض الف درهم من الرجل فيدفعها الى المولى حتى يعتق بها
ثم يجيء الرجل فيأخذها من المولى فيكون احق بها فقد عتق بها وخرجت الالف من يد
المولى . قلت فاذا فعل هذا اليس يرجع المولى عليه بالف مكان هذه الالف فياخذها قال
بلى فمن اجل هذا قلت يستقرض العبد فيعمل فيها بما وصفت لك . قلت رجل له عبد
فاراد ان يديره واراد ان لا تجب عليه سعاية لورثته وليس له مال غيره والمولى صحيح
ليس بمريض ما الوجه في ذلك قال يشهد له بانه قد دبره ويكتب له بذلك كتابا
ويكتب له كتابا آخر يقر فيه المولى بان رجلا حرا جائز الامر اودع العبد هذه
الالف درهم وانه اذن له في قبول هذه الوديعة من رجل آخر فقبل الوديعة وقبضها وهي
الف درهم وصارت في يده للرجل الحر الذي اودعه اياها ويقر المولى انه اخذ هذه
الالف درهم من عبده واستهلكها وانفقها فصارت ديناء عليه فيجب لعبد اخذها منه لتكون في
يده لذلك الرجل الذي اودعه اياها ويشهد له بذلك فان حدث على المولى حدث عتق المدير
ولم يكن للورثة عليه سبيل في السعاية لان هذا المال دين على المولى لا يجب على العبد ان
يسعى فيه فيكون سعائه باخذها العبد فتكون في يديه وديعة للرجل الحر فان شاء ان
يقر للرجل يثق به بدين الف درهم يشتري بها ثوبا من الرجل لكنى اخاف ان يختلف
الرجل ان هذه الالف له واجبة فخاف له لم ياتم ويكتب للرجل كتابا على نفسه بالالف
ويقر في هذا الكتاب انه رهن عنده من هذا الرجل ثوبا بهذه الالف وانه دبر العبد
بعد ذلك فيصير العبد مديرا فاذا حدث حدث الموت بالمولى سعى في قيمته بهذه الالف لصاحب
الالف ولم يكن للورثة عليه سبيل فيكون الدخول بمن يثق به العبد هذا اذا كانت قيمة العبد
الف درهم فان كانت اكثر من الالف درهم كان العمل في ذلك على قدر القيمة والله
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب .

❦ باب الشفعة ❦

وجل اراد ان يشتري دارا من رجل فخاف ان يشتريها فيلزمه الشفعة للشفيع قال
فالوجه في هذا ان يقر صاحب الدار لهذا الذي يريد شراءها بان الدار له بامر حق واجب

حرفه له ويشهد على ذلك شهودا ثم يجب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع بينهما بيع ولا يلزمه شفعة ويضمن الدرك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك وفيها وجه آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قال احمد بن عمرو . قلت فان ادعي ان الدار لابن صغير له وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان يدفع اليه مائة دينار ولم يقل انها عن مال ابنه على ان يسلم الذي في يديه المال هذه الدار لابن هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك . قلت فان قال في هذا الامر يلزمه من هذه الدعاوى فهل في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم . قلت وما هو قال يأمر الاب بمالوك ان يشتريها لابنه من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان عليه ويكون مرا فاذا باعها مالكها في السر من هذا المملوك لابن الرجل جاء الاب بعده ذلك فادعي ان هذه الدار لابنه ولا يقول اشتراها له اخر فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان تكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابنه بهذا المال على ان يسلم الدار لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار . قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يشتري دارا وخاف ان ياخذ منه بالشفعة هل يحصل له ان يحتال في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورخص بعضهم فقال انما تجب الشفعة بعد البيع ولا بأس بذلك قبل ان تجب لانه انما يدفع المائتم عن نفسه ولا يجب عليه حق الشفعة قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري دارا وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة ان ياخذ منها سهما واحداً من مائة سهم منها بثالث الثمن الذي يريد ان يشتري به الدار او يبيع ثلثة ثم يشتري بعد ذلك في عقدة ثانية ما بقي من الدار يباقي الثمن فان اراد الشفيع ان ياخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة في الباقي منها فيثقل عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري لست آمن ان ياخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمضاربة منه لي قال فيحصل ثمن ذلك السهم التي درهم ثم يدفع اليه بالثي درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين ديناراً . قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشتريت منه هذا السهم بهذا الثمن الكثير ان يبيعني ما يبقى من الدار يباقي الثمن الذي كنا نوافقنا عليه قال فان خاف هذا فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من هذه الدار مشاعاً فيها ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال فلي هذا لم يكن للشفيع ان ياخذ منها شيئاً بالشفعة قال فان قال البائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من داري فتعير شريك في الدار ثم لا تشتري مني باقي الدار . قلت فيدخلان بينهما رجلا يتفقان به منهما جميعاً فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري هذا الرجل المقر له

بالمهم باقي الدار فياً من كل واحد منهما صاحبه وفي هذا الباب وجوه فنحن ان يتصدق
صاحب الدار ببيت من الدار بطريقه على الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي
الدار بعد ذلك بشيء فلا يكون للشفيع فيها شفعة لانه قد صار شريكاً في الدار بذلك البيت
ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها بخمسة آلاف درهم ثم يعطيه
بأخمسة آلاف مائة دينار فاذا استخلفه انه قد اتقده بخمسة آلاف خلف على ذلك
لم يحنث . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه الدار بمقدورها لهذا
الذي اراد شراءها ثم عوضه الموهوب له في ذلك ما يرضاه فهذا جائز ولا شفعة للشفيع
في هذه الدار . قلت فما تقول ان فعل ذلك هذا ثم قال الشفيع للقاضي حلته انه ما احتال
بهذا في ابطال شفيعتي قال لا يجب عليه ان يحلفه على هذا . قلت وكذلك ان حلفه
مادلس ولا لبست قال نعم . قلت وكذلك ان حلفه حين اشتراها بخمسة آلاف درهم
واعطاه بذلك مائة دينار فاحلفه انك قد اوفيته الثمن فخلف على ذلك قال يحلف اذا
ولا يحنث . قلت وكذلك ان اراد ان يشتريها بعشرة آلاف درهم فلم يواجبه البيع حتى
اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه العشرين الف درهم ودنانير يكون قيمتها عشرة
الاف درهم فخلف على ذلك قال لا يحلف . قلت فان قال البائع فلست آمن ان يستحق
الدار فيرجع على العشرين الف درهم بنقده من الثمن تسعة الاف درهم وخمسة درهم
ثم يدفع اليه عشرة الاف والخمسة الباقية بالعشرة ودنانير او عشرين ديناراً فان
استحققت رجع المشتري على البائع بتسعة الاف والخمسة درهم التي دفعها اليه بالعشرة
الدنانير او العشرين ديناراً لانه اذا استحققت الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم
يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشفيع فليس له ان يأخذها الا بالعشرة الاف
درهم . قلت فان دفع الشفيع اليه الدنانير قوماً بالعشرة الاف وخمسة درهم او عرض
من العروض غير الثوب قال هذا ان استحققت الدار فيرجع المشتري على البائع بالعشرين
الف درهم كلها . قلت فان كره المشتري اليمين واحب التماس من ذلك حتى
لا يلزمه يمين للشفيع قال يشتريها لابن له صغير بعشرين الف درهم وينقد تسعة الاف
 وخمسة ويدفع بتمام العشرة آلاف درهم عشرين ديناراً ويكون الشراء بعشرة الاف
وبستشهدان على ذلك ويكتب المشتري هذا ما اشتري فلان لابنه فلان بماله وهو يومئذ
صغير في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب يمين في ذلك . قلت ولم لا يكون
عليه يمين قال من قبل انه اذا علم انه اشتراها لابنه لم يكن عليه ان يحلف عن ابنه ومن
قبل انه قد وقع منه الاقرار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه
اشتراها لابنه بعشرة الاف درهم لم يصدق على ابنه اذ يطل من ثمن داره عشرة

الا فردوم . ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امراته فاشتريت هذه الدار او امر
 رجلا مجهولا لا يعرف فاشتراها وشاهد البيع ثم دفع المشتري الدار الى هذا الرجل
 الذي اراد شراءها ويؤكد بحفظها وبشهادة على الدفع اليه والتوكيل حتى لا يكون بينه وبين
 الشفيع خصومة في هذه الدار . وكذلك لا يكون بينه وبين انسان ان ادعاها خصومة ثم
 ان راد يشهد له المشتري شهودا في السرانه انما اشتراها بامره وماله وبوثق له من
 ذلك . ووجه آخر يبطل فيه اليمين عن المشتري . قلت وما هو قال يجيء رجل فيوكل
 الذي يريد شراءها ان يشتريها له ويقول اجزت امرك في شرائها ويشهد على هذا شهودا
 عدولا ويقبل منه الوكالة ثم يشتريها بهد ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لفلان
 بامره وماله ويزيد في الثمن ما اراد ويتشاهدان على الشراء فان طلبها الشفيع بالشفعة
 قال اشتريتها لفلان بكذا وكذا فاما محمد بن الحسن فقال ليس هنا بين المشتري
 وبين الشفيع خصومة في الشفعة وقال ابو يوسف رحمه الله هو خصم مادامت الدار في
 يده فاذا سلمها الى المشتري له كان المشتري له هو خصم في ذلك مادامت الدار في يده
 فاذا سلمها الى المشتري كان المشتري له هو الخصم في ذلك فمن جعله خصما للشفيع
 لم يلزمه اليمين على الثمن لانه لما قال اشتريتها لفلان بعشرين الف درهم لم يجز
 قوله بعد ذلك لو قال اشتريتها بشرة الف فاذا كنت لا اقبل قوله ان نقص من
 الثمن لم احلفه على ذلك ولكنه اذن احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا
 علم القاضي انه اشتراها لغيره لم يوجب عليه في ذلك يمين او انما سمي في الوكالة الثمن
 فزاد فيه فقال اشتريتها لي بعشرين الف درهم وان شاء لم يسم الثمن اذا قال اجزت
 امرك في شراء هذه الدار لي قال ووجه اخر . قلت وما هو قال بوكل البائع الشفيع بيع
 هذه الدار ويقول له اني اريد ان اغيب فتول بيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشتراها
 الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع فيبطل شفيعه حين باعها ولا يجوز ان يأخذها
 بالشفعة . قال ووجه اخر ايضا قال ان باع صاحب هذه الدار من الرجل الذي
 يريد شراءها على ان يضمن الشفيع عن البائع الدرك للمشتري لم يكن للشفيع ان يأخذها
 بالشفعة قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على ان يجيز ذلك البيع فلان
 هذا فاشتراها واجاز له شراءها وهذا المجيز هو الشفيع فشفعته تبطل ايضا ولا يكون
 له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشتراها هذا المشتري علي ان ضمن الشفيع عنه الثمن
 للبائع قال له الشفعة . قلت فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له فان اشتراها
 له قال فلا شفيع ان يأخذها بالشفعة له قال ووجه اخر تبطل به شفعة الشفيع . قلت
 وما هو قال يجيء رجل الى الشفيع ويشتري منه داره التي الى جانب هذه الدار

ويؤيده في الثمن ويرغبه فشتريها منه على ان المشتري فيها بالخيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان يسمي اباما ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي يريد شراء هذه الدار من صاحبها فاذا تعاقد البيع عليهما وتشاهدا عليه جاء الرجل الذي كان اشترى دار الشفيع منه بالخيار فنقضه البيع في داره بخياره الذي كان له فترجع دار الشفيع اليه بالمناقضة ولا يكون له شفعة في الدار الاخرى لان مشتريها اشترها وقد زال ملك الشفيع عن داره التي كان له ان يأخذها بشفعتها والله سبحانه وتعالى هو الهادي الى الصواب

باب ما يبطل به الشفعة بعد الشراء

قال ارايت رجلا اشترى دارا وتقد الثمن وقبضها فطلبها الشفيع منه بشفعته فقال له المشتري ان احببت ان اوليكها بما اشتريتها به فقال له الشفيع فوليكها تبطل شفعته بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود يشهدون عليه ان خاف المشتري ان يخلف في ذلك قال وكذلك ان دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل ان فلانا قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك ان احببت ان اوليكها بما اشتريتها به وليتكما . قال نعم فوليكها فانه تبطل بهذا شفعته . قلت فان اجمع المشتري والبائع على ان هذا البيع فاسد قال لا شفعة للشفيع فيها . قلت وكذلك لو اجمعا ان البيع كان تلجنة ولم يكن بيعا صحيحا قال نعم لا شفعة للشفيع في هذه الدار اذا تصادقا على هذا . قلت وكذلك لو اجمعا على ان البيع بالخيار في هذا البيع قال لا شفعة ايضا للشفيع فيها . قلت فما نقول لو دس المشتري الى الشفيع رجلا فقال له قد كنت انت اشتريت هذه الدار من فلان يعني البائع قبل ان يشتريها فلان تبطل شفعته ايضا بهذا . قلت وكذلك لو قال ان هذه الدار لك وليست لفلان هذا البائع فقال نعم هذه الدار دارى قال فلا شفعة له ايضا فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وتقدت الثمن فان احببت جعلتها لك بمائتين دينار فقال نعم او قال قد احببت ذلك قال فلا شفعة له ايضا فيها وقد بطلت شفعته بهذا القول قال وكذلك لو قال قد اشتريتها بمائة دينار فان احببت ان احطك من ثمنها عشرة دنانير قال تبطل شفعته فان قال ان احببت ان احط لك من ثمنها قال نعم او قال احط لي من ثمنها عشرة دنانير قال تبطل شفعته بهذا ولا يكون له شفعة . قلت ولم يبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة انما تجب للشفيع ان يأخذها بالثمن الذي وجب به البيع فاذا خرج من هذا المعنى صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع والمساومة والبيع يبطلان الشفعة . قلت وكذلك ان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة

ديتار فسلم لي نصفها وادفع اليك نصفها قال نعم او قال قد فعلت قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت فان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وانت راغب فيها وحرصي على اخذها قال ربحني فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال قد فعلت قال فهذا تسليم منه للشفعة . قلت وكذلك لو قال ذلك لانسان عن المشتري فقال الشفيع قد فعلت وحضر ذلك شهود فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر ان جاء انسان الى الشفيع فاشترى منه داره التي هو بها شفيع ورغبه في الثمن وزاده فاشترى داره على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام فباعه الشفيع على هذا الخيار ثم ان المشتري من الشفيع قال لو ان الشفيع ابطل البيع الذي كان بينه وبين الشفيع فيها قال تبطل شفعتي لانه قد اخرج داره من ملكه ولا يجوز له ان يطلب شفعة بدار قد كان باعها واخرجها من ملكه بعد قبوله فيما بقي من الدار ~~باب منه ايضا~~ ~~البس~~ قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض الفقهاء قد رخص في الحيلة في الشفعة قبل ان يقع البيع قال لي وهذا بمنزلة رجل كانت عنده مائة درهم فلما كان قبل الحول يوم تصدق منها على مسكين بدرهم فحال الحول وقد نصت الدرهم عن المائتي درهم فلم يجب عليه الزكاة قال وكذلك رجل له الف دينار فلما كان قبل الحول يوم وهبها لابن صغيره قال قد صارت في ملك الابن ولا يجب على الاب زكاة . قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار ففرقه فيهم فوهب لكل واحد منهم شيئاً من المال معلوماً مفزاً وعزله قال يخرج من ملكه ويصير في ملك اولاده ولا يجب على احد منهم زكاة . قلت فهل على هذا اثم فيما قل لا اثم عليه في هذا ان شاء الله تعالى . قلت ارايت رجلاً اراد ان يشتري داراً فلم يامن ان ياخذها الشفيع قال فالوجه في ذلك ان يؤاجر هذا الرجل الذي يريد المشتري مملوكاً له (٣) او ثوباً من هذه الدار سنة او شهرين بهذه الدار ويقبضها فلا يكون فيها شفيعاً . قلت فان قال صاحبها داري تساوي مائة دينار واجرة هذا المملوك اثمائي مقدار عشرين ديناراً او اسلم داري بخدمة هذا العبد شهراً ويقبضها منه ويهب له او يقول لا البس (٣) هذا الثوب سنة قال لو اجر العبد شهراً ويقبضها منه ويهب له الدينار فلا يكون يلزمه شفعة قال هذا جائز علي ما قلت ولكن على الذي ياخذ الدار في هذا القبض ما فيه . قلت وما هو قال ارايت ان استخفت الدار من يده هل يرجع الا باجر مثل المملوك لتلك المدة قال انه لا يرجع بذلك . قلت فما الثقة لهما جميعاً قال ان اجره العبد شهراً بسهم واحد من الف سهم منها فاذا مضى يوم او يومان اشترى منه باقي الدار وهو مائة وتسعة وتسعون سهماً بالمائة دينار فلا يلزمه شفعة . قلت فان كانت الشفعة تقبض تساوي عشرة آلاف دينار قال هذا جائز مستقيم

في الضيعة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة . قلت فان كانت ضيعة لرجل فيها سهام شائعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي للشريك فلا يكون لصاحب السهام الاخر شفعة في ذلك . قلت فن ادعاها لابنه كما قلنا في الابواب المتفرقة وجمد صاحب السهام دعوى الاب لذلك وصالحه الاب عن ابنه على خمسمائة الف دينار والصحيح انه خمسة آلاف دينار على ان يسلم هذه السهام لابنه قال فهذا جائز ولا شفعة للشفيع في ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان استأجرت مملوكا الذي يريد شراءها مئة بهذه الدار لم يكن فيها شفعة فان قال الذي يأخذ الدار فان استحققت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا باجر مثل العبد وقد دفعت الى صاحبها مائة دينار قال الوجه في ذلك ان يقر صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا له ببغداد في موضع كذا عدة سنين ويخدها بهذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوجبت هذه الدار لفلان اجرة هذه السنين فان اجرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار ان استحققت الدار التي هي الاجرة رجع على صاحبها باجرة مثل هذه الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار . والله تعالى يوفقنا للصواب

باب النكاح

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة غففت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت التوثق منه بغريمين قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها تمام مهور نساؤها ويقر الزوج ان مهر نساؤها كذا وكذا شيء اكثر مما سمي لها مما يثقل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على اخراجها من ذلك البلد اخذت بتمام مهور نساؤها على ما اقربه . قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يسرى ففعلت هذا فقال نعم هذا وذلك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما اشترطته عليه من المهر . قلت فان زوجته نفسها ولم تشترط ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اضرارها هل في ذلك حيلة قال نعم . قلت وما هي قال تقر لبعض اهلها بمن تثق به اما ولدها واما اخرها او غيره ممن تثق به بال تشهد به عليها فان اراد ان يخرجها اخذها ذلك الرجل التي اقرت له بالمال بذلك المال ومنعها من الخروج . قلت فان خاف الذي تشهد بالمال له ان يستخلفه على ذلك ويقول له احلف ان لك عليها هذا المال ولم يأمن ان ينازعه الزوج الى فاض يرى استحلافه على ذلك قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عرضا من العروض فان حلف لم يكن عليه اثم . قلت فوجد رجل اراد ان يزوج ابنه من عبده وخاف ان ينقض

النكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العبد على مال فان مات لم ينسخ النكاح بموته . قلت
 فهل في هذا غير هذا قال نعم ان باعه ممن يثق به ثم مات المولى لم ينسخ النكاح بموته فان
 كره بيعه فديره فانه يعتق بموته ولا ينسخ النكاح . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يتزوج
 امرأة بالكوفة قال يخرج الزوج والولي من الكوفة فيعقدان النكاح بامرهما خارج الكوفة
 ولا يبحث في بينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلاً ان يتزوجها وكل الزوج رجلاً ان
 يتزوجها اباهما فخرج الوكيلان جميعاً ففقدوا النكاح خارج الكوفة قال لا يبحث . قلت
 ارايت رجلاً قال ان تزوجت فلانة فعي طالق ثم اراد ان يتزوجها ما الحيلة في ذلك قال
 يتزوجها ويقع عليها تطليقة ويلزمه نصف الصداق ثم يتزوجها ثانية على النصف الذي
 بطل عنه فتصير امراته ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلاً له جارية
 فاراد ان يكاتبها وان يطاها في الكتابة أجل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك
 حتى يكون له ان يطاها قال يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها وهي على ملك ابنه ثم يكاتبها
 لابنه بعد التزوج فتكون امراته وهي مكاتبه لابنه وله ان يطاها بالنكاح . قلت فان
 فعل هذا ثم ولدت الجارية منه ما حال ولدها قال هم اخوات لان مولاهما اخوهم فيعتقون
 لقرايتهم منه . قلت فان عجزت بعد ذلك عن المكاتبه فهل تكون أم ولد له قال لا وهي
 على ملك ابنه الصغير يبيعها وهما على ذلك النكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلاً
 خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ان تزوجه نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها
 فجعلت امرها في تزويجها اليه هل يجوز ذلك في هذا النكاح قال اما في قول اكثر اصحابنا
 فان تزوجها الرجل واهبها على ذلك وكان كفواً لها فالنكاح جائز حلال . قلت فان كره
 الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في تزويجها وفارقها على المهر
 وقال الزوج للشهود اني خطبت امرأة على نفسها وقد جعلت امرها الي في ان تزوجه
 وأشهدكم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فينقصد النكاح
 بينهما اذا كان كفواً لها . قلت فرجل له امرأة ولها ابنة فحلف بالطلاق فبانت منه
 فاراد ان يحدث لها نكاحاً من غير ان يعلم اهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته
 التي كانت عنده . قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يتزوجها فاذا فعلت ذلك وقبل
 ما جعلت اليه فخرج الى الشهود فاشهدهم على ما وصفت لك . قلت فرجل كانت له امرأة
 فبانت منه يمين فاراد ان يحدث نكاحاً من غير ان يعلمها انها قد بانت منه لانه لا يأمنها
 ان علمت انها قد بانت ان لا تزوجه نفسها هل في هذا حيلة قال نعم يقول لها اني قد
 حلفت يمين وقد سالت الفقهاء فقالوا جدد لامراتك نكاحاً فان كان قد وقع عليها هذا

الطلاق الذي نزع فالكساح يحلها لك وان كان الطلاق لم يقع عليها لم يضرك هذا
النكاح فاذا اجابته قال اجعلي الامر الي في تزويجك ثم يشهد الشهود على عقد النكاح
فتصير زوجته ولم تعلم بالبينونة . قلت فان خاف ان قال لها هذا لا تجيبه الى تجديد
النكاح . قال يظهر انه يريد سفرًا ويقول لها ان لي وريثة لا آمنهم عليك ولعلمهم لا
ينصفونك وأريد ان اجعل داري هذه او ضيعتي لك وأريد ان اشهد لك بما لي فان
حدث بي - مث الموت كان ذلك لك دون الورثة وقد قيل لي ان اوثق الاشياء ان
اجعل لك صداقاً فأريد ان اشهد لك على ذلك فاجعلي امرك الي في ان اجدد لك
نكاحاً بهذا الصداق فاذا جعلت الامر اليه أشهد على عقد نكاحها على الدار او على
الفيعة او على المال الذي قد فارقتها عليه . قلت فان تمارض واقام في منزله فقال لها اريد
ان اجعل لك هذا الشيء وأنا مريض وليس يجوز اقراي لك بذلك اذا كنت مريضاً الا
ان اجعله مهرًا لك وكذا اتفق الفقهاء فأريد ان اوثق لك من هذا الشيء على هذا
الطريق فاجعلي امرك الي في ان اجدد لك نكاحاً او أمري وليك فلا تان يحضر ما
سقى يحدد هذا النكاح فاذا فعلت ذلك جاز النكاح . قلت فهل يسهل ان لم يعلم انها قد
بانت منه قال نعم انما يريد بالنكاح جوازه وتجديده فاذا جددت النكاح فقد تم الذي
يريد فيما بينه وبينها . ألا ترى انه جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة جدهن جد
وهن جد النكاح والطلاق والعناق فاذا كان المزل في النكاح لازماً فالقصد فيه ألزم
وأصح لان هذا انما قصد الى تجديد النكاح . قلت ان الرجل انما قصد الى النكاح والمراة
لم تقصد له قلنا ليس الامر على ما قلت بل قد قصدت الى تجديد النكاح لينم لها المهر الذي
قد جعله لها ألا ترى ان رجلاً لو قال لامراة زوجيني نفسك على مائة درهم وهو يظهر لها
الذي قد جعله لها ان ذلك مزاح منه فقالت قد زوجتك نفسي على هذا وقبل النكاح
وحضرم الشهود فشهدوا على ذلك انها قد صارت امراته وانعقد النكاح بينهما ووطئها له
حلالاً وفرجها حرام على غيره . قلت رجل له جارية يطؤها غاف ان تأتي بولد فتصير
أم ولد له ما الحيلة في ذلك قال يبيعها من ابن له صغير او ممن يثق به ثم يزوجه
فيكون اولاده منها احرارا ان كان باعها من ابن له صغير او من ذي رحم محرم يعقون
بقرباتهم من المالك لها واما هي فانها تكون على ملك الذي باعها منه له ان يبيعها ويخرجها
من ملكه . وقال اصحابنا النكاح بكرن فاسداً في وجوه . قلت فمنها ان رجلاً لو تزوج
امراة بغير شهود فان هذا النكاح فاسد . ومنها ان رجلاً لو تزوج امراة في علة من زوج
قد طلقها او مات عنها فهذا نكاح فاسد . ومنها ان رجلاً لو تزوج امراة متمسة فقال
ازوجهك على مائة درهم او قال على عشرة دراهم خمسة ايام او ستة ايام او قال شهراً اتخعت

منك ان هذا النكاح فاسد . ومن ذلك ان رجلا لو تزوج امرأة ولها زوج وهو لا يعلم
فالنكاح فاسد والمائم عنه موضوع في ذلك اذ كان لا يعلم . ومنها لو غاب عن امراته ففعل
لها ما اعتدت ثم تزوجت كان ذلك نكاحا فاسدا والمائم عنها ساقط في ذلك . ومن ذلك
ان رجلا لو تزوج امرأة قد كان ابوه او ابنه وطئها بنكاح او غيره ولم يعلم هو بذلك فان
النكاح باطل . وكذلك لو ان رجلا تزوج اخته من الرضاة وهو لا يعلم فان النكاح باطل
وهذا يكثر تعداده وكذلك لو تزوج ذات رحم محرمة فالنكاح فاسد . قلت ارايت رجلا
حلف بطلاق امراته ثلاثا ليتزوجن اليوم أخته من الرضاة او امرأة ذات رحم محرمة منه
فتزوج المرأة التي حلف ان يتزوجها قال نكاحها فاسد ويبر في يمينه ولا تطلق امراته من
قبل انه انما حلف على نكاح قد علم انه لا يجوز فاذا عقده بينها وبينه على معرفة منه
بذلك بر في يمينه ولم تطلق امراته . قلت وكذلك لو حلف ان يتزوج فلانة لامرأة لها
زوج قد دخل بها قال ان تزوج بها في يومه ذلك بر في يمينه . قلت فان كان الزوج لم
يدخل بها قال فهذا على النكاح الصحيح من قبل انه قد يجوز ان يطلقها زوجها من ذلك
اليوم فلا يكون عليها عدة منه فيستزوجها نكاحا صحيحا فان تزوجها من غير ان يطلقها
زوجها في ذلك اليوم حنث في يمينه ولم يبر

❀ باب الخلع ❀

قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أيجوز ذلك . قال ان
خلعها من ماله بشيء جاز ذلك . قلت فان اراد ان يخلعها على صداقتها ويضمن ذلك قال
الحيلة في ذلك ان يخلعها على صداقتها ويضمن للزوج ما ادركه من الدرك في ذلك من قبل
ابنته فاذا خلعها على هذا الحال جاز الخلع . قلت وكذلك اذا اراد ان يخلع ابنة له كبيرة
بغير اذنها يخلعها على صداقتها ويضمن الدرك قال يقع الخلع وتطلق من زوجها . فان قالت
لا ارضى بهذا الخلع كان لها ان ترجع على الزوج بصداقتها ويرجع الزوج بذلك على الاب
لانه قد ضمن الدرك في ذلك . قلت وكذلك ان خلعها رجل اجنبي قال اذا ضمن الدرك
في ذلك كانت بهذه المنزلة . (٣) قلت رجل له أمٌ وهي وارثها وله عصابة وله اموال
وعقارات يخاف ان حدث به حدث الموت ان تشارك أمه في ذلك فاراد حيلة ان يصير
ذلك لأمه قال يبيع جميع عقاره في صحته وحياته من أمه ويقبض منها الثمن ثم يهبها لها
ويكون البيع على انه بالخيار في ذلك عشرين سنة او اكثر من ذلك فان مات جاز البيع
عليه . بطل خياره وكان ذلك لأمه وان حدث بالأم حدث رجوع ذلك اليه . قلت ارايت
ان كان للام ورثة يرثونها مع ابنها هذا فاراد الابن ان حدث به حدث الموت ان يصير
(٣) لا يناسب باب الخلع

ماله لأمه وأرادت الأم أن حدث بها حدث الموت أن يكون مالها لابنها خاصة . ما الحيلة في ذلك قال يبيعها الابن جميع ما يملك ثمن قليل في صحته ويقبض منها الثمن على أنه بالخيار في البيع ثلاثين سنة أو أكثر من ذلك ثم يتصدق بالثمن عليها وتبيعه الأم في جميع ما يملك على أنها بالخيار على مثال ما صنع الابن فإن ماتت الأم وجب للابن ما كان لها وبطل خيارها في ذلك نبوتها وينقض الابن البيع فيما كان باعه منها بالخيار الذي له في البيع ويصير ذلك للابن وإن مات الابن صار للام جميع ما كان باعه منها وبطل الأم البيع الذي كانت ابتاعته بخيارها الذي كان لها أي فيصير جميع ما كان لها لابنها وجميع ما كانت ابتاعته من ابنها لها . قلت أرايت داراً بين رجل وأخته فأرادت الاخت أن تجعل نصيبها من الدار لاختها ولم يأمن الموت قبلها فيصير ذلك لولده فأرادت أن حدث به حدث أن يكون ذلك لها قال تبيعه نصيبها من الدار وهو الثلث بثمن معلوم وتقبض منه الثمن ثم تهبه له ويقبض منها ثم يوصي لها بثلث الدار فإن مات قبلها رجع الثلث إليها بالوصية وإن ماتت هي بطلت الوصية لها وكان ذلك على ملك الاخ وأهله تعالى أعلم

❖ باب الحجر ❖

رجل له عقارات وضياع وأموال وعبيد فأراد القاضي أن يحجر عليه فدعا به ليحجر عليه ويشهد على حجره عليه فقال الرجل يحضرة القاضي امرأته طالق وماليك احرار وجميع ما يملك صدقة على المساكين وعليه المشي الى بيت الله الحرام ثلاثين حجة ان حجرت علي قال فلا ينبغي للقاضي أن يحجر عليه من قبل أنه إنما يحجر عليه صون ماله فإذا كان يتألف ماله ويطاق امرأته ويعتق رقيقه ويلزمه ثلاثون حجة بالحجر عليه فلا ينبغي للقاضي أن يلزمه ذلك ولا يحجر عليه . (٣) قلت في رجل له ضيعة أو دار أو غير ذلك فادعى ذلك رجل والمدعي ظالم له وهو بكرة اليمين فأراد الحيلة أن يزول عنه اليمين لانه بكرة أن يحلف على حق أو باطل قال الحيلة في ذلك أن يحضر ابناً له صغيراً معه إذا قدمه المدعي الى القاضي فإذا قال المدعي لي في يد هذا ضيعة كذا ودار كذا والشئ الذي بدعيه فإذا سأل القاضي عن ذلك قال للقاضي هذا الشئ لا بني فزول عنه اليمين لانه قد أقر بملك الشئ لغیره فهو لو أقر بهذا الاقرار للمدعي ذلك الشئ لم يقبل قوله ولم يلزمه باقراره شئ فان لم يكن له ابن صغير فاحضر انساناً فقال يحضرة القاضي هذا الشئ لهذا صار الخضم في ذلك الذي احضره ولم يلزمه يمين فان خاف أن يقول المدعي ان هذا إنما أقر بهذا الشئ لهذا الذي حضر معه فزاراً من اليمين فاحلف بالله ما لي عليه قيمة هذا الشئ وهو كذا وكذا قال ان كان الشئ الذي يدعيه ضيعة أو عقار لم يكن عليه يمين في قول أبي حنيفة وأبي

(٣) يناسب الدعوى في اليمين

يوسف رحماً الله تعالى وان كان عرضاً من العروض غير ذلك حلته القاضي واما في قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فان اليمين يلزمه في العقار وفي غيره . قلت فما نقول ان كلن الشيء الذي بدعيه غلاماً او جارية او عرضاً من العروض غير العقارات فعرضه على هذا المدعي ليبيعه منه فساومه به ولم يقع بينهما فيه البيع أليس يبطل دعواه قال بلى يبطل دعواه ولا يلزمه في ذلك يمين . قلت فان خاف ان يعرف المدعي ذاك الشيء فلا يساومه به قال ان دسه اليه مع غيره حتى عرضه عليه وساومه به بطلت دعواه . قلت وكذلك لو غيره عن حاله التي هو عليها بان كان ذلك ثوباً له فصبغه حتى اشكل امره على المدعي ثم عرضه عليه وساومه قال يبطل دعواه . قال ووجه آخر ان باعه الذي هو عليه من بعض من يثق به واشهد عليه بذلك شهوداً في السر والذي هو في يده ووجه بعد ذلك للمدعي فقال قد وهبت لك هذا الشيء وقبل المدعي المبة قلت فاذا قبل المدعي المبة فقد ابطال دعواه وينجي الذي اشتراه من الذي كان في يديه فيقيم البيعة على الشراء فيأخذه منه ويكون احق به من الموهوب له ويبطل دعوى المدعي ولا يكون على الذي كان ذلك في يده يمين في ذلك

❀ باب ❀

رجل له مال من وقف اوقف عليه وعلى غيره يلزمه دين فإراد ان يوكل غريمه بقبض ما يصير في غلة كل سنة من غلة هذا الوقف قصاصاً من دينه فقال الغريم لست آمن ان تخرجني من الوكالة فإراد ان تركني وكالة لا تقدر على اخراجي منها حتى استوفي ما لي عليك قال ان اقر هذا الرجل الذي عليه الدين ان الرجل الذي وقف عليه هذا الوقف وجعل له من غلته في كل سنة كذا وكذا ما عاش اشترط في اصل هذا الوقف ان ينفق على نفسه وحشمه وعياله من غلة هذا الوقف ما دام حياً بقضي بذلك مؤنته التي عليه والتي تلزمه وان يبدأ بذلك في حياته وبعد وفاته ثم تصير غلة هذا الوقف بعد ذلك لمن وقفه عليهم وانه واجب لفلان ابن فلان ويسمي غريمه هذا على فلان الموقف لهذه الصدقة من الدين كذا وكذا درهماً ديناً صحيحاً وانه ضمن جميع المال المسمى في هذا الكتاب عن فلان لفلان ضماناً صحيحاً جائزاً تاماً وان فلاناً جعل ولاية هذه الضيعة الموصوف امرها في هذا الكتاب الى فلان ابن فلان يعني هذا الغريم بقبض في حياته وبعد وفاته وجعل هذه في يده بقبض عليها فيبيع ذاك حتى يستوفي منه جميع دينه المسمى في هذا الكتاب الى فلان ابن فلان يعني الغريم في حياته وبعد وفاته وجعله وصيه في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب حتى يستوفي ماله المسمى في هذا الكتاب فاذا استوفي ماله لا بد له في هذه الصدقة ولا ولاية عليها ولا بد له فيها وهو خارج عن ولايتها وعن القيام بامرها وان فلاناً قبض هذه الضيعة من فلان الموقف لما وصارت في يده على ما سمينا في

هذا الكتاب وليس له ان يعترض على فلان ابن فلان في هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب ولا شيء منها ولا من ولايتها حتى يستوفي فلان دينه المسمى في هذا الكتاب وان قاضيا من قضاة المسلمين قضى لفلان بولاية هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب واقرها في يديه على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وحكم بذلك كله وانفذه على الشرط الموصوف في هذا الكتاب ويكتب في الكتاب انه قد وكل فلاناً ايضاً بقبض جميع ما يصيبه فيها من غلة هذه الصدقة الموصوف امرها في هذا الكتاب فاقامه في ذلك مقامه حتى يستوفي جميع المال الذي ضمنه له عن فلان وقبل فلان من فلان جميع ذلك كله على ما سمي ووصف في هذا الكتاب . قلت فاذا اقر بهذا لم يكن له اخراجه لانه قد اقر ان قاضياً قضى بذلك قال نعم . قلت رجل له على رجل مال وللذي عليه المال عقار فاراد ان يجعل عقاره في يدي غريمه بهذا يستغله وبقبض غلته من دينه حتى يستوفي ذلك فقال لا آمن ان يجعلها في يدي ويوكلني بذلك ثم يخرجها من يدي ولكن اريد ان تجعل ذلك في يدي ولا يمكنك اخراجه من يدي حتى استوفي ديني قال يرهنه ذلك ويدفعه اليه ليكون في يديه فان الرهن لا يستغل وانما يعلق بابه ويتركه وان كان ضيعة لم تزرع ويبيعها منه على ان المشتري بالخيار ثلاثة ايام ثم ينقض البيع بخياره الذي له فيبقى ذلك في يديه قال فان كان العقار كثير القيمة ودينه قليلا قال فيبيعه منه بمقدار دينه وينقض البيع منه ويدفع الباقي فيكون في يديه مع ما ينقض البيع وما ينقض البيع فيه فانه لا يمكنه اخراجه من يديه حتى يوفيه دينه قال او يكتب كتاب اقرار منهما جميعاً ان لفلان المسمى في هذا الكتاب على فلان كذا وكذا وان رجلاً قد عرفاه بعينه واسمه ونسبه ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب عن فلان المسمى في هذا الكتاب جميع هذا المال المسمى في هذا الكتاب وان ذلك الرجل الذي ضمن لفلان المسمى في هذا الكتاب هذا المال وجميع العقار ويحده الى فلان المسمى في هذا الكتاب امره بعارته واستغلاله وبيع غلاته وقبض ثمن ذلك من الدين الذي له عن فلان ابن فلان فاذا استوفي فلان هذا الدين دفع هذا العقار الى فلان المسمى في هذا الكتاب وسلمه اليه واخرج يد نفسه منه ولان ثلاثاً وكل ذلك الرجل في هذا العقار وفي قبضه من فلان جائز في هذا العقار ويكتب مع هذا الكتاب مواصفة بما يتفقان عليه ويدلان ذلك على يدي من يتفقان به فان قال صاحب هذا العقار لست آمن على هذا العقار ان يعلق عقاره هذا في يديه ويبقى فلا يمكنني تخليصه قال فيكتب صاحب العقار على الغريم كتاب اقرار من الغريم ان هذا العقار لفلان هذا وفي ملكه لا حق له فيه على ما يكتب الاقرارات ويدلان ذلك مع الكتاب الاول على يدي العدل فاذا استوفي الغريم دينه فان سلم العقار الى صاحبه والا

دفع العدل هذا الكتاب الذي فيه اقرار الغريم الي صاحب العقار ويطالبه به ويكون في هذا الكتاب وان العقار صار في يدي فلان هذا الغريم بغير حق صار له في رقبته وان تسلم ذلك واجب على فلان فلان حتى يسلم ذلك اليه ويقبضه اياه ويدفعه اليه وانه ضمن ذلك فلان غمناك صحيحاً جائزاً بامر حق وجب به ضمان ذلك فلان عليه ولزمه ويؤكد على ما يؤكد الاقرارات

باب *

المرأة تكون عند الرجل ويكثر ايمانه عليها بالطلاق وتعلم المرأة انه قد حنث ووقع عليها الطلاق الثلاث ويحصد الطلاق ويخلف^٧ هل لها حيلة في التخلص منه قال اذا كان الامر علي ما وصفت انكرته وقالت ما هو زوجي وتحلف نلي ذلك ولا تقول كان زوجي وطلقتي فانها اذا قالت قد طلقتي وكنت زوجي الزمها القاضي النكاح وقال لما احضري شهوداً لك علي ما تدعين من الطلاق . قلت فما تقول ان انكرت ان يكون زوجها ولما منه ولد قد قدمها الي القاضي فقال له احلفها ما هي امراتي ولا هذا الولد ولدي منها قال انما حلها له انها ليست امراته فهي بارة في بينهما اجورة اذا كان الامر علي ما تخلف عليه . قلت فما تقول في الحيلة في الحلف على الولد قال اذا كان يريد الضرر والفجور فليخلف ولما عارضه في اليمين . قلت وكيف تعارضه قال اذا قال لما القاضي قولي والله ما هذا الولد ولده منها فلنقل هي والله الذي لا اله الا هو وتدغم الواو فلا تنهم ذلك القاضي ويكون منه خلاصها . قلت ليس قول اصحابنا اذا كان صبي في يدي رجل وامرأة والرجل يقول هذا ابني من هذه المرأة او من امرأة اخرى والمرأة تقول هو ابني منه او من غيره انك تجعله ابناً بكونه في ايديهما قال بلى : قلت فان جعلته ابناً ويدعي نكاحها هل تجعلها امراته قال لا اجعلها امراته لانها تنكر ان يكون ابنه منها وانما اجعلها امراته اذا قالت هو ابني منه وفي هذا الوجه انما اجعلته ابناً بكونه في ايديهما

باب *

قلت ما تقول في الصبية التي لم تدرك فيزوجها اياه اخوها او عمها هل لها الخيار قال لها الخيار في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى . قلت فالحيلة له حتى يبطل خيارها قال انما لها الخيار في المجلس الذي تدرك فيه فان لم تجز فسخ النكاح فمضى تقوم من مجلسها ذلك بطل خيارها فان كان الزوج رغباً فيها فالوجه في ذلك ان بدس اليها امرأة تكون عندها ساعة تدرك فتشغلها في وقت ادراكها عن فسخ النكاح وتأخذ بها في كلام غير امر الخيار حتى يبطل خيارها . قلت ارايت ان قالت لها المرأة في المجلس الذي ادركت فيه لا تختاري حتى ادعوك رجالا تشهد بهم على فسخ النكاح فقالت نعم فقالت لما قومي والبيسي ثيابك واجلسي في بيت آخر فاقامتها من ذلك الموضع الذي كانت فيه الي موضع آخر

فلما دخل الشهود عليها قالت لم المرأة انها كانت في ذلك البيت ثم تحولت الى ههنا لتشهدكم على فسخ النكاح فسالوا الجارية عن ذلك فانرت به واشهدتهم انها قد فسخت النكاح : فقال قد ابطلت خيارها . قلت ارايت رجلا جعل امر امراته يدها او خيارها يخاف ان تختار نفسها وقال لها اذا جاء غدا فامرك بيدك تخاف ان تختار نفسها في ذلك الوقت وندم على ما كن منه قال بدس اليها جارية له او امرأة هي من اهله او غيرهم فنقاولها وتخاصمها في ذلك الوقت فاذا اجابتها وخاصمتها وتشاغلته بخصوصيتها بطل ما جعل اليها . قلت وكذلك ان دس اليها جارية لما فقالت اعيرني ثوب كذا او حلية كذا فقالت نعم قال اذا تشاغلته بضرب من الضروب عن ان تختار نفسها فقد بطل ما جعل اليها وكذلك ان شاتمها جاريته وجاوبتها فتشاغلته بخبر ومتها بطل ما جعل اليها من ذلك . قلت رجل طلق زوجته ثلاثا فاراد الزوج الرجوع اليها وهي تكره ان تزوج رجلا فلا تأمن ان يصير معها ولا يفارقها او تشهر نفسها انها قد استحلّت ما الحيلة في ذلك قال ان كان لها مال وهبت لبعض من تثق به ثمن مملوك فيشتري الموهوب له مملوكا صغيرا مرافقا مثله يجامع النساء ثم تزوجه منها بشاهدين فيدخل بها القلام فيطأها ثم يهب المشتري هذا المملوك للمرأة ويقبضه فيبطل النكاح اذا ملكته فاذا اعتدت رجعت الى زوجها الاول بنكاح جديد ثم تبعت هذا المملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك حتى يستتر امرها

باب الشفعة

رجل معه دار فاراد ان يبيعها لشخص ويخلصها من الشفعة فيتفق مع الذي يريد شراءها بان الدار له بالمرحق واجب صرفه له ويشهد على ذلك شهودا ثم يهب الذي يريد الشراء الثمن لصاحب الدار فلا يكون وقع بينهما بيع ولا يلزمه شفعة ويضمن الروك في الدار على ما يجوز فيلزمه ذلك فيها وجه آخر فيما يريد ان يلزمه من الشفعة . قلت فان ادعى ان الدار لابن صغير له وانها في يدي هذا الرجل ثم صالح الذي في يديه على ان دفع اليه مائة دينار ولم يقل انها من مال ابنه على ان يسلم الذي في يديه الدار هذه لابن هذا الرجل قال هذا جائز ولا شفعة فيها ولا يمين على الاب في ذلك . قلت فان قال في هذا امر يكرهه من هذه الدعاوي فهل في هذا الباب ما يتخلص منه قال نعم . قلت وما هو قال يا امر الاب مملوكا ان يشتريها لابنه من صاحبها بالثمن الذي يتوافقان عليه فيكون ذلك فاذا باعها صاحبها في السر من هذا المملوك لابن الرجل لاجاء الاب بعد ذلك فادعى ان هذه الدار لابنه ولا يقول اشتراها له احد فيكون صادقا في دعواه فان انكر صاحب الدار ان يكون لابن هذا المدعي ثم صالحه الاب عن ابنه بهذا المال على

ان يسلم الدار لابنه فهو جائز ولا شفعة فيها ويسلم المال لصاحب الدار .
قلت ارايت الرجل اذا اراد ان يشتري داراً وخاف ان تؤخذ منه بالشفعة هل يحل
له ان يحنال في الشفعة قال كره ذلك بعض اصحابنا ورخص فيه بعضهم فقال انما تجب
الشفعة بعد البيع ولا بأس بذلك قبل ان تجب لانه انما يريد ان يدفع المأثم عن نفسه
ولا يجب عليه حق الشفعة . قلت فما الحيلة في ذلك قال ان اراد ان يشتري داراً وخاف
ان تؤخذ منه بالشفعة فله ان يشتري منها سهما واحداً من مائة سهم منها بثلاث اثنى الذي
يريد ان يشتري به الدار و يدفعه ثم يشتري بعد ذلك في عتدة ثانية ما بقي من الدار
باقى الثمن فان اراد الشفيع ان يأخذ بالشفعة كان له السهم الاول ولم يكن له شفعة
في الباقي فينقل عليه ان ياخذ ذلك السهم بذلك الثمن فان قال المشتري است آمن
ان ياخذ الشفيع السهم الاول بذلك الثمن بالمزادة منه لي قال فيجعل ثمن ذلك السهم
التي درهم ثم يدفع اليه بالتي درهم عشرة دنانير ثم يشتري ما بقي من الدار بتسعين ديناراً .
قلت فان قال المشتري لا آمن البائع اذا اشتريت منه هذا السهم بهذا الثمن الكثير ان
يمعني ان يبيعني ما يبيقي من الدار يباقي الثمن الذي كنا نوافقنا عليه قال فان خاف هذا
فليقر له الذي يريد ان يبيع الدار بسهم واحد من الف سهم من هذه الدار مشاعاً فيها
ثم يشتري منه باقي الدار بالثمن قال فلي هذا لم يكن للشفيع ان ياخذ منها شيئاً بالشفعة
قال فان قال البائع لا آمن ان اقر بهذا السهم من داري فتهرب شر بكي في الدار ثم لا
تشتري مني باقي الدار قال فيدخلان بينهما رجلاً يتفقان به جميعاً فيكون الاقرار بهذا السهم
له ثم يشتري هذا الرجل المقر له بالسهم باقي الدار فيان كل واحد منهما صاحبه وفي
هذا الباب وجوه . قلت وما هي قال ان تصدق صاحب الدار ببيت من الدار بطريقه على
الذي يريد شراء الدار ثم يشتري منه باقي الدار بعد ذلك ولا يكون فيها شفعة لانه قد
صار شريكاً في الدار بذلك البيت . ومن ذلك اذا اراد ان يشتري الدار بمائة دينار اشتراها
بخمسة آلاف درهم ثم يعطيه بالخمسة آلاف مائة دينار . فان استخلفه انه قد تقدمه بخمسة
آلاف وحلف هو على ذلك لم يحنث . ووجه آخر من هذا الباب بان وهب صاحب الدار هذه
الدار بخدودها لهذا الذي اراد شراءها ثم غرم الموهوب له في ذلك ما يرضيه ان هذا جائز
ولا شفعة للشفيع في هذه الدار . قلت فما نقول ان فعل ذلك هذا ثم قال الشفيع للقاضي
حلفه انه لم يحتل لهذا في ابطال شفيعي قال لا يجب عليه ان يحلفه على هذا . قلت وكذلك
ان حلفه ما دلست ولا والست قال نعم . قلت وكذلك ان حلفه حين اشتراؤه بخمسة آلاف
درهم واعطى ذلك مائة دينار فاحلفه انك قد اوفيته الثمن فحلف على ذلك قال يحلف

باراً ولا يحنث . قلت فكذلك ان اراد ان يشتريها بعشرة آلاف درهم فلم يوجب البيع حتى
 اشتراها منه بعشرين الف درهم ودفع اليه بعشرين الف درهم دنائير يكون قيمتها عشرة
 آلاف درهم فحلف على ذلك قال لا يحنث . قلت فان قال البائع فلست آمن ان يستحق
 الدار فيرجع عليّ بعشرين الف درهم : قال ينقذه من الثمن تسعة آلاف درهم وخمسمائة
 درهم ثم يدفع اليه بالعشرة آلاف والخمسمائة الباقية عشرة دنائير او عشرين ديناراً فان
 استحققت رجع المشتري على البائع بتسعة آلاف والخمسمائة درهم التي دفعها اليه وبالعشرة
 الدنانير او العشرين ديناراً لانه اذا استحققت الدار بطل الصرف الذي كان بينهما ولم
 يرجع المشتري على البائع الا بما دفع اليه فاما الشفيع فليس له ان يأخذها الا بالعشرة
 آلاف درهم . قلت فان دفع المبيع اليه بدل الدنانير ثوباً بالعشرة آلاف وخمسمائة
 درهم او عرضاً من العروض غير الثوب قال هذا ان استحققت الدار فيرجع المشتري على
 البائع بالعشرين الف كلها . قلت فان كره المشتري اليقين واجب التخلص من ذلك حتى
 لا يلزمه بين الشفيع قال يشتريها لا ين له صغير بعشرين الف درهم وينقذه عشرة
 آلاف وخمسمائة ويدفع بنام العشرة آلاف درهم عشرين ديناراً ويكون المشتري بعشرة
 آلاف ويستشهدان على ذلك ويكتب الشراء هذا ما اشترى فلان لابنه فلان بماله
 وهو يومئذ صغير في حجره يتولى عليه امره ولا يكون على الاب يمين في ذلك . قلت ولم
 لا يكون عليه يمين قال من قبل انه اذا اشتراها لابنه لم يكن عليه ان يحلف عن ابنه ومن
 قبل انه قد وقع منه الاقوار في الشراء بعشرين الف درهم ولو اقر هو بعد هذا انه اشتراها
 لابنه بعشرة آلاف درهم لم يصدق على ان لم يبطل من ثمن داره عشرة آلاف درهم .
 ووجه آخر من هذا ان امر هذا الرجل امراته فاشترت هذه الدار او امر رجلاً مجهولاً
 لا يعرف اشتراها وشاهد البائع ثم يدفع المشتري الدار الى هذا الرجل الذي اراد شراءها
 ويؤكله بحفظها ويشهد على الدفع اليه والتوكل حتى لا يكون بينه وبين الشفيع خصومة
 في هذه الدار وكذلك لا يكون بينه وبين انسان ان ادعاها خصومة ان اراد ان يشهد له
 المشتري شهوداً في السر انه اشترىها بأمره وماله وبوثق له من ذلك . ووجه آخر
 يبطل فيه اليمين عن المشتري قلت وما هو قال يجيء رجل فيؤكل الذي يريه شراءها ان
 يشتريها له ويقول اجزت امرك في شرائها ويشهد علي هذا شهوداً عدولاً وقبل منه
 الوكالة ثم يشتريها بعد ذلك ويكتب هذا ما اشترى فلان لفلان بأمره وماله وبز يد في
 الثمن ما اراد ويتشاهدان على الشراء فان طلبها الشفيع بالشفعة قال اشترى فلان بأمره بكذا وكذا
 فاما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى فقال ليس بين هذا المشتري وبين الشفيع خصومة في
 الشفعة . وقال ابو يوسف رحمه الله هو خصم مادامت الدار في يده فاذا سلمها الى المشتري

كان المشتري له هو المصم في ذلك فمن جعله خصماً للشفيع يلزمه الجمين على الثمن لانه لما قال اشتريتها له زن بعشرين الف درهم لم يقبل قوله بعد ذلك لو اشتريتها بعشرة آلاف فاذا كتب لا اقبل قوله ان قصص من الثمن لم احلفه على ذلك ولكن اذا احتاج ان يكون على الوكالة شهود عدول لانه اذا علم القاضي انه اشتراها (٣) قلت لم يوجب عليه في ذلك بين انما سمي في الوكالة الثمن فزاد فيه فقال اشترى لي بعشرين الف درهم وان شاء لم يسم الثمن اذا قال اجرت امرك في شراء هذه الدار لي . قال ووجه آخر : قلت وما هو . قال يوكل البائع الشفيع ببيع هذه الدار ويقول له اني اريد ان اغيب فتقول ببيع هذه الدار فاذا قبل الوكالة اشترى الذي يريد شراءها من الوكيل الشفيع فتبطل شفيعته حين باعها ولا يجوز ان يأخذها بالشفعة . قال ووجه آخر ايضا ان باع صاحب هذه الدار هذه الدار من الرجل الذي يريد شراءها على ان يضمن الشفيع عن البائع الدرك للمشتري لم يكن للشفيع ان يأخذها بالشفعة . قال وكذلك ان قال البائع ابيعك هذه الدار على ان يميز لك البيع فلان هذا فاشترى على ان اجاز له شراءها وهذا المميز هو الشفيع ان شفيعته تبطل ايضا ولا يكون له ان يأخذها . قلت ارايت ان اشترى هذا المشتري على ان ضمن الشفيع عنه الثمن للبائع . قال له الشفعة فان امر المشتري الشفيع ان يشتريها له قال فلا شفيع ان يأخذها اي ان يشتريها له فان اشترىها له قال فلا شفيع ان يعيدها ويأخذها بالشفعة له . قال ووجه آخر تبطل به شفعة الشفيع : قلت وما هو : قال يجيء رجل الى الشفيع ويشترى منه داره التي الى جانب هذه الدار ويزيده في الثمن ويرغبه فيشتريها منه على ان المشتري فيها بالخيار عشرة ايام او اقل او اكثر بعد ان يسميها اياه ويشهد على ذلك ثم يشتري بعد ذلك هذا الرجل الذي بين هذه الدار من صاحبها فاذا تعاقد عليها وتشاهد ارجع الرجل الذي كان اشترى دار الشفيع منه بالخيار فناقضه البيع في داره بخياره الذي كان له فيرجع دار الشفيع اليه بالمنافضة ولا يكون له شفعة في الدار الاخرى لانه اشترىها وقد زال ملك الشفيع عن داره الذي كان له ان يأخذها بشفيعته قلت لا تجل به الشفعة بعد الشراء . قلت ارايت رجلاً اشترى داراً وتقد الثمن وقبضها فطلبها الشفيع منه بشفيعته فقال له المشتري ان احببت ان تأخذها بما اشتريتها به فقال له الشفيع توليتها قال تبطل شفيعته بهذا القول ويحتاج ان يكون هذا القول بحضرة شهود يشهدون عليه ان خاف المشتري ان يخلف على ذلك . قال وكذلك ان دس اليه المشتري من يقول له ذلك فقال له ذلك الرجل ان قلنا قد اشترى هذه الدار بكذا وكذا وهو يقول لك ان احببت ان أوليكها بما اشتريتها به وليتكها فقال نعم توليتها فانه يبطل شفيعته بهذا . قلت فان اجتمع المشتري والبائع ان هذا البيع فاعد قال لا يمنع الشفيع منها . قلت وكذلك ان اجبنا ان

البيع للجنة ولم يكن بيعاً . قال نعم لاشعة للشفيع في هذه الدار تصادقا على هذا ام لا . قلت
 وكذلك لو اجما على ان البيع بالخيار في هذا البيع : قال لا شفعة ايضاً للشفيع فيها .
 قلت فما تقول لو دس المشتري الى الشفيع رجلاً فقال له قد كنت انت اشتريت هذه
 الدار من فلان يعني البائع قبل ان يشترىها هذا المشتري قال نعم قد كنت اشتريتها منه
 قبل ان يشترىها هذا المشتري فلان تبطل شفعته ايضاً بهذا . قلت وكذلك لو قال ان
 هذه الدار لك وليست لفلان هذا البائع قال نعم هذه الدار داري : قال فلا شفعة اذا
 ايضاً فيها . قلت فان قال له المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار وقممت الثمن
 فان احببت جعلتها لك بثمانين ديناراً فقال نعم او قال قد احببت ذلك : قال فلا شفعة
 له ايضاً فيها وقد بطلت شفعته بهذا القول . قلت وكذلك لو قال له قد اشتريتها بمائة
 دينار فان احببت ان احط من ثمنها عشرة دنانير : قال تبطل شفعته بهذا ولا يكون له
 شفعة . قلت ولم تبطل في هذه الاشياء قال لان الشفعة تجب للشفيع ان يأخذها بالثمن
 الذي وجب به البيع فاذا خرج عن هذا المعنى صار ذلك بمنزلة المساومة في البيع . قلت
 وكذلك ان قال المشتري للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فسلم لي نصفها وادفع
 اليك نصفها فقال نعم او قال قد فعلت : قال هذا تسليم منه للشفعة . قلت فان قال المشتري
 للشفيع قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان كنت راغباً فيها وحرماً علي اخذها ربحتني
 فيها عشرة دنانير حتى اسلمها اليك بذلك فقال نعم قد فعلت : قال فهذا تسليم منه للشفعة
 قلت وكذلك لو قال ذلك انسان عن المشتري فقال الشفيع قد فعلت وحضر ذلك شهود
 فقال قد فعلت فهذا تسليم منه للشفعة . ووجه آخر : ان جاء انسان الى الشفيع فاشترى
 منه دار التي هو بها شفيع وارغبه في الثمن وزاده فاشترى داره على ان المشتري بالخيار
 ثلاثة ايام فباعه الشفيع على هذا الخيار ثم ان المشتري من الشفيع ابطل البيع الذي كان
 بينه وبين الشفيع فيها : قال تبطل شفعته لاخراج داره من ملكه فلا يجوز له ان يطالب
 بشفعة دار قد كانت باعها واخرجها عن ملكه . قلت ارايت الرجل اذا اشترى داراً
 فقبضها وطلبها الشفيع بشفعته فصالحه من ذلك على بيت من الدار بعيته يدفعه اليه بخصته
 من الثمن : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة حتى يسلم للشفيع البيت ويسلم باقي الدار
 للمشتري : قال الحيلة في ذلك ان يجيء رجل من قبل الشفيع فيشترى هذا البيت من
 المشتري بثمن معلوم ثم يسلم ذلك الشفيع للمشتري بشفعته فيما بقي من الدار فيسلم لكل واحد
 منهما ما اراد من ذلك . قلت فان اشترى الشفيع هذا البيت : قال هذا تسليم منه بشفعته
 اي بطلت شفعته . قلت والمساومة بينهما تبطل الشفعة : قال فان لم يكن للشفيع من يقوم
 بهذا واراد ان يتولى ذلك بنفسه : قال الحيلة في ذلك ان يبدأ المشتري فيقول للشفيع

يا غلاف هذا البيت لك بكذا وكذا فيقول الشفيع قد فعلت فيجب البيع له في البيت
وتبطل شفيعته بعد قبوله فيما بقي من الدار والله سبحانه وتعالى هو المتوفى والمادي الى الصواب
* باب منه ايضا *

قلت اليس قد ذكرت في باب من ابواب الشفعة ان بعض الفقهاء قد رخص في
الحيلة في الشفعة قبل ان يتبع البيع : قال بلى وهذا بمنزلة رجل كانت عنده اائة درهم فلما
كان قبل الحول يوم تصدق منها على مسكين بدرهم فخال الحول وقد تمت الدراهم عن
المائتي درهم فلم تجب عليه الزكاة : قال وكذلك رجل له الف درهم او له الف دينار فلما
كان قبل الحول وهبها لابن صغير له قال قد صارت في مال الابن ولا تجب على الاب
زكاة : قال وكذلك رجل له مال عظيم وله اولاد صغار ففرقه فيهم فوجب لكل واحد
منهم شيئاً من المال معلوماً مضموناً وعزله قال يخرج عن ملكه ويمير في ملك اولاده ولا
تجب على احد منهم زكاة . قلت فهل عليه اثم فيما فعل : قال لا اثم عليه في هذا ان
شاء الله تعالى . قلت ارايت رجلاً اراد ان يشتري داراً فلم يأمن ان يأخذها الشفيع
قال فالوجه في ذلك ان يواجر هذا الرجل الذي يريد المشتري مملوكاً له او ثوباً من
صاحب هذه الدار سنة او شهراً بهذه الدار ويقبضها فلا يكون فيها شفيعاً . قلت فان
قال صاحبها ادري تساوي مائة دينار وأجرة هذا المملوك انما هي مقدار عشرين ديناراً
ولا أسلم ادري بخدمة هذا العبد شهراً (٣) ويقبضها منه ويهب له الدينار فلا يكون يلزمه
شفعة : قال هذا جائز على ما قلت ولكن على الذي يأخذ الدار في هذا بعض ما فيه .
قلت وما هو : قال ارايت ان استخفت الدار من يده هل يرجع باجر مثل المملوك لتلك
المدة قال لا يرجع بذلك . قلت فما الثقة لها جميعاً : قال ان اجره العبد شهراً بسهم
واحد من الف سم منها فاذا مضى يوم او يومان اشترى منه باقي الدار وثمانمائة وتسعة
وتسعون سماً بالمائة دينار فلا يلزمه شفعة . قلت فان كانت الضبعة نفيسة تساوي عشرة
آلاف دينار : قال هذا جائز مستقيم في الضبعة وفي الدار اذا فعل هذا لم يلزمه شفعة .
قلت فان كانت ضبعة لرجل فيها سهام مشاعة فاراد رجل ان يشتري السهام الباقية التي
للشريك فلا يكون لصاحب السهام الاخر شفعة ما الحيلة في ذلك . قال ان ادعاها لابنه كما قلنا
في الابواب المتفرقة وحجده صاحب السهام دعوى الاب لذلك فصالحه الاب عن ابنه على
خمسائة الف دينار وعلى ان يسلم هذه السهام لابنه : فهذا جائز ولا شفعة للشفيع في
ذلك . قلت فهل في الدار حيلة ان كان يريد ان يشتريها بمائة دينار فقد قلت ان
استأجرت بالدار مملوكاً للذي يريد ان يشتريها منه بهذه الدار لم يكن فيها شفعة فان
قال الذي يأخذ الدار فان استخفت الدار من يدي لم يكن لي ان ارجع الا باجر مثل

العبد وقد دفعت الى صاحبها مائة دينار: قال الوجه في ذلك ان يقر صاحب الدار انه كان استأجر من هذا الرجل دارا ببغداد في موضع كذا عدة سنين ويجدها بهذه الدار وان الدار التي استأجرها من هذا الرجل صارت في يده هذه السنين فوجب هذه الدار لفلان أجرة هذه السنين فان أجرة تلك الدار التي استأجرها لهذه المدة وهي مائة دينار فان استحققت الدار التي هي الأجرة رجع على صاحبها بأجرة مثل الدار التي كان استأجرها وذلك مائة دينار والله اعلم

❦ باب النكاح ❦

قلت ارايت رجلا اراد ان يتزوج امرأة تخافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد فارادت التوثق منه بنير يمين: قال الحيلة في ذلك ان تزوجه نفسها على مهر مسمى على ان لا يخرجها من هذا البلد فان اخرجها من هذا البلد فلها تمام مهر نساءها ويقر الزوج ان مهر نساءها يسمى اثقل من هذا عما يتقل على الزوج ويشهد على نفسه بذلك فان هو عزم على اخراجها من ذلك البلد اخذته به بتمام مهر نساءها على ما اقر به . قلت وكذلك ان خافت ان يتزوج عليها او يتسرغى ففعلت هذا: فقال نعم هذا وذاك سواء ان اشترطت ذلك لزمه ما اشترطته عليه في شراء هذا بالمهر . قلت فان زوجته نفسها ولم تشترط ذلك عليه ثم اراد ان يخرجها من ذلك البلد وانما يريد بذلك اضرارها هل في ذلك حيلة قال نعم قلت وما هي قال تقر لبعض اهلها من تثق به اما ولدها واما اخوها او غيره ممن تثق به بمال يشهد به عليها فان اراد ان يخرجها اخذها ذلك الرجل الذي اقرت له بالمال بذلك المال ومنعها الخروج . قلت فان خاف الذي يشهد بالمال ان يستخلفه على ذلك ويقول له احلف ان له عليها هذا المال ولم يأمن ان ينارعه الزوج الى قاض يرى استخلافه على ذلك: قال يبيعها بذلك المال ثوبا او عروضا من العروض فان حلف لم يكن عليه ما ثم . قلت فرجل اراد ان يزوج ابنته من عبده وخاف ان يفسخ النكاح بموته فما الحيلة في ذلك قال يكاتب العبد على مال فان مات لم يفسخ النكاح بموته . قلت لعل في هذا غير هذا: قال نعم ان باعه ممن يثق به ثم مات المولى لم يفسخ النكاح فان كره بيعه وودعه فانه يعتق بموته ولا يفسخ النكاح . قلت فرجل حلف ان لا يتزوج امرأة بالكوفة: قال يخرج الزوج والمولى من الكوفة فيعقدان النكاح بامرهما خارج الكوفة ولا يبحث في يمينه . قلت وكذلك ان وكلت رجلا ان يزوجه وוכל الزوج رجلا يزوجه اباه فخرج الوكيلان جميعا فعقد النكاح خارج الكوفة قال لا يبحث . قلت ارايت رجلا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثم اراد ان يزوجه ما الحيلة في ذلك: قال يزوجها فيقع عليها الطليقة ويلزمه نصف الصداق ثم يزوجهان ثانية على نصف الذي عده فتمضي

امراته ويعود الصداق عليه على ما كان . قلت ارايت رجلا له جارية فاراد ان يكتنيها وان يطاها في الكتابة ائجل له ذلك قال لا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يكون له ان يطاها : قال يهبها لابن له صغير ثم يتزوجها وهي على ملك ابنه ثم يكتنيها لابنه بعد التزوج فتكون امراته وهي مكتوبة لابنه وله ان يطاها بالنكاح . قلت فان فعل هذا ثم ولدت الجارية منه ما حال ولدها : قال هم اخوان لان مولاهما اخوه . قلت فهل تكون أم ولد له : قال لا وهي على ملك ابنه الصغير يبيعها وهما على ذلك النكاح على ما كانا عليه . قلت ارايت رجلا خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ان تزوج نفسها وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه هل يجوز ذلك في هذا النكاح : قال اما في قول اكثر اصحابنا فان تزوجها الرجل واشهد على ذلك وكان كفوا لها فالنكاح جائز حلال . قلت فان كره الزوج ان يسميها عند الشهود قال اذا جعلت امرها اليه في تزويجها وفارقها على المهر قال الزوج للشهود اني خطبت امرأة الى نفسها وقد جعلت امرها الي في ان اتزوجها واشهد كم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا وكذا فينقصد النكاح بينهما اذا كان كفوا لها . قلت فرجل له امرأة ولها ابنة فحلف بالطلاق وبانت منه فاراد ان يحدث لها نكاحا من غير ان يعلم اهلها به ولم يجب ان يعلم الشهود انها امراته التي كانت عنده : قال يقول لها ان تجعل امرها اليه في ان يتزوجها فاذا فعلت ذلك وقبل ما جعلت اليه خرج الى الشهود فاشهدم على هذا . (٣) قلت فلم قلت تشتري مملوكا صغيرا يجمع مثله : قال لكي لا يكون كبيرا قد عرف الامور . قلت يهب الذي اشتراه لها فتملكه بالهبة فيفسخ النكاح من قبل ان الصغير لا طلاق له فان اشتري الموهوب له غلاما كبيرا فلا بأس بذلك . قلت رجل تلقى امراته ثلاثا ثم يجدها الطلاق وراودها عن نفسها : قال تهرب منه . قلت فان ظفريها قال ولا تقرأنها كانت امراته . قلت فما الحيلة في ذلك وليس تقدر على الحرب قال الحيلة ان تخرج من منزله فتصير الى دار اخرى ثم تدس اليه من يناظره في نفسها بحضرة من شهود عدول وتكون مناظرة الذي يناظره في امره بحضرة صاحب الدار التي هي فيها ولا يعلم الزوج ان المرأة في تلك الدار ثم يقول له الذي يناظره ان زوجتك فلانة تذكر انك قد تزوجت امرأة وهي في هذه الدار يومي الى الدار التي هي فيها وقد دخل الشهود قبل ذلك الى الدار فينظرون الى المرأة فيها فاذا قال الرجل ما تزوجت ولا لي في (٣) من باب الشفعة المتقدم في آخر نمرة ٨٠ الى هنا وجد في نسخ عديدة ويظهر انه مكررا ما عدا مغاييرته بزيادة ونقص قليلين ثابتاته طبقا للنسخ واغتناما لفائدة الزيادة (٥١) كتبه مصححه

هذه الدار امرأة ولا زوجة فيقول له الرجل المناظر له فكل امرأة لك في هذه الدار
فهي طالق ثلاثاً فإذا قال ذلك دخل الشهود ونظروا إليها في الدار وشهدوا عليه بذلك
قال وإن قام بعض من الشهود وإتيا في الدار ومعهما جماعة من النساء وبهذه يكون
بجفزة المناظرة له فهو أجود . قلت رجل طلق امرأته ثلاثاً ولما عليه دين فنجدها ذلك
فخلف لها عليه فأرادت أن تأخذه بنفقة عدتها وتجهل ما تأخذه منه بسبب نفقة العدة
قصاصاً مما لها عليه من الدين هل يسعها ذلك : قال قال أبو يوسف في كتاب الحبل لها
ذلك . قلت أرايت أن حلفت عند القاضي بالله العظيم ما أقتض عدتها وقد كانت العدة
في انقضاء قال تحلف على ذلك وتبوي ساعته تلك ويسعها هذا ولا شيء عليها . وفي المسألة
التي قبل هذه فإن أمكن المناظر له أن يقول أنك قد تزوجت أو أن المرأة التي تزوجتها في
هذه الدار وقد بعز عليها منك فإذا قال ما فعلت قال له الرجل فخرج التي ذكرها أنك
تزوجتها إليك فإذا قال أنه أخرجها المرأة متكررة مع جماعة من النساء حتى لا يعرفها ثم
يقول له قل كل امرأة لي من هؤلاء النساء طالق ثلاثاً فإذا قال ذلك طلقت المرأة وشهد
الشهود عليه بذلك وتسفر المرأة عن وجهها بحضرتهم . قال وسئل أبو حنيفة رضي الله عنه عن رجل
قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً أن النبي الخلع أن لم اخلعك وحلفت المرأة بعتق مائتيها
وبصدقة مائة أن أماله الخلع قبل الليل فجاء إلى أبي حنيفة رضي الله عنه فقال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى للمرأة سلمه الخلع فقالت المرأة لزوجها فاني أسالك الخلع فقال أبو حنيفة
رضي الله عنه لزوجها قل قد خلعتك على ألف درهم تعطينيها فقال لها الزوج ذلك فقال
لها أبو حنيفة قل لا أقبل فقالت لا أقبل فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه قومي مع
زوجك فقد برء كل واحد منكما في عيینه ولم يحنث . قلت فلو كان امرأته أن تدفع
جميع ما تملك من إنسان فيمضي ذلك اليوم وليس في ملكها شيء مما تملك هل كانت عمنث
قال لا ولكن كان في اليمين كل شيء يملكه إلى ثلاثين سنة فهو في المساكين فلم يكن لها
في ذلك حيلة . وسئل الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه عن أخوين تزوجا أختين فزفت
امرأة لكل واحد منهما إلى الآخر فوطئها ولم يعلموا بذلك حتى أصبحوا فقالوا ذلك لأبي
حنيفة رضي الله عنه وسأله الحيلة في ذلك فقال أبو حنيفة ليطلق كل واحد منهما امرأته
تطبيقاً ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي وطئها ساعة يطلقها زوجها فتصير كل واحدة
منهما امرأة الرجل الذي وطئها . وسئل أبو حنيفة رحمه الله عن رجل دخل اللصوص
عليه فآخذوا متاعه وحلفوه بالطلاق والعتاق أن لا يخبر عنهم بأنهم سرقوا منه شيئاً فشكا
ذلك إلى أبي حنيفة رضي الله عنه فأرسل أبو حنيفة إلى نفر من خيار النفر الذي هو فيهم
فقال لهم إن اللصوص دخلوا على هذا الرجل وحلفوه أن لا يذكرهم فإن أوردتم أن تؤجر

فيه ويرد الله عليه ماله ولا يحنث فلا تتركوا احدا من رجال المحمي الذي انتم فيه الا
ادخلتموه المسجد معكم او داراً ثم تخرجون واحداً بعد واحد ثم يقال للمسروق منه هذا منهم
و يقال للمسروق منه كذا مر عليك واحد من القوم فبألك القوم اهذا منهم فان كان منهم
فاسكت وان لم يكن منهم فقل ليس منهم ففعلوا ذلك فظفر الرجل بماله ولم يحنث .
وذكروا انه انا رجل في الليل فقال قد جئت في امر قد كرهني وانا مستغيث بك قال
وما هو قال وقع بيني وبين اهلي شيء فعاديتها وامسكت ان تكلمني فخلعت عليها بالطلاق
ثلاثا ان لم تكلمني قبل الصبح وقد جئت عليها اهبا وغرم فكلوها وسألوها ان تكلمني فابت
ولست آمن الصبح فتطلق امرأتي : فقال ابو حنيفة رضي الله عنه اذهب الى منزلك فقل
لأولئك الذين سألوها ان تكلم لا تكلموا فكلوها فكلوها اهون علي من اذئاب هذه انذلة
بنت النذل وأصمها في نفسها وفي أمها كلاماً فانها سوف تحييك فان قالت لك انت النذل
وابوك النذل وأمك فقد بررت وسقط عنك اليمين فقال لما قال ابو حنيفة فودت
عليه الكلام فقالت له انت النذل فعاد الى ابي حنيفة فاخبره فقال قد كلمتك وسقط عنك
اليمين

(٣)

* باب من الشراكة في الضمان *

قلت ارايت شريكين يقال لاحدهما عبد الله وللآخر زيد فارادا ان يضمننا عن رجل
مالاً بامر الله ان ادى المال عبد الله رجع به على زيد لا على الذي ضمننا عنه وان
ادى المال زيد رجع به على صاحب الاصل ولم يرجع على شريكه عبد الله يشيء . ما
الجليلة في ذلك : قال الجليلة فيه ان يضمن زيد المال عن الذي عليه الاصل بامر الله ثم يخبر
عبد الله بعد ذلك ليضمن عن زيد وعن الذي عليه اصل المال بامر الله فان اداء عبد الله
رجع على صاحب الاصل وعلى شريكه زيد وان اداء زيد رجع على صاحب الاصل . قلت
وكيف يرجع عليهما قال يرجع على كل واحد منهما بنصف المالك من قبل انه ضمن عنهما
جميعاً . قلت فان اراد ان يرجع بما يؤدى على ايهما شاء : قال الوجه في ذلك ان يضمن
عن زيد بامر جميع المال ثم يضمن ايضا عن صاحب الاصل بامره جميع المال فان اداء
رجع على كل واحد منهما فانما اخذ ذلك منهما او من احدهما لم يكن له على الآخر سبيل .
قلت فان كانا ضمننا المال جميعاً عن صاحب الاصل ضمناً واحداً فاراد عبد الله ان يكون
ان اداء رجع به على زيد : فقال يقول زيد بعد هذا الضمان لعبد الله كمال لزمك من غيرهم
بسبب هذا الضمان فهو لك علي وهذا المال علي دونك فيرجع بما لزمه من غيرهم على زيد .

* باب في الشراكة ايضا *

(٣) هذه مسائل من الشراكة وقد تقدم بعضها

* م ١٢ *

قلت شريكان بينهما داراً اوضيعة باعها احدهما بامر صاحبه من رجل ثم ان المشتري اراد ان يصلح البائع من جميع الثمن ثلث نفسه على ان يضمن له البائع ما ادركه من دركه من قبل شريكه حتى يخلصها ويرد عليه جميع الثمن : قال لا يجوز هذا . قلت ولم : قال من قبل انه انما قبض منه النصف ولا يجب عليه ان يرد جميع الثمن ولا يكون ضامناً لما نقص . قلت فما الحيلة في ذلك : قال ان حط هذا البائع عن المشتري حصته من الثمن وقبض حصه شريكه على ان يضمن عنه ما ادرك المشتري من دركه من قبل شريكه جاز ذلك فان ادركه من قبيل شريكه دركه رجع عليه بنصف الثمن الذي دفعه اليه . قلت فما نقول ان اشترى البائع منه بخصته من الثمن ثوباً وقبض الثوب ثم قبض منه حصه شريكه من الثمن فان ادركه دركه من قبل شريكه رجع عليه بنصف الثمن وان ادركه دركه من قبل انسان آخر في جميع الشيء الذي باعه رجع عليه بجميع الثمن : قال هذا جائز مستقيم . والله سبحانه وتعالى اعلم

❦ باب في فعل المريض ❦

قلت ارايت مريضاً اقرّ بعض ورثته بدين له عليه : قال لا يجوز اقرار المريض لوارث بدين اذا مات من مرضه ذلك . قلت فهل في ذلك حيلة حتى يصل الى هذا الوارث دينه : قال نعم ان اقرّ المريض بهذا الدين لرجل اجنبي بثق به وامره ان يقبض ذلك من ماله ويدفعه الى وارثه هذا صاحب الدين فهذا جائز . وان قال الاجنبي اخاف ان يلزمني اليمين بالله ان هذا الدين واجب لي على فلان الميت ما قبلته وما ابرأته منه ولا من شيء منه على ما يستحلفه غرماً الرجل الميت فلا يجوز لي ان احلف على ذلك : قال ينظر الوارث الى رجل بثق به فيجزي به الى المريض فيقول له المريض بع عبدك هذا او جاريتك هذه او دارك هذه من فلان هذا بهذا الدين الذي له علي فيبيع الاجنبي ذلك من الوارث بدينه وقبل الوارث ذلك فيصير ذلك للاجنبي على المريض وان لزمه يمين بعد هذا كله تخلف حلف على امر صحيح . قلت فان لم يكن للاجنبي ما يبيعه من الوارث قال فان وهب له الوارث عبداً او امة وقبض ذلك ثم قال له المريض بع هذا العبد او هذه الامة من فلان بالدين الذي له علي جاز ذلك فاذا فعل ذلك تحول الدين الذي الوارث لهذا الاجنبي فاذا قبضه اوصله الى الوارث . قلت فني هذا شيء غير هذا : قال نعم . قلت وما هو : قال يحضر هذا الوارث متاعاً او شيئاً تكون قيمته بقدر المال الذي له على المريض ثم يبيعه من المريض بمحضرة جماعة من المشهود بكذا وكذا ويسلمه اليه فيقبضه المريض فيصير مال الوارث بدمته ثم يهب المريض ذلك المتاع لانسان لا يعرف سرّاً ويقبضه من المريض ثم يهبه الوارث فيرجع اليه متاعه ويصير ماله بيته . قلت ارايت

رجلا جعل لابنة له صغيرة شيئا إما متاعا وإما حليكا وإما خيبةً وإما دارا قرض ولم يكن
اشهد لها بذلك ولم يأمن الورثة ان يسلموا لها ذلك : قال اما ما كان من حلي أو متاع فانه
ينبغي له ان يخرج ذلك سرّا ويدفعه الي من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي
اليه ان يحفظ ذلك لها فاذا كبرت دفعه اليها . واما الدار او الضيعة فانه ينبغي له ان
يأمر انسانا يشتري ذلك لابنته منه ولا يظهر ان ذلك لابنته ولكن يقول له في السر
اشتر ذلك لابنتي فلانة ممي ويدفع اليه مالا فيقول هذا مال ابنتي فاشتر لها ممي هذه
الضيعة بهذا المال ويحضر الشهود فيشهدهم انه قد باع ذلك من هذا الرجل ولا يقول
لابنتي بكذا وكذا ويقبض منه الثمن بحضرة الشهود فيتم البيع والشراء في ذلك لها بالمال
فان خاف الاجنبي ان يلزمه الجمين فان كان المريض اخرج الثمن من عنده وودعه لابنته
ثم دفعه الى المشتري فاشترى ذلك لها بالمال ودفعه اليه فنقده اياه ثم لما اشترى منه
فليس عليه في يمينه في ذلك شيء . وكذلك اذا كان المريض استقرضه من انسان وقبضه
منه ثم وهبه لابنته ودفعه الى الرجل فاشترى منه لابنته بذلك المال الضيعة ونقده اياه
فليس عليه في يمينه شيء فاذا انقده المريض ثمنها الذي ابتاعه منه لابنته فليرده المريض
على الذي استقرضه منه . قلت ارايت مريضا له ضياع ودور ومال وليس له وارث
فاراد ان يوصي بجميع امواله في ابواب البر والاحسان ولم يأمن ان يدفع ذلك الى حاكم
يرى ان ينقله الثلث من ماله ويرد الثلثين الى بيت المال فاراد الحيلة في ذلك ان يجزله
جميع ماله : قال فان كان له انسان يثق به فافتر له بدين يحيط بماله كله كان اقراره جائزا
ويقدم اليه بان يأخذ هذا المال الذي يقر له به فيضعه في المواضع التي اراد ان يوصي بماله
فيها فان خاف ذلك الرجل ان يلزمه يمين في ذلك بانه عرضا من العروض بذلك المال
ودفعه اليه ولم يكن عليه شيء في يمينه ان هو حلف و يشترى المريض ذلك العرض على
ان المريض بالخيار في ذلك سنة فان مات في مرضه ذلك بطل خياره وتم هذا البيع للرجل
وان يرى من مرضه ذلك فاراد ان يبطل البيع ابطله . واما الدور والمقارات والضياع
والمستغلات فان افتر بها لقوم واشهد انها لم تكن ذلك لم وحكم الحاكم لم بها ولم يكن لبيت
المال فيه شيء . قلت فان لم يرد ان يملكهم لم ذلك ولكنه اراد ان يوقف عليهم يأخذون
خلته ويكون اصله محبوسا . قال ان افتر ان رجلا من الناس ولم يسمه وقف ذلك وقفا
صحيفا على فلان ابن فلان وفلان ابن فلان وعلى اولاد كل واحد منهم واولاد اولادهم
واولاد اولاد اولادهم ونسلهم واعقابهم ابدًا ما تناهوا وكلما توفي واحد منهم كان ذلك
على من بقي منهم ابدًا فاذا انقرضوا كان ذلك للمساكين تجري غلة ذلك على هذا : فاذا
فعل هذا صار وقفا على من شاء على الشروط التي ذكرها : قال ولو كان لهذا الرجل ورثة

فافر هذا الذي ذكرنا لغير ورثته لكان اقراره لورثته جائزاً ولم يكن لورثته شيء منه وصار ذلك وفقاً على هذا السبيل الذي وصفناه ويقول فيما اقر به من ذلك ان الرجل الموقف بهذا الوقف دفع ذلك اليه وجعله وفقاً على هذا السبيل فاذا اقر بذلك لم يكن لورثته على شيء من ذلك سبيل . قلت وان كان هذا المريض الذي في يديه هذه الدار او هذه الضيعة يخاف ان يقر بذلك لابنته لم يجوز اقراره لها فقال للرجل يا فلان هذه الدار دارك وهذه الضيعة ضيعتك فقال الرجل المقر له هذه الدار لابنتك فلانة وليست لي او قال هذه الدار وهذه الضيعة لابنتك فلانة وليستا لي : قال تكون الدار والضيعة لابنته وتخلص بها ولا يكون لورثته فيها شيء . قلت ويحكم بذلك الحاكم لابنته قال نعم وهو قول ابي يوسف رحمه الله ولا اعلم لاحد من اصحابنا قولاً غير هذا . قلت فما تقول في ذلك ان كان لامرأة هذا المريض عليه مائة دينار او أكثر منها او كان هذا الدين لوارث من ورثته غير المرأة يخاف ان يقر بذلك للمرأة او للوارث فلا يجوز اقراره لوارثه بذلك ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة له فيه ان تأتي المرأة او الوارث برجل يثق به فيقر المريض ويشهد بذلك على نفسه ان امراته كانت وكتته قبض مائة دينار كانت لها على فلان هذا وانه قبض ذلك لها من فلان هذا فاذا اشهد على نفسه بذلك لم يقبل اقراره للمرأة بهذا لتأخذه من ماله ولكن للمرأة ان ترجع بذلك على الرجل الذي اقر المريض انه قبض ذلك منه ويرجع الرجل في مال الميت ثم تأخذ منه المرأة لانه يقول قد اقر الميت انه قبض مني مالاً كان لهذه المرأة علي ولم آمن بقوله وقد رجعت به المرأة علي فلي ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له . قلت فان خاف هذا الرجل ان يلزمه يمين في ذلك : قال فينبغي للمرأة ان تبيع من هذا الرجل ثوباً بهذه المائة دينار فان لزمه في ذلك يمين كان قد اخذ بالثقة . قلت فان جاءت المرأة برجل يثق به فافر المريض له بمائة دينار وانها له عليه أليس هذا جائزاً ويكون لهذا الرجل عليه المائة دينار فاذا اخذها من مال الميت دفعها الى المرأة : قال هذا جائز أيضاً . قلت أفليس يلزم هذا الرجل يمين بالله سبحانه وتعالى ان هذا المال له على الميت : قال بلى . قلت فان قال لا يجوز لي ان احلف ان هذا المال دين لي على الميت فما الحيلة في ذلك : قال تدفع المرأة الى الرجل ثوباً فتعبه له ثم يبيعه من المريض بمائة دينار فتصح له المائة دينار

باب في الدين

قلت ارايت الرجل يكون له على الرجل المال فيريد المطلوب ان يخيل الطالب على رجل فقال الطالب لا آمن ان يتوي مالي على هذا الرجل وافت اوثق عندي منه فما الحيلة في ذلك : قال الوجه في ذلك ان بوكل المطلوب الطالب بقبض هذا المال من هذا الرجل

ويجعله قصاصاً من ماله . قلت فان قال المطلوب لا آمن ان يقبض المأل فيه في يديه قبل ان يجعله قصاصاً ويرجع بماله واراد الطالب الثقة لنفسه ايضاً : قال الوجه في هذا ان يأمر المطلوب غريمه هذا ان يضمن هذا المأل للطالب على ان له ان يأخذ بذلك ايهما شاء فيصير ماله عليهما جميعاً وان ادى غريم المطلوب شيئاً الى الطالب كان ذلك قصاصاً مما ضمن له . قلت فان كره الطالب ان يضمن غريمه ماله بهذا المأل واراد غير هذا : قال فيتمثال الطالب بالمأل على غريم الطالب على ان هذا الغريم ان لم يوف الطالب هذا المأل الى كذا وكذا فالمطلوب ضامن لهذا المأل على حاله وللطالب اخذه بذلك فتقع الحوالة على هذا الشرط فان وفاه الغريم الى الاجل الذي يشترطه المطلوب والا رجع المطلوب فاخذه بالمأل . قلت وهذا جائز : قال نعم . قلت ارايت الرجل يكون له انال على الرجل والمأل حال فيكمله ان ينجمه عليه فقال است آمن ان انجمه فلا يني لي باداء النجوم فاراد حيلة في ذلك : قال ينجمه عليه الى النجوم التي يفارقه عليها على انه ان اخرا داء ما يجب عليه اذا حل كل نجم من هذه النجوم فجميع انال حال عليه فاذا نجمه على هذا الشرط كان له ما اشترط من ذلك . قلت رجل له على رجل مال فاراد المطلوب ان يرهنه بذلك عبداً فقال الطالب لا آمن ان يموت هذا العبد في الرهن فيموت بالدين : قال الوجه في هذا ان يشترى منه العبد بهذا الدين ولا يقبضه منه فان حدث بالعبد حدث كان المأل على حاله وان اعطاه المأل اقاله البيع في العبد . قلت وكذلك ان سأل ان يقرضه مالا على رهن ففعل مثل ما وصفت : قال نعم هذا جائز . قلت له فرجل له على رجل مال فاراد ان يرهنه بذلك ضيعة او دارا فقال الطالب لا آمن ان يستحق من هذه الضيعة او الدار شيء فيبطل فيما يبقى منها : قال الوجه في ذلك ان يشترى بها هذا المأل على ان المشتري فيها بالخيار الى وقت معلوم فيكون هذا جائزاً فان استحق منها شيء كان المشتري على خياره ان شاء اجاز البيع فيه وكان ذلك له بحصته من الثمن وان شاء احتبسه فيكون في يديه لا يضي البيع فيه حتى يؤدى اليه المطلوب المأل الذي عليه . قلت فرجل له على رجل مائة دينار منها خمسون دينارا بصك وخمسون دينارا بغيره فك قد جمده المطلوب الطالب ماله فاراد الحيلة حتى يقبض هذا المأل : قال الحيلة في ذلك ان يوكل الطالب رجلاً غريباً يقبض الخمسين ديناراً التي بالصك ويشهد له على الوكالة بذلك شهوداً عدولاً في العلانية ثم يشهد شاهدين آخرين بمحض من الوكيل انه قد اخراجه من الوكالة وابطلها ثم يطالب الوكيل المطلوب بذلك ويثبت عليه شهوداً وكانه فاذا قبض الخمسين ديناراً دفعا الى الطالب وغاب ثم يطالبه الطالب بهذا الصك فن قال دفعتها الى وكيلك اقام الطالب البيئة على اخراجه من الوكالة فان القاضي يحكم له بالمأل على المطلوب ويقول للمطلوب انبع

الوكيل فطالبه بالمال الذي قبض منك فيكون قد وصل الى الطالب ماله كله . اللهم ونقنا
للاصواب

❀ باب الزكاة ❀

قلت ارابت رجلاً له على رجل فقير مال فاراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحتسب ذلك من زكاته : قال لا يجوز له هذا من الزكاة . قلت فما الوجه في ذلك : قال الوجه ان يعطيه من ماله مقدار ما عليه من الدين ويحتسب ذلك من زكاته فاذا قبضه الغريم فان قضاء اياه مما عليه من الدين فلا بأس بذلك ويجزئه ما دفع الى الغريم ان يحتسبه من زكاته . قلت فان كان الطالب له شريك في هذا المال تخاف ان يشركه فيما يقبض من الغريم من الدين : قال فالوجه في ذلك ان يهب الغريم لصاحب المال بقدر حصته مما عليه ويقبضه ثم يدفعه اليه ويحتسب به من زكاته فيجزئه ذلك من الزكاة ثم يبرئه من حصته من الدين فيبرأ ولا يشركه شريك في ذلك . قلت فرجل عليه زكاة فاراد ان يعطي منها في كفن ميت هل يجزئه ذلك : قال لا ولكن يهب لاهل الميت من زكاته ما شاء ويقول هذا صدقة عليكم فان ارادوا ان يكتفوا ميتهم فذاك اليهم . قلت ارابت الرجل الذي تجب عليه الزكاة ان كان له قرابة يحتاجون اما اخ واما أخت او غيرها فهل له ان يجري عليهم من زكاة ماله السنة كلها ما يكفيهم : قال نعم وهو ما جور في ذلك الا ان يكون القاضي قد فرض عليه نفقة لاحد منهم فان اراد ان يعطي ما فرض عليه القاضي ويحتسب ذلك من زكاة ماله لم يجزه ذلك من زكاته . قلت فان كله قوم في بناء مسجد لم وعليه زكاة : قال لا يجزئه ان يعطيهم من الزكاة في بناء مسجد ولكن ان نظر الى فقراء تلك الناحية فاعطاهم ما شاء فاخذوه فبنوا به المسجد فلا بأس بذلك ولا يدفعه اليهم للبناء ولكن يقول لاؤلك القوم الفقراء هذه صدقة عليكم فيجزئه ذلك والله اعلم

❀ باب الوكالة ❀

قلت ارابت رجلاً وكل رجلاً يبيع ضياعاً ثم خاف ان يبيع الوكيل ذلك وقد دخل فيه واراد فسخ وكالته حتى لا يجوز له البيع ما الحيلة في ذلك له . قال الحيلة في هذا ان يبيع هذا الرجل ضياعه ممن يثق به بما أساوي ثم يشهد على البيع شهوداً عدولاً فاذا فعل ذلك خرج الوكيل من الوكالة في هذا البيع ولم يكن له بيع ذلك ثم يستقبل هذا البائع المشتري منه البيع الذي كان بينه وبينه ويتشاهدان على الاقالة فتعود الضياع الى الذي كان يملكه ولا يكون للوكيل بيعها من قبل انها عادت الى صاحبها بلك مستقبل غير المالك الاول هذا اذا كان الوكيل غائباً عن الموضع الذي فيه الموكل ولم يمكن اخراجه من الوكالة لمكان غيبته عن البلد لانه لو كان حاضراً كان له ان يخرج به بحضوره ويشهد على اخراجه ولا يقدر على البيع وكذلك ان وكله ببيع عبد او جارية او دار او عرض من

العروض وغاب الوكيل عن البلد الذي فيه الموكل ولم يأمن الموكل ان يبيع ذلك فاراد اخراجه من الوكالة وهو غائب . قال الوجه في هذا ما شرحتك لك . قلت فان كان وكله بقضاء دين له او بشراء ضيعة او غيرها ثم كره وكالته والوكيل غائب فاراد الاخراج من الوكالة وهو غائب . قال يصنع ما ذكرته لك . ونسال الله تعالى ان يعفو عنا اجمعين

❦ باب الاقارار ❦

رجل له ضياع وله اولاد فاراد ان يقر لبض اولاده بمقدار ما يصيبهم من ميراثه ويترك سائر ضياعه لورثته الباقيين فلا يشهد لميراثها ولكنه يكون على ماكده فان حدث له ولد دخل في ميراثه مع ولده الباقيين على انه لا يكون لولده الذين افردهم شيء من هذه الضياع ولا يدخلون في ميراثه ما الحيلة في ذلك وكان اولاده خمس بنين وبنتين فاراد ان يفرد ابنتين منهم بضيعة ويترك سائر ضياعه لابنيه وبناته الباقيين وان حدث له ولد دخل معهم . قال الوجه في ذلك ان يشهد على نفسه لابنيه مدين بضيعة ويقر لها بها او يكتب لها كتاب شراء بذلك ويوثق لها ويكتب على هذين الابنتين كتاب اقرار بقران فيه بان ضياعه الباقية ويسميا ويحدهما صارت لاولاده الباقيين وهم ثلاث بنين وابنتان على ما يكتب الاقارارات ويشهد عليهما بذلك فان حدث به حدث الموت كان سائر ضياعه لولده الباقيين وان حدث له ولد آخر دخل معهم في الميراث لانه لا بدق مدين على ما بقي من ضياعه وانما يجوز اقرارها على انفسها بما اقرت ولا يكون لها في ميراثه حق لانهما ان عارضا في ذلك اخرج هذا الكتاب الذي باقرارهما عليهما فاذا قامت عليهما البيئة بذلك لم يكن لها في سائر الضياع حق والله سبحانه اعلم بالصواب

❦ باب البيوع ❦

قلت رجل باع من رجل ضيعة او دارا وقبض الثمن ولم يمكنه ان يسلمها الى المشتري لعائق عاقه عن ذلك فسال البائع المشتري ان يؤجله بتسليم ذلك اليه الى سنة فاجابه المشتري الى ذلك . قال لا يجوز هذا التأجيل والمشتري ان يأخذ ذلك بالتسليم لان هذا التأجيل باطل . قلت فهل في ذلك حيلة . قال نعم . قلت وما هي . قال يقول البائع والمشتري جميعا ان البائع كان اجر هذه الضيعة او هذه الدار من رجل حر من المسلمين سنة اوها غرة شهر كذا من سنة كذا ثم انه باعها بعد ان اجرها من فلان هذا بكذا وكذا وقبض منه الثمن فيعلم المشتري بالاجارة الموصوفة في هذا الكتاب فاختر ان يقيم على شرائه ولا ينقصه الى ان تنقضي مدة هذه الاجارة ثم يقبضها من فلان البائع ورضي بذلك فليس له مطالبة فلان البائع بان يسلمها اليه حتى تنقضي هذه السنة الموصوفة في هذا الكتاب ويؤكد الكتاب بذلك فيجوز هذا . قلت فما نقول ان قال المشتري للبائع

أقم لي ضميناً يعني لي تسليم هذا الشيء عنه اقتضاء هذه الاجارة : قال الفهمان جائز ان اقام له ضميناً . قلت فان لم يسلم الضمين ذلك الوقت ما عليه : قال قد اختلف اصحابنا في ضمان التسليم فقال بعضهم يؤخذ الضامن بالتسليم ويجوز بذلك وقال بعضهم ان لم يسلم كان الثمن عليه قال والاكتياط في ذلك ان يقول في كتاب الضمان ان اسلمت اليّ هذه الضيعة في وقت كذا والا فانت ضامن الثمن وهو كذا وكذا فاذا فعل ذلك كان عليه الثمن في القولين جميعاً . قلت فناقول ان قال المشتري لا اؤجل للبائع بالتسليم ولكن آخذ منه كفيلاً بذلك على ان يكون الضامن للتسليم هو المؤجل بذلك ولا يكون البائع مؤجلاً لانه يمكنه تسليم ذلك قبل السنة : قال هذا يجوز ويكتب المشتري على الضامن كتاباً بانه قد ضمن له تسليم هذا الشيء عن بانه باعه اياه ولا يسميه على ان يسمي ذلك المشتري في غرة شهر كذا من سنة كذا ويؤكد ذلك في الكتاب فيكون التأجيل للضامن ولا يكون ذلك تأجيلاً للبائع . قلت فيجوز الضمان على هذا : قال نعم هو جائز والله اعلم * باب في الوكالة *

قلت فرجلٌ وكل رجلاً يبيع عبداً له واشهد بالوكالة له وغاب الوكيل عن الموكل واراد الموكل ان يخرج الوكيل من الوكالة حتى لا يبيع العبد : قال لا يجوز اخراجه من الوكالة الا ان يشهد على اخراجه اياه ويكتب اليه بذلك فيصل اليه او يبعث اليه بذلك رسولا فيسلكه فان لم يعلمه باخراجه اياه من الوكالة فهو على وكالته وله ان يبيع العبد . قلت فهل في هذا حيلة حتى لا يكون له ان يبيع العبد : قال نعم يبيع المولى العبد من رجل ويشهد على ذلك ويدفعه الى المشتري ثم يشتريه المولى بعد البيع فلا يكون الوكيل ان يبيعه بعد هذا لان وكالته للوكيل يبيع العبد انما كانت في ذاك انلك وهذا لانه ملك حدث فقد خرج الوكيل من الوكالة في بيع العبد . قلت فناقول ان كان امره ان يشتري له عبد فلان فوكله بذلك ثم اراد اخراجه من الوكالة والوكيل غائب ولا يمكنه ان يبعث اليه بذلك رسولا ولا يكتب اليه كتاباً : قال الحيلة في اخراج الوكيل من الوكالة ان يشتري العبد او يوكل من يشتريه له على انه بالخيار في ذلك ثلاثة ايام فاذا اشتراه على ذلك فقد ملكه وخرج الوكيل من الوكالة بالشراء ثم ينقض البيع بالخيار الذي اشترطه فيبطل البيع ولا يكون للوكيل الذي كان وكله بشرائه ان يشتريه له بعد هذا

* (باب الصلح) *

قلت ارايت رجلاً جرح رجلاً خطأ فعفا المجروح عنه ثم مات من تلك الجراحة أمجوز العفو : قال العفو جائز من الثلث فان كان للمجروح مالٌ يخرج الدية من ماله جاز العفو ولم يكن على الجراح ولا على عاقلته سبيل وان لم يكن للمجروح مالٌ غير

الدية التي وجبت على عاقلة الجارح كان لم تلت ذلك ويقال لم ادوا الثلثين . قلت فما الحيلة حتى يجوز اخذو : قال ان اقر المجروح ان فلانا لم يجرحه هذه الجراحة كن قوله جائزاً على ورثته ولم يقبل قولهم على الجارح لان المجروح قد كذبهم . قلت وكذلك ان صالح المجروح الجارح من الجراحة على مال دون الدية : قال اما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان على العاقلة الدية يحسب لم من ذلك المال الذي صالح عليه الجارح وعليهم ان يؤدوا ما بقي . واما في قول ابي يوسف رحمه الله فان الصلح جائزٌ وبدفع عن العاقلة ما صالح عليه الجارح والثلث ويؤدون ما بقي . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح : قال ان صالح من الجراحة وما يحدث منها فقول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وابي يوسف رحمه الله في ذلك واحدٌ ويحسب لم المال الذي صالح عليه والثلث . واما في قول ابي يوسف فقوله قد صالحتكم من الجراحة وما يحدث منها سواء فهو صلح منهما جميعاً . قلت ارايت رجلاً له على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في هلال كذا من سنة كذا وان لم يفعل فعليه مائتا درهم : قال هو جائز في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقولنا ولكن من خالفنا يبطل ذلك . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا في قولكم وقول غيركم : قال الحيلة في ذلك ان يحيط رب المال عن المطالب ثمانمائة درهم فيبقى مائتا درهم فصالحه عن هاتين المائتين على مائة درهم يؤديها اليه في غرة شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيجوز على هذا الشرط . قلت فرجل كاتب عبده على الف درهم يؤديها اليه في سنة فان لم يفعل فعليه الف أخرى : قال لا يجوز هذا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز : قال الحيلة ان يكتب العبد على الذي درهم ثم يصالح المولى المكاتب بعد ذلك مما كاتبه عليه على الف درهم يؤديها اليه الى سنة فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون هذا جائزاً على هذا الشرط . قلت فان كان المولى قد كاتب العبد على الذي درهم فاراد المكاتب ان يصالح مولاه على النصف من ذلك ممجلاً : قال هذا جائز في قول اصحابنا رحمهم الله تعالى ولا آمن ان يفسده غيرنا ولكن الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولنا وقول غيرنا ان يصالح المكاتب مولاه من الاثني درهم على دينار يكون قيمتها الف درهم ويدفعها اليه او يصالحه على مرض من العروض فيجوز ذلك في قولنا وقول من خالفنا في ذلك . قلت ارايت رجلاً بدعي في دار دعوى والذي في يده الدار ينكر دعواه . هل يجوز له ان يصالحه من دعواه على شيء وهو منكر لما : قال نعم هذا جائز في قياس قولنا . ولكن من خالفنا ففسد هذا الصلح اذ لم يكن على اقراره . قلت فما الحيلة حتى يجوز الصلح في قولنا وقول غيرنا ممن خالفنا والذي في يده الدار لا يابى ان يقر بدعواه فرجما يكون المدعي قد اقر

بذلك لانسان ثم يصلح عليها فيهي المقر له يأخذ ذلك من يدي الذي في يده الدار او
يحيى شريكه لهذا المدعي فيجوز بهذا الاقرار على الذي في يده الدار : قال الحيلة في
ذلك ان يصلح رجل اجنبي عن الذي في يده الدار اي من هذا الحق على مال ويقر
هذا الاجنبي لهذا المدعي بهذا الحق الذي يدهيه فيصالحه على مال بدعيه على ان يسلم
هذا الحق للذي في يده الدار ويضمنه ما ادركه في ذلك من درك فيجوز هذا . قلت
ارابت اذا صالح هذا الاجنبي على ذلك ثم استحق انسان بعض هذه الدار هل يرجع
المصالح على المدعي بشيء مما صالحه عليه : قال ان بقي في يدي الذي في يده الدار
مقدار دعوى المدعي لم يرجع بشيء . قلت فما الحيلة حتى يرجع المصالح بقسطه مما صالح
قال الحيلة في ذلك ان يقول المدعي لي ثلث هذه الدار والثلثان الباقيان منها للذي في
يده الدار ثم يصلح الاجنبي بعد ذلك على هذا فيقول في كتاب الصلح اني ذكرت لك
ان ثلث جميع هذه الدار لي وفي ملكي وان ثلثها لفلان يعني الذي في يده الدار واني رأيتك
ان تصالحني من دعوي على كذا وكذا فاذا صالحه على هذا رجع المصالح على المدعي
بقسطه مما صالح عليه ان استحق من الدار شيء . قلت ارابت ان كانت هذه الدار في
يدي رجل مات وتركها في يدي ابنه وامراته فادعاهما رجل فصالحه من دعواه على مال
فكيف يكون انما عليهما : قال اذا صالح المدعي على غير اقرار فالمال عليهما على ثمانية
اسهم على المرأة الثمن من ذلك وتكون الدارين بينهما على ذلك فان كانا صالحا على اقرار
كان المال عليهما نصفين والدار بينهما نصفين . قلت فما الحيلة في ذلك : قال يصلح
رجل عنهما على اقرار على ان يسلم المرأة الثمن والابن سبعة اثمان فاذا وقع الصلح على
هذا جاز وكانت الدار من الابن والمرأة على ثمانية اسهم . قلت ارابت رجلا توفي وترك
مالا وعروضا فاراد الوثبة ان يصلحوا المرأة من حصتها من ذلك على دراهم او دنائير
والذي تركها الميت من الدرام والدنائير مجهول لا يعرف وزنه : قال لا يجوز هذا الصلح .
قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز هذا الصلح : قال يصلحونهما من حصتها من ذلك على دراهم
ودنائير ويدفعون ذلك اليها فتكون الدنائير التي يدفعونها اليها صلحا من حصتها من الدرام
ومن بعض العروض التي تركها الميت وتكون الدراهم صلحا من حصتها من الدنائير ومن
بعض العروض على قدر قيمة ذلك وان صالحوها على عرض من العروض فهو اجود . قلت
فان كان للميت ديون على اناس وله عروض ومال عين فارادوا صلحا على ان تسلم لهم
جميع حقها من الدين ومن غيره : قال هذا لا يجوز ولكن الحيلة في ذلك ان يصلحوها من
جميع حقها من جميع تركه الميت الا الدين على كذا وكذا درهما وكذا دينارا او
على عرض من العروض اما حصتها من الدين فانهم ينظرون مقدار ذلك فيعرضونها اليها

فيكون لم عليها ان توكلهم بقبض ذلك وان بقاصصوها مما لم عليها الا انهم اذا ادخلوا الدين في الصلح برئ الغرماء من مقدار حصتها من الدين . قلت في هذا غير هذا : قال نعم . قلت وما هو : قال يصالحونها من حصتها من تركة الميت من المال المعين والورق والهتاف والدور والمستغلات والمتاع والاثاث والحرف وغير ذلك خلا ما باسم زوجها فلان من الديون على ما قلنا ثم نقرأ في اسفل الكتاب ان جميع ما باسم زوجها فلان من الديون وهو على فلان كذا وعلى فلان كذا على ما قلنا فان جميع ذلك كله لفلان وفلان ونسبي سائر الورثة وفي ملكهم دونها ودون الناس وان اسم زوجها فلان في ذلك عارية ومعمونة لم . قلت ارايت رجلا اوصى لرجل بخدمة عبده مدة معلومة او اوصى له بخدمته ما عاش فاراد الوارث ان يبطل هذه الوصية ويسلم اليه العبد ولا يكون للموصى له فيه حق : قال الحيلة في ذلك ان يصالحه من خدمة العبد على شيء ويدفعه اليه فيجوز ذلك ويبطل حق صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما شاء من بيع وغيره . قلت وكذلك لو اوصى له بما في بطن جاريته من ولد : قال السبيل فيه على ما وصفت لك والصلح في ذلك جائز ويسلم ذلك للوارث والله تعالى اعلم

باب في الكفالة

قلت ارايت رجلا له على رجل مال فنجمه عليه واخذ منه كفيلا لنفسه على انه ابى لم يوف به عند محل كل نجم من هذه النجوم فالكفيل ضامن لجميع المال على النجوم : قال هذا جائز في قولنا ولست آمن ان يبطل ذلك غيرنا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز في قولنا وفي قول غيرنا : قال الحيلة في ذلك ان يضمن الكفيل المال على انه كلما دفع الذي عليه المال الى الطالب عند محل كل نجم من هذه النجوم فهو بريء من ذلك النجم فاذا ضمن ذلك على هذا جاز في قولنا وفي قول غيرنا . قلت ارايت رجلا له على رجل مال فصالحه على ان يؤخره عنه على ان يضمن له فلان عنه هذا المال فان لم يضمن فلان فلا صلح بينهما والمال حال : قال هذا جائز عندنا ولست آمن ان يبطله بعض من يخالفنا . قلت فكيف الحيلة في ذلك : قال يكون الكفيل حاضرا بضمن المال فيجوز الضمان ويجوز التأخير ويتم الصلح . قلت فان لم يكن الكفيل حاضرا فما الوجه في ذلك : قال يصالحه على ما ذكرت لك على ان فلانا ان ضمن هذا المال ما بينه وبين قوم كذا وكذا فالصالح تام والا فلا صلح بينهما فيجوز هذا . قلت ارايت رجلا اراد ان يكفل بنفسه رجلا على انه ان لم يوفه في يوم كذا فالمال الذي على المكفول به وهو كذا وكذا عليه واراد ان يتوثق من المكفول به يرهق يكون في يده : قال الرهن بالكفالة في النفس لا يجوز . قلت فما الحيلة في هذا حتى يجوز ان يكون الرهن في يدي الكفيل : قال الحيلة في ذلك انه

يضمن الكفيلُ المَالَ والنفس على انه اذا دفعه اليه في كذا وكذا فهو بريء من المَالَ والنفس ويرتفع بالمال الذي ضمنه عن المطلوب رهنًا يكون الرهن في يده فيجوز الرهن على ذلك . قلت فرجل ضمن عن رجلٍ دركا في دار باعها فاراد الضامن ان يأخذ رهنًا من البائع فيكون في يديه ان لزمه بسبب هذا الضمان شيء : قال الرهن لا يجوز في الدرك لانه ليس بمالٍ لزم الساعة فيجوز الرهن به ولكن الكفيل يجوز في الدرك . قلت فما الحيلة حتى يجوز الرهن في ذلك . قال فان اقرَّ البائع انه باع هذه الدار وليست له ولا لسان فيها حتى وانه امرٌ هذا الضمين ليضمن عنه الدرك لمشتري في هذه الدار وانه قد رهن هذا الضمين بضمانه رهنًا وهو كذا وكذا ودفعه اليه وقبض منه الضمين فاذا اقرَّ بذلك جاز الرهن وفيه بعض ما فيه من الكذب . قلت فرجل ادعى على رجل بالف درهم والمدعى عليه لا يجحد ذلك فاعطاه كفيلاً بنفسه على انه ان لم يوف به يوم كذا فللطالب على الكفيل الف درهم . قال هذا جائز في قول ابي حنيفة واما غيره من اصحابنا فانه قال الكفالة بالنفس ثابتة فان لم يوف به في اليوم الذي اشترطه لم يلزمه شيء من المَالَ . قلت فما الحيلة حتى يجوز ذلك في قول ابي حنيفة وغيره . قال الحيلة في ذلك ان يقرَّ الكفيل ان للمدعي علي المدعى عليه الف درهم ثم يضمن فيقول انا كفيل لك بنفسى فلان فان لم يوفك به يوم كذا وكذا فالالف التي لك عليه هي علي فاذا قال هذا جاز الضمان على هذا ولزم . قلت ارايت رجلاً ادعى عبداً في يدي رجل فاخذ به كفيلاً بنفسه وبنفس العبد فقات العبد واقام المدعي البيعة ان العبد عبده . قال فعلى الكفيل قيمة العبد في قول اصحابنا . قلت فلم ضمنه قيمته وقد مات ولم يكن هذا بمنزلة الحر اذا كفل رجل بنفسى رجل حر فقات المكفول به ان الكفالة تبطل . قال العبد مالٌ فلذلك لم يكن بمنزلة الحر . قلت فهل يبطل هذا عند اصحابنا . قال لست آمن ان يبطل ذلك غيرنا . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يلزمه ويجوز في قولنا وقول اصحابنا وغيرهم . قال الحيلة في ذلك ان يأخذ الطالب من المطلوب كفيلاً بنفسه وبنفس العبد وكفيلاً للمطلوب في خصومة الطالب في هذه الدعوى ضامناً ما وجب له على المطلوب بسبب هذا العبد فاذا ضمن على هذا لزم الضمان في ذلك . قلت ارايت رجلاً كفل بنفسى رجل الى رأس الشهر . قال الكفالة بالنفس جائزة فان مضى رأس الشهر ولم يدفعه اليه فان الكفالة بالنفس على حاملها لا يبرأ منها الكفيل حتى يدفع المكفول به الى المكفول له في قول اصحابنا . واما غير اصحابنا فانه يقول يبرأ الكفيل اذا مضى رأس الشهر . قلت فكيف الوجه حتى تكون الكفالة عليه - في دفعه . قال يكفل به فيقول قد كفلت لك بنفسى الى رأس الشهر فان لم ادفعه اليك رأس الشهر فكفالتك بنفسى علي

حين ادفنه اليك بعد رأس الشهر فاذا قال هذا لم يبرأ الكفيل حتى يدفعه . قالت فان
 اراد الكفيل ان يبرأ عند رأس الشهر في قول اصحابنا وقول غيرهم قال بشرط . في
 الكفالة فيقول قد كفلت لك بنفس فلان الى غرة شهر كذا فاذا مضى رأس الشهر
 فانا بريء من هذه الكفالة فاذا كفل على هذا برئ عند رأس الشهر . قلت ارايت
 قوله كفلت لك بنفس فلان الى رأس الشهر هل للطالب ان يأخذ الكفيل بنفس فلان
 المطلوب قبل رأس الشهر : قال لا وهذا اجل الكفالة في قول اصحابنا . وقد روي عن
 الحسن بن زياد انه قال اذا كفل بنفس رجل الى رأس الشهر فليس هذا تأجيلاً ولكنه
 كما قال قد كفلت لك بنفسه ما بين هذا اليوم ورأس الشهر فانما الكفالة عليه الى رأس
 الشهر وقال ليس هذا بمنزلة المال اذا قال قد ضمننت لك الالف درهم التي لك على فلان
 الى رأس هذا الشهر فهذا اجل في المال وليس باجل في كفالة النفس . قال فاذا
 مضت الحيلة التي اهل فيها الهلال وذلك اليوم فغابت الشمس برئ الكفيل . قلت ارايت
 رجلاً له على رجل مال فاعطاه المطلوب ضميناً بهذا المال قال يوفى المال على المطلوب
 وعلى الضمين وللطالب ان يأخذهما بذلك جميعاً ويأخذ ايهما شاء في قول اصحابنا وقال
 بعض الفقهاء الضمان مثل الحوالة وليس للطالب ان يأخذ الذي عليه اصل المال . قلت
 فما الحيلة حتى يكون له ان يأخذ ايهما شاء في القولين جميعاً قال ان يضمن هذا الضمين
 في المال عن المطلوب على ان كل واحد منهما ضامن عن صاحبه بذلك وعلى ان له ان
 يأخذ بجميع هذا المال ايهما شاء فاذا ضمنه على هذا كان له ان يأخذ بذلك ايهما شاء .
 ٣ قالت ارايت رجلاً له على رجل مال حال وله ضمين فتوارى الرجل الذي عليه
 الدين وقال لا اظهر او يؤجلني بهذا المال والطالب بكرة ان يضيق على الضمين كيف
 الحيلة في ذلك حتى يؤجله بهذا المال حتى يظهر فاذا ظهر اخذه به : قال الحيلة في ذلك ان
 كان الطالب يثق بالضمين ان يقربانه قد قبض المال من الضمين ويشهد له بذلك
 شهود عدول ويوقفهم على هذا الوفق الذي يشهد فيه ثم يشهد بعد ذلك للمطلوب بانه
 قد اجله فاذا ظهر كان للضمين ان يطالبه بالمال باقرار الطالب له قبض المال منه فلا
 يجوز التأجيل اي لا يجوز تأجيل الطالب اياه بما اجله به . اقراره قبض المال من
 الضمين . قلت فان لم يكن له بالمال ضمين ما الحيلة في ذلك قال اذا سأل له المطلوب
 التأجيل قال على يمين لا اوجل حتى آخذ منه كفيلاً بهذا المال ثم يقول فانا اجي برجل
 من قبلي يضمن لي عنه هذا المال بقدر ما اخرج من يميني ثم يجيء برجل من قبله يثق به
 ٣ من هنا الى آخر الباب ساقط من بعض النسخ هنا ومذكور في باب الوصية
 والصواب ذكره هنا

تشهد المطلوب بأنه قد امره ان يضمن لفلان عنه هذا المال الذي له عليه وهو كذا وكذا وانه قد ضمن لفلان بن فلان عنه بامره فاذا توثق الطالب من ذلك اشهد للضمين بأنه قد قبض المال ثم اشهد بعد ذلك انه قد اجل المطلوب الى وقت كذا وكذا فلا يلزمه التأجيل ومتى ظهر اخذه الضمين بالمال والله سبحانه اعلم

❦ باب الوصية والوصي ❦

قلت ارأيت رجلاً جعل رجلاً وصيه فيما له بالكوفة وجعل فلاناً وصيه فيما له بالبصرة وفلاناً فيما له ببغداد قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه هؤلاء كلهم اوصياء للميت في جميع تركاته في الكوفة والبصرة وبغداد وليس لواحد منهم ان يبيع شيئاً من تركته الميت ولا يشتري ولا يقبض ديناً الا ان يكونوا جميعاً وهذا قول زفر رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى كل واحد منهم وصي فيما اوصى به اليه خاصة . قلت فكيف الحيلة حتى يكونوا اوصياء جميعاً في جميع التركة في الاقاول كلها قال الحيلة في ذلك ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وينفذ امره فيها وفعله فاذا جعل الامر على هذا كان لكل واحد منهم ان يعمل في ذلك بما امره وجاز امره . قلت فان اراد الموصي ان يكون كل واحد منهم وصياً فيما يوصي به اليه خاصة ولا يدخل مع الآخر في شيء في الاقاول كلها قال يقول الوصي قد اوصيت الى فلان في مالي في بغداد خاصة دون مالي بسواها من البلدان والمواضع واوصيت الى فلان في مالي بالبصرة خاصة دون مالي بسواها من الامصار والبلدان وليس لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره فاذا قال هذا لم يكن لواحد منهم ان يدخل يده في شيء مما اوصى به الى غيره . قلت وكذلك اذا قال فلان وصي في قضاء ديني وفلان وصي في اقتضاء ديني وفلان وصي في انفاذ وصاياي وفلان وصي في ولدي والقيام بامورهم قال الاقاول في هذا مثل الاقاول فيما شرحنا من البلدان على ما فسرنا لك . قلت ارأيت رجلاً اراد ان يوصي الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته وفلان رجل آخر وصيه قال هذا جائز في قول اصحابنا رحمهم الله تعالى وبعض الفقهاء رضي الله عنهم لا يرى ذلك جائزاً . قلت فما الحيلة في ذلك حتى يجوز قال الحيلة في ذلك ان يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على انه ان لم يقبل واحد منهما هذه الوصية وقبلها الآخر فهو وصي وحده في جميع تركاتي . قلت ارأيت الرجل الذي اراد ان يقدمه اليس الآخر يكون وصياً معه قال بلى والله اعلم . قلت فكيف الحيلة حتى لا يكون الآخر وصياً ان قبل هذه الوصية قال يقول قد اوصيت الى فلان وفلان على انه ان قبل فلان فهو وصي خاصة في جميع تركاتي وليس الى فلان من وصيتي

شيء مع فلان وان لم يقبل فلان فلان وصي في تركاتي وليس الى فلان من وصيتي شيء
مع فلان وان لم يقبل فلان ايضاً فلان وصي في تركاتي فيكون الامر على ما قال .
قلت ارايت الرجل اذا اوصى بوصايا الى رجل ثم مكث زمناً ثم اوصى بوصايا الى
آخر فقال ما وصيان جميعاً وما اوصى به في الوصية الاولى وفي الوصية الثانية ثابت بنفذ
ذلك كله . قلت فان اراد ان ينفذ ما في الوصية الثانية ويميل به ويبطل ما في الوصية
الاولى كيف يكون الوجه في ذلك قال يشهدانه قد اوصى بهذه الوصية الثانية الى فلان هذا
وانه قد ابطل كل وصية كان قد اوصى بها قبل هذه الوصية واخرج كل وصي كان اوصى اليه
غير فلان هذا من وصيته ولم يجعل اليه من وصيته شيئاً وفلان هذا اوصى له في جميع تركاته خاصة
دون كل من كان اوصى اليه متقدماً . قلت ارايت الوصي اذا خاف بفساد القضاة ان يسأله عما
وصل اليه من تركه الميت ويسأله البيعة على ما انفذه من ذلك وما انفق على الورثة وما قضى
من الدين ولا يقبل قوله فيما يقبل فيه قول الوصي كيف الوجه في ذلك قال يكون غيره
يتولى تركه الميت ويقبض الدين ولا يقر بشيء ولا يشهد على نفسه بشيء . قلت في هذا
شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو قال يقول ما للورثة اي لورثة فلان في بدني الا
كذا وكذا ولا يقر انه باع شيئاً ولا قضى ديناً . قلت فان قال له القاضي احلف انه ما
وصل اليك من تركه الميت غير هذا الذي اقررت به ولا قضيت شيئاً من ماله قال اذا
كان مظلوماً فيما يحمل عليه وفيما بدعي عليه وكان قد يحمل في الوصية بما يجب لله عليه
فليحلف ويتصرف بيته على غير ما يستحلفه عليه ويقصد بالنية الى شيء ينوي انه لم يصل
اليه من تركه الميت متاع او شيء ما لم يكن في تركه الميت او جوهراً كذا او نوع من
انواع الامتعة مما لم يكن في تركه الميت فاذا حلف على هذا لم يكن عليه شيء . قلت فما
هذا الشيء الذي ينويه قال ينظر الى شيء من متاع الميت الذي بالعين او من متاع المند
او من متاع الروم مما لم يكن في تركه الميت فينوي ان ذلك المتاع لم يصل اليه هذا اذا
كان مظلوماً وان كان ظالماً لم يسعه ان يحلف على ذلك . قلت ارايت رجلاً له على
رجل دين فاراد ان بوصي لصاحبه المدين بماله عليه من الدين وله مال يخرج ذلك من
ثلثه ولم يأمن ان تجحد الورثة تركته ويرجعوا عليه بالثلثين قال الحيلة في ذلك ان
يشترى صاحب الدين ان لم يكن مريضاً من الرجل الذي عليه الدين ثوباً بتقدير الدين
على ان المشتري بالخيار في ذلك عشرين سنة او اقل من ذلك او اكثر على ما يريد
ويقبض الثوب فان مات الذي له الدين جاز البيع ولزمه الثمن وكان الثمن قصاصاً وان
شاء قال اشتريته منك بدني الذي لي عليك وهو كذا وكذا من سنة كذا وكذا اني ان
التي لي الى غرة شهر كذا من سنة كذا فلان مات ثم البيع وبري الغريم من الدين وان

اراد ان ينقض البيع ما دام حيا كان ذلك له ويكون دينه على حاله .
 قلت رجل دفع اليه اى الم رجل الف درم واوصى اليه ان يشتري بالالف
 عبداً ويعتقه عنه ويشهد له على ذلك ثم مات وقد صارت في ابدي ورثته من المال
 اضعاف الالف فاشترى الوصى بالالف عبداً واراد ان يعتقه عن الموصى يخاف الوصى ان
 يقول دفع المي فلان الف درم وامرني ان اشتري بها عبداً واعتقه عنه فنجحد الورثة
 ذلك وبأخذون الالف منه وكره ان يقول قد اعتقت هذا العبد عن فلان ولا يذكر
 المال فيكون ولاء العبد له ولا يكون ولاؤه لميت فاراد حيلة يعتق بها العبد ويكون
 ولاؤه لميت : قال الحيلة في ذلك ان يقر هذا الوصى ان رجلاً حرّاً من المسلمين جائز
 الامر اقر ان فلاناً اقلاني دفع اليه الف درم واوصى اليه ان يشتري له بها عبداً
 ويعتقه عنه وان الرجل الحر قبل من فلان ما اوصى له به من ذلك وقبض منه الالف
 درم ثم ان فلاناً الموصي توفي بعد ذلك وان الرجل الحر الذي اوصى اليه فلان اشترى
 بعد وفاة فلان عبداً رومياً يقال له فلان وهو هذا العبد واعتقه عن فلان الذي اوصى
 اليه فقد صار فلان الرومي حرّاً بالعتق الموصوف في هذا الكتاب عن فلان بن فلان
 فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاءه لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن
 فلان ويشهد على هذا الكتاب فيعتق العبد ويكسبون ولاؤه لميت الذي اوصى الى هذا
 الرجل الذي لم يشهد له . قلت فهل يكون لورثة الميت سبيل على المقر بهذا الاقرار وعلى
 العبد المعتق : قال لا سبيل لم على واحد منهما لان المقر لم يقل انه قبض من مال الميت
 ولا شيء منه فيلزمه ذلك ولم يصر العبد لميت من قبل ان اقرار هذا الوصى ان الرجل
 الحر الذي اشترى هذا العبد بالالف التي دفعها اليه الميت فلا يدخل العبد في ملك
 الميت بقوله انه اشتراه بالالف التي دفعها اليه الميت ولا بقوله ان الميت اوصى اليه ان
 يشتري بذلك عبداً ويعتقه عنه . قلت فما نقول ان امر هذا الوصى ان الميت اوصى
 اليه في صحته وصحة عقله وجواز من امره ان يشتري عبداً بعد موته بالف درم ويعتقه
 عنه ولم يدفع اليه الالف ولا قبضها من ماله بعد موته وانه قبل من فلان بن فلان ما
 اوصى به اليه مما ممي ووصف في هذا الكتاب ثم انه اشترى بعد ذلك من ماله عبداً
 بالف درم وهو فلان الرومي ليعتقه عن فلان وليرجع بالالف درم التي اشترى
 بها فلاناً من مال فلان ابن فلان وانه اعتق فلاناً العبد الرومي عن فلان ابن فلان على
 ما اوصى به اليه فقد صار فلان حرّاً عن فلان ولا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء
 فان ولاءه لمن يجب ذلك له من ورثة فلان بن فلان : قال هذا جائز . قلت فهل يكون
 لورثة الميت سبيل على الموصي اليه وعلى المعتق : قال لا سبيل لم على واحد منهما على

قبل انهما ان صدقا هذا الوصي فيما اقر به جاز العتق ووجب عليهم ان يؤدوا اليه الف درهم وكان الولاء لميت وان لم يصدقوه فيما اقر به فالعبد حر باقرار هذا المدعي بالوصية ولا شيء عليه لانه لم يقر بانه قبض من . . . البت ولا من ماله شيئا . قلت ارايت رجلا باع دارا له من رجل آخر ودفعها اليه فلم يقبضها منه المشتري حتى باعها البائع من رجل آخر ودفعها اليه قال قد اثم البائع ودخل فيما لا يحل له ولا يسمعه حين باعها من الآخر . قلت فان طالب المشتري الاول المشتري الثاني بالدار واراد المشتري الثاني ان تسلم له الدار وسأل المشتري الاول ان يصنع له عنها فاجابه الى ذلك ما الحيلة في ذلك : قال ان اقر المشتري الاول ان البائع كان باعه هذه الدار ولم يقبضها منه حتى سأل البائع ان يقبله البيع فيها فاقاله وكتب بذلك كتابا واشهد عليه . قال هذا جائز ولا يكون للمشتري الاول على الدار سبيل ولكن للبائع ان يأخذ الدار من المشتري الثاني لان المشتري الاول انما اقر بالاقالة بعد بيع البائع اياها من المشتري الثاني فلواراد المشتري الثاني ان لا يرجع عليه البائع فيها : قال ان اقر البائع ان المشتري الاول كان اقاله البيع فيها قبل ان يبيعها من المشتري الثاني فافتراره بذلك جائز دلي نفسه ولا يكون له على الدار سبيل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

❀ باب الطلاق ❀

قلت ارايت رجلا قال لامرأته انت طالق ثلاثا ان وطنتك : قال هو مول منها فان وطئها وقعت عليه ثلاث تطليقات ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان تركها اربعة اشهر لا يطؤها بانت بتطليقة بائنة . قلت فما نقول ان اقتضت عدتها ثم تزوجها نكاحا فاسدا فوطئها بعد ما تزوجها بنير شهود : قال اكراه ان يطأها في النكاح الفاسد وان هو وطئها لم يقع عليها الطلاق الذي حلف به الا تلك التطليقة التي بانت بها ولم يحنث في البين من قبل انه وطئها في حال لا يتبع عليها طلاقها . قلت فان تزوجها بعد وطئه اياها نكاحا صحيحا : قال تكون امرأته باقية على تطليقتين . قلت فما الذي يجب لها عليه بوطئه اياها : قال عليه الاقل بما سمى لما من الصداق ومن مهر مثلها . قلت فما نقول في هذا الوطئ الذي كان منه : قال هو وطء حرام الا انه لا حد فيه من قبل الشبهة التي فيه فان حملت من هذا الوطئ فجاءت بولد لزمه نسبه وكان الولد ولده . قلت فان وقعت عليها تطليقة بالا بلاء ثم اعتدت واقتضت عدتها ايسر له وطئها ان تزوجها نكاحا فاسدا فقد زعمت ان هذا الوطء حرام ولكن لا حد فيه عليه : قال نعم والله تعالى اعلم

❀ باب النكاح الفاسد ❀

❀ م ١٤ ❀

قلت فما النكاح الفاسد : قال يزوجها بشهادة عهدين او بشهادة صبيين او بشهادة
 ذميين فهذا نكاح فاسد لا يلزم فيه الطلاق الذي كان حلف به لان هذا نكاح بغير
 شهود وهو فاسد . قلت فما نقول ان زوجها وليها بغير امرها بشهود من الزوج الذي كان
 حلف ان لا يعاها فدخل الزوج فوطئها وهي لا تعلم بان وليها زوجها منه فلم تمتنع من
 وطئه ابائها هل يكون تركها اياه يطؤها اجازة للنكاح : قال لا يكون اجازة للنكاح لم
 تعلم ولا يقع عليها بهذا الوطئ الطلاق بان زوجها الولي بغير امرها بعد انقضاء عدتها
 بشهادة شهود . قلت فما نقول ان كانت لما وقعت عليها تطليقة بالابلاء ثم زوجها الولي
 منه بغير امرها قبل ان تنقضي عدتها فدخل بها الزوج فوطئها ولم تعلم ان وليها قد زوجها
 منه ولم تمتنع عليه من الوطئ هل يقع عليها تمام الثلاث تطليقات : قال نعم يقع عليها تمام
 التطليقات ولا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره الا ترى انه لو وطئها في العدة من غير ان
 يزوجه الولي ابائها انها تطلق تمام الثلاث تطليقات وهي كرجل قال لامرأته انت طالق
 ثلاثاً ان دخلت هذه الدار ثم طلقها واحدة على جعل ثم دخل الدار وهي في العدة فانه
 يقع عليها باقي الطلاق حتى تبين بثلاث تطليقات وكذلك المسئلة التي قبل هذا والله اعلم
 بالصواب

باب من الوصايا ايضاً

قلت ارايت رجلاً اوصى الى رجل ولم يشهد بالوصية ودفع اليه ماله وقال له
 لفلان بن فلان علي كذا وكذا ولفلان كذا ولفلان كذا فادفع ذلك اليهم بعد وفاتي
 او قال قد اوصيت لفلان بكذا ولفلان بكذا فادفع اليهم شيئاً من ذلك من هذا المال
 الذي دفعته اليك ولم يشهد له على ذلك ثم مات فجاء الغرماء والموصي لم الى هذا الرجل
 الذي قبض المال فسأوه ان يدفع اليهم ما اقر لهم به من المال اوصاه الموصي لم ان يدفع
 اليهم ما اقر لهم به فكره الرجل ان يدفع ذلك اليهم وهو يكره دفع ذلك من مال الميت
 فتطالبه الورثة بالمال وكره ايضاً الغرماء والموصي لم ان يقرؤا بانهم قبضوا ذلك من هذا
 الرجل من مال فلان : قال الحيلة في ذلك ان يكتب كل غريم كتاباً فيقول الغريم
 هذا كتاب لفلان ابن فلان كتبه له فلان واقر له بجميع ما فيه واشهد له على نفسه
 بذلك شهوداً سموا آخر هذا الكتاب اني ذكرت لك ان لي على فلان بن فلان مالا مبلغه كذا
 وكذا ديناراً وان فلاناً توفي ووصى بالثلث من ماله واني سألتك ان تدفع الى جميع الذي
 ذكرت لك انه لي على فلان من هذا المال المسمى في هذا الكتاب على ان فلاناً يرى من
 ذلك وعلى اني ضامن لجميع الذي بدركك من دركها عن فلان او واحد من ورثته في
 ذلك من درك من قبلي وبسبي اني اخلص فلاناً من ورثته من جميع ذلك واسلمه منه او ارد
 عليك بقدر الذي يلزمك ويحب علي ربه عليك فاجبني الى جميع الذي سألتك بما

قصة : قال لاحت عليه في ذلك وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها في مسجد الجامع على ما ادعت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها في دار فلان على مائة دينار . قلت ارايت ان كانت قبضت منه نصف المهر او قبض ذلك لما الولي ثم انكرت وارادت استخلافاً وادعت المائة دينار : قال يقر لها بما بقي لها عليه . قلت فكيف يحلف لما قال بنوي انه لم يتزوجها على المائة دينار على ما فسرت لك . قلت اليس يستخلفه القاضي على انه يحلف بالله ما تزوجها على المائة دينار وانك تزوجتها على خمسين ديناراً : قال بلى . قلت وكيف قال بنوي انه تزوجها على هذه الخمسين الدينار التي اقر بها وعلى الخمسين الدينار التي قبضتها او التي قبضت لها فلا يكون عليه في يمينه شيء . قلت ارايت ان كان تزوجها مرة على خمسين ديناراً واشهد ثم اظهر المائة دينار بعد ذلك : قال المهر الذي عقده اولاً على خمسين ديناراً . قلت وان ادعت المرأة المائة الدينار التي كانت في العلانية واستخلفته على ذلك : قال يحلف انه لم يتزوجها على مائة دينار يعني النكاح السر الذي عقده اولاً والله اعلم . قلت وكذلك ان نوى انه لم يتزوجها اليوم على مائة دينار او بالكوفة او في بلد من البلدان او في يوم قصده غير اليوم الذي كان تزوجها فيه . قال نعم له يمينه في ذلك وكذلك ان نوى شهراً من الشهور بيمينه غير الشهر الذي كان تزوجها فيه : قال لاحت عليه في ذلك . قلت فرجلٌ طلق امراته ثلاثاً وجمد ذلك واراد المقام معها : قال تجرده النكاح ولا تقول كنت امراته وطلقني فانها ان اقرت بهذا وادعت الطلاق الزمها الحاكم النكاح وكلفها ان تأتي بينة على ما تدعي من الطلاق . قلت فان كان لها منه ولد فقال لها كم استخلفها بالله ما هي امراتي وما هذا ابني منها وهو ظالم في دهواه انها امراته بالحيلة لها في هذا اليمين : قال ان كان يحملها على التجور فتخلف له فاذا قال القاضي قولي والله قالت هو الله ومرت في اليمين لم يكن عليها شيء في ذلك . قلت ارايت ان كان الزوج طلقها ثلاثاً ثم تزوجت زوجاً غيره فدخل بها وانهت عنها منه ثم رجعت اليه فتزوجها ثم ادعت عليه انه طلقها ثلاثاً وارادت بذلك الطلاق الذي قد كان وقد منه الى فاض ان يستخلفه انه ما طلقها ثلاثاً والا تستخلف بالله ما هي طالق منك ثلاثاً على ما ادعت : قال يحلف لها بالله ما طلق ثلاثاً على ما ادعت وبنوي في هذا النكاح اخيراً فتكون له يمينه ولا يأتى في يمينه . قلت ارايت رجلاً كان لرجل عليه مالٌ بينة فقبضه منه ولم يشهد عليه بقبض ذلك او كان تزوج امرأة على مائة دينار وقد اوفاهها المائة الدينار ولم يشهد عليها او كان دفع ذلك الى وليها ولم يشهد عليه ثم طالبت المرأة بذلك او طالبت ذلك الرجل بالنال وارادت المرأة احلافه على ذلك واراد الرجل ان يحلفه على يمين وهو ظالم فيها قال اذا استخلفه القاضي وقال له قل والله قال هو الله ويدغم قوله هو الله حتى لا يفهم القاضي قوله هو الله وكذلك

كل يمين يستحلف عليها بالله وهو مظلوم في ذلك فية ل هو الله ويدغم قوله ويمض في يمينه على هذا فانه لا اثم عليه . قلت وكذلك رجل له على رجل مال الى اجل وطالبه به قبل الاجل فاراد احلافه على ذلك : قال اذا قال القاضي قل والله العظيم الذي لا اله هو قال هو الله الذي لا اله الا هو حتى يتم اليمين على هذا فاذا فعل هذا لم تكن هذه يميناً لانه انما يقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والاهادة فهذه ليست يمين يجب عليه فيها ما اثم ان شاء الله تعالى

❦ باب البيع والشراء ❦

قلت فرجل قال ان بنت عدي هذا فهو ر^٢ : قال ان باعه لم يقع عليه عتق لانه قال ان بعته فهو ر^٢ فوقع العتق عليه بعد بيعه وبعد خروجه من ملكه فلذلك لم يعنى . قلت فما نقول ان باعه بيعاً فاسداً او باعه على انه بالخيار : قال يعنى فان باعه البيع الفاسد وهو في يد المشتري قال لا يعنى والله تعالى اعلم . قلت ارايت رجلاً اشترى من رجل داراً او ضيعة او غير ذلك ثم انتقض البيع الذي بينها باقالة او غير ذلك ثم ان البائع ادعى على المشتري انه اشترى منه ذلك وقدمه الى قاض يرى ان يستحلفه بالله ما اشترى من ذلك منه والبائع ظالم له في هذه الدعوى : قال يحلف بالله ما اشترى منه هذه الضيعة وبنوي انه لم يشترها باليمن او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان غير البلد الذي وقع العقد بينه وبينه فيها . قلت وكذلك ان حلف بالله انه لم يشتر ذلك منه في شهر رمضان او شهر من الشهور غير الشهر الذي كان اشترها منه فيه . قال نعم . قلت وكذلك ان حلف انه لم يشترها منه في يوم عيد الاضحى او يرم الفطر او في يوم من الايام غير اليوم الذي كان اشترها منه فيه . قال نعم اذا قصده ونراه وهو مظلوم فلا اثم عليه في ذلك . قلت ارايت ان كان المشتري هو الذي ادعى على البائع هذا البيع الذي كان قد انتقض وهو ظالم للبائع في دعواه وقدمه الى قاض يرى استحلافه بالله ما بعته منه هذا الشيء الذي يدعيه . قال يحلف له بالله وبنوي انه لم يبعه ذلك ايضاً في بلد من البلدان وله ان ينوي في ذلك ما كان للمشتري ان ينويه في يمينه على ما فسرنا لك . قلت فرجل باع من رجل جارية بمائة دينار وتبرأ اليه من عيوبها فجاء المشتري بعد ذلك يريد ان يردها اليه بعيب وليس للبائع بينة على البراءة من العيوب ولبى بأمن ان يقر انه باع الجارية منه ان يردها عليه بالعيب الذي بها . قال ان قال ما بعته هذه الجارية ونوي انه ما باعها في المسجد الحرام او في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم او في مسجد الجامع او في بلد من البلدان فواء وقصده غير البلد الذي كان باعها فيه فلا يآثم بذلك . قلت فرجل حلف بالطلاق انه لا يبيع هذه الجارية بمائة دينار حتى تزاد واحتاج الى بيعها

وليس يجد الزيادة التي حلف عليها . قال ان باعها بتسعين ديناراً لم يكن عليه في يمينه شيء ولم يحنث . قلت فان باعها بتسعين ديناراً ومائة درهم قال لا يحنث في ذلك . قلت وكذلك ان باعها ايضاً بتسعين ديناراً و ثوباً او عبداً او عرساً من العروس . قال لا يحنث الا ان يبيعها بمائة دينار . قلت وكذلك ان باعها بتسعين ديناراً وكرحطة . قال نعم لا يحنث في يمينه . قلت فرجل - لف لا يبيع هذه الجارية من فلان ثم اراد يبيعها منه ما الحيلة في ذلك . قال ان باعها منه ومن غيره لم يحنث . قلت فان باعه تسعة وتسعين سهماً منها ووهب له السهم الباقي قال لا يحنث في يمينه ايضاً . قلت فان باعها من رجل اشتراها للمحلف عليه قال لا يحنث . قلت فان باعها رجل من المحلف عليه بغير امر الحالف ثم اجاز الحالف البيع . قال يجوز البيع ولا يحنث في يمينه . قلت فان قال عبدي هذا حر ان بعته . قال لا يعتق العبد من قبل ان يعتق انما وقع بعد خروجه من ملكه ولا يعتق العبد بهذا القول . قلت فرجل حلف ان لا يبيع جاريته هذه فباعها بيعاً فاسداً . قال ان كانت في يديه حين باعها حنث في يمينه وعنت فان كان دفعها الى المشتري قبل ان يبيعها وقبضها المشتري ثم باعها منه بيعاً فاسداً لم يعتق من قبل ان البيع وقع عليها وقد خرجت من ملكه فصارت للمشتري فلم يعتق قلت فان حلف ان لا يبيعها فباعها على انه باختيار ثلاثة ايام قال يعتق لانها في ملكه . قلت فرجل قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ان اراد ان يشتريه ما الحيلة له في ذلك حتى لا يحنث في يمينه . قال الحيلة له في ذلك ان يشتريه شراء فاسداً وهو في يدي البائع لم يقبضه منه حنث في يمينه وليس العبد في ملكه وسقط اليمين ولم يعتق ثم يشتريه بعد ذلك شراء صحيحاً فلا يلزمه فيه حنث . قال فان اشتراه على ان البائع فيه باختيار ثلاثة ايام ثم ناقضه البيع فيه ثم اشتراه بعد ذلك شراء مستقبلاً لم يلزمه فيه حنث ولم يعتق العبد من قبل انه انما يلزمه الحنث فيه حين اشتراه على ان البائع باختيار وليس هو في وقت الخيار في ملكه . قلت فان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً ثم وهب له البائع السهم الباقي . قال لا يحنث ولا يعتق العبد . قلت فان حلف ان لا يشتري هذه الدار ثم اراد شراءها قال ان امر غيره فاشتراها لم يحنث في يمينه وان اشتراها هو وآخر معه اما ابنه او زوجته او امرأة من يثنى بها لم يحنث . قلت فما نقول ان اشترى منه تسعة وتسعين سهماً من مائة سهم وافرله بالسهم الباقي انه صار له يحق عرفه له . قال تصير الدار له ولا يحنث في يمينه . قلت فما معنى هذا السهم الذي اقر به قال يحمله على سبيل الهبة لانا لو حملناه على الهبة لا بطلنا فيه الهبة من قبل ان الهبة لا تجوز فيه اذ الدار مما تنقسم . قلت فرجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان ملكت هذه الدار فما الحيلة في ذلك ان اراد شراءها . قال

الحيلة في ذلك ان يطلق امراته تطليقة واحدة ثم انه يتركها حتى تنقضي عدتها ثم يشتري الدار ثم يزوج المرأة التي كان طلقها بعد ما اشترى الدار ولا يقع على امراته الا التطليقة التي كان طلقها . قلت وكذلك ان كان حلف بمنى ماله ان ملك هذه الدار فاراد الحيلة في ان يملكها قال يبيع ماله من يثق به فاذا وجب البيع عمل في ملك الدار حتى يملكها اما بشراء واما بغيره ثم يستقبل البيع في ماله وصارت الدار في ملكه . قلت فان اشترى منه ذمة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لزوجه بامرهما : قال لا يحث لان تلك الدار كلها ليست له . قلت وكذلك ان اشترى السهم الباقي لولده الصغير لم يحث ايضاً . قلت وان اشترى ذلك السهم لابن له كبير ايضاً لم يحث . قلت ارايت رجلاً له على غريم مائة درهم تخلف ان لا يأخذ ما له عليه اليوم الا جملة واحدة فاخذ منه ما له عليه في ذلك اليوم فوجد فيها درهماً مستوفاً فاستبدله منه : فقال ان استبدله منه في ذلك اليوم حث وان استبدله من الغد لم يحث . قلت فان لم يستبدله منه اصلاً وتجاوز عنه فيه ولم يرض فيه ان يبدله : قال لا يحث من قبل انه الدرهم المستوفى الذي كان وجده في الدراهم والله اعلم . قلت الرجل يحلف على امراته ان لاتأكل من كسبه ولا تأكل من كده بالطلاق فاراد الحيلة في ذلك ما الحيلة فيه : قال انه ينظر كلما كسب من شيء جاء به فوجهه لغيره اما لولده او بعض من يثق به ويقبل الموهوب له الهبة ويقبضها وينفق الموهوب له ما وهب له فذا كل امرأته منه ولا يكون عليه في ذلك حث ما ابدأ . قلت فان وهب ما كسب لامرأته التي حلف عليها فقبضت الهبة وقبضت ذلك منه فانفقته واكملت ذلك منه واكمل الزوج منها : قال لا يحث لان ذلك قد صار كسباً لما حين وهب ذلك لها . قلت وكذلك لو حلف بالطلاق ثلاثاً لا تأكل من كده ففعل مثل ذلك هل يحث . قال لا يحث في ذلك . قلت فهل في هذا شيء غير هذا قال نعم . قلت وما هو . قال ان نظر الى ما كسب فاشترى به من امراته شيئاً ودفعه اليها فانفق منه لم يحث في يمينه . قلت فان طلقها تطليقة وتركها حتى تنقضي عدتها فلم يقربها ولم تأكل من كده ولا كسبه فاذا اكلت من كده وكسبه بعد انقضاء عدتها ثم تزوجها بعد اكلها تزويجاً مستقبلاً لم يحث في ذلك اليمين حثاً يقع عليها بالطلاق الذي يحلف به من قبل انها اكلت من كده ومن كسبه بعد ان خرجت من العدة وليست بامرته ايضاً . قلت وان استأجر منها ثوباً او شيئاً غير ذلك مشاهرة كل شهر بشيء مسمى او بموئنه كل يوم كذا وكذا فيلزمه الكري على ما قد اكرت في كل ما جاء بشيء من كده او كسبه دفعه اليها من كراه الشيء الذي قد اكراه منها ثم تنفق ويأكل الرجل وحياله معها فلا يحث في يمينه والله تعالى نسا له ان يوثقها الى الصواب

باب اليمين في الكسوة

قلت أرايت رجلاً حلف على امراته بالطق ثلاثاً ان لا يكسوها فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يهب لها دراهم ويقول لما اكتسى بها فانه لا يبحث في يمينه وكذلك ان وهب دنائير وقال اكتسى بها فانه لا يبحث اذا كان فيما مغي بقطع لها الكسوة كما يقطع الناس لنسائهم وعياله وان كان ممن يدفع لنسائه ثمن كسوتهم ليكسوها بهام فانه يبحث في يمينه اذا دفع اليها دراهم لتكسوه واذا وهب اليها دراهم قبضتها واشترت بها كسوة لم يبحث في يمينه . قلت وكذلك ان فضاها دراهم من مهرها فاشترت بها كسوة لم يبحث . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم . قلت وما هو . قال ان اشترت المرأة ثياباً من بزاز ثم ان الزوج قضى عنها للبزاز ثمن ذلك الثوب لم يبحث في يمينه . قلت وان اخذت المرأة من مال زوجها شيئاً فاكسيت به بغير امره لم يبحث في يمينه . قلت فان باعها متاعاً لكسوتها فاكسيت . قال لا يبحث . قلت وان باعته امرأة ثوباً يساوي عشرة دراهم بمائة درهم فاكسيت بالمائة لم يبحث في يمينه . قلت وان اشترى متاعاً لا يصلح لكسوتها فوهبه لولدها فاخذته فاكسيت لم يبحث فان وهبه لبعض اهله فوهبه الموهوب له للمرأة وقبضته فاكسيت به لم يبحث . قلت وكذلك ان كانت اليمين على ولده او على احد من قراباته او من عياله . قال فالامر فيها وفي غيرها سواء وهو على ما وصفت لك والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

باب في اليمين في النفقة

قلت أرايت رجلاً حلف على امراته بالطلاق ثلاثاً ان لا ينفق عليها او حلف ان لا ينفق على والديه او على ذي رحم محرم منه ما الحيلة له في ان ينفق على المحلوف عليه . قال ابو بكر ان حلف ووهب للمحلوف عليه مالا وقبضه منه وانفق المحلوف عليه من ذلك المال على نفسه لم يبحث في يمينه الحالف عليه . قال وان اقترض الحالف للمحلوف عليه مالا فانفق المحلوف عليه من ذلك المال على نفسه لم يبحث الحالف . قال وان اشترى الحالف من المحلوف عليه ثوباً او عرضاً من العروض وزاد في ثمن ذلك العرض على ما يساوي مالا كثيراً وقبض المالك فانفق منه المحلوف عليه لم يبحث في يمينه . قال وكذلك ان استأجر الحالف من المحلوف عليه ثوباً او شيئاً باجر كثير ودفع اليه الاجر فكان ينفق منه لم يبحث الحالف في يمينه . قال وان كان للحالف مال يستغله فوهب المحلوف عليه داراً او حانوتاً فاستغله المحلوف عليه وانفق منه على نفسه لم يبحث الحالف في يمينه . قال وان كره الحالف ان يهب ذلك للمحلوف عليه فاجتد ذلك منه باجر قليل وقبضه المحلوف عليه فاجره من غيره فاستغله من اجره ما ينفق لم

يبحث هذا الخالف . قلت فان كان هذا رجلاً كان ينفق في منزله وبأكل المحلوف عليه في منزل الخالف . كاحد العيال فاراد ان يكون الامر على ما كان . قال ان كان حائلاً بالطلاق ثلاثاً فالحيلة ان يطلق امراته تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ولا يقربها ولا يأكل المحلوف عليه من مال الخالف ولا ينفق عليه شيئاً حتى تنقضي عدة المرأة فاذا انقضت عدتها انفق الخالف على المحلوف عليه كما كان ينفق عليه قبل ان يخلف عليه فيبحث وليست المرأة امراته ولا يقع عليها الطلاق ثم يتزوجها بشاهدين ومهر يحدد لها فتصير امراته وتسقط اليمين . قلت ارايت ان كان ممن طلق امراته تطليقتين قبل هذا اليمين ولم يمكنه ان يطلقها واحدة فبين ثلاث تطليقات ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فهل له حيلة في يمينه هذه . قال ان استأجرته امراته في كل سنة بكذا وكذا ان يتجر لها في تجارة بعينها او في اي التجارات شاءت فيكون كسبه لها ويكون له عليها اجرة الذي استأجرته به وتأخذ كسبه فتنفق عليه وعلى نفسها فهذا جائز ولا يبحث في يمينه . قلت فما نقول ان كان الرجل صانعاً يده مثل صباغ او خياط او غير ذلك من الصناعات : قال استأجرته على ان يعمل لها مشاعرة ويتقيد العمل في كل شهر باجر معلوم : قال هذا جائز ويكون الكسب لها ويكون له عليها الذي استأجرته به وتنفق المرأة كسب الرجل ولا يكون هو المنفق ولا يبحث . قلت ان كان هذا الرجل انما يجازي ان لا ينفق على اولاده وم صغار فخاف المرأة ان تطالبه بالنفقة عليهم قال فالوجه في ذلك ان يعمل ببعض هذه الوجوه الذي فسرتهما والله تعالى اعلم

❖ باب في اليمين على المساكنة والدخول والخروج ❖

قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن رجلاً أله حيلة في المساكنة : قال ان سكن كل واحد منهما في مقصورة في دار واحدة لم يبحث الخالف . قلت ارايت رجلين كانا ساكنين في دار فخلف احدهما ان لا يسكن الآخر وله متاع ومربية فخاف ان يتناول اشتغاله فيلزمه شيء في يمينه فما الحيلة في ذلك : قال الحيلة ان يخرج وعياله ويبيع ذلك بمن يثق به فان تركه المشتري في الدار لم يبحث الخالف في يمينه . قلت ارايت ان كان المتاع لزوجه وقد حلف ان لا يسكن انساناً فامتنعت المرأة من التحول معه : قال اذا تحول ومن يمكنه ان يحوله من عياله وجوئل ما كان له خاصة فليس عليه حث في يمينه ان امتنعت امراته من التحول معه اي لم يبحث الخالف في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن دار فلان ما الحيلة : قال ان باع صاحب الدار من داره هذه سهماً من الف سهم من ابن له او بمن يثق به فسكن الخالف بعد ذلك في هذه الدار لم يبحث

لي يمينه . قلت وكذلك ارحلف ان لا يسكن في هذه الدار مادامت ائفان فاعرج فلان ذلك سهمًا
 من الف سهم من هذه الدار من ملكه فسكن الحالف بعد ذلك هذه الدار لم يحنث . قلت
 ارايت رجلاً حلف ان لا يسكن هذه الدار او البيت او هذا الحانوت : قال ان هدم هذا
 البيت ثم بني ثم سكنه الحالف بعد ذلك لم يحنث في يمينه . قلت فان حلف ان لا يسكن
 هذه الدار : قال ان منعه مانع من التحول منها فلم يمكنه التحول لم يحنث في يمينه . قلت
 ارايت رجلاً حلف ان لا يدخل بغداد الا عابر سبيل ما الحيلة في ذلك . قال ان كان
 الحالف بناحية الموصل افتاه الملقى ان يقصد الى المدائن فيكون مره ببغداد عابر سبيل
 ويقول الملقى لبعض من مع هذا المستنقى اذا صار الحالف الى بغداد وهو يريد ان يمر فيها
 حتى يسير الى المدائن امره بالمقام فيها ولا يعلم هذا حتى يعبر دخوله الى بغداد ليكون دخوله
 الى بغداد على ما حلف عابر سبيل وان كان الحالف بناحية البصرة او اوسط قصد بخروجه
 يريد الموصل ويدخل بغداد عابر سبيل ثم يقول له الذي معه اقم ببغداد فاذا اقام على
 هذا الوجه لم يحنث في يمينه . قلت ارايت رجلين حلف كل واحد منهما ان لا يدخل
 هذه الدار قبل صاحبه كيف الحيلة حتى يدخل ولا يحنث كل واحد منهما . قال الحيلة
 في ذلك ان يدخل جميعاً معاً لا يسبق احدهما صاحبه بالدخول فانه اذا دخلا جميعاً لم
 يحنث كل واحد منهما . قلت وكذلك ان حلف كل واحد منهما ان لا يبدأ صاحبه
 بكلام : قال ان تكلم جميعاً معاً يكلم كل واحد منهما صاحبه او كان الكلام منهما جميعاً معاً
 لم يسبق واحد منهما صاحبه لم يحنث واحد منهما في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان
 لا يدخل دار فلان : قال ان حمل فادخل كرهاً ولا يطاوع من يحمله لم يحنث في يمينه
 والله اعلم . قلت فرجل حلف على امرائه ان لا تدخل على ايها او على امها او على احد
 غيرها : قال الحيلة في ذلك ان تدخل المرأة الى اوضع الذبيبة تريد ثم يجيئ المحلوف
 عليه ليدخل عليها ان كان اباه او غيره . قلت فان دخل المحلوف عليه عليها لم يحنث
 المحلوف : قال نعم لم يحنث . قلت فرجل حلف على امرائه ان لا يخرج من منزله الا باذنه
 : قال هذه تحتاج الى ان يأتى الزوج اليها في كل مرة تخرج . قلت فما الحيلة في ذلك
 : قال الحيلة ان يقول لها قد اذنت لك ان تخرجي كلما شئت فاذا قال لها ذلك فخرجت ولم
 تستأذنه بعد ذلك لم يحنث الزوج في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف بايمان شداد ان
 يخرج في يومه ذلك الى الكوفة وهو ببغداد ما الحيلة في ذلك : قال ان يقول له الملقى اخرج من
 يومك ذلك قاصداً الى الكوفة ويقول لبعض من مع المستنقى اذا خرج من بغداد قاصداً
 الى الكوفة فجاوز ابيات بغداد وسار فرسخاً ونحوه فقل له يرجع ولا يعلم بهذا حتى يخرج
 من بغداد فاذا فعل ذلك لم يحنث الحالف في يمينه . قلت ارايت رجلاً لو حلف على

امراته ان لا تخرج من باب هذه الدار ما الحيلة في ذلك : قال ان يفتح لذلك الدار باب آخر غير ذلك الباب فتخرج منه الى المحل الذي تريده او تخرج الى السطح او الى دار بعض الجيران فاذا فعلت ذلك لم بحث الحالف لذلك . قلت ارأيت ان نظر الى امراته وهي تريد ان تصعد الى السطح فقال لما انت طالق ثلاثاً ان صعدت وانت طالق ثلاثاً ان نزلت ما الحيلة في ذلك : قال الحيلة في ذلك حتى لا يحنث ان تحمل وتنزل ولا تكون في التي نزلت ولا في التي طلعت ولا يحنث في يمينه . قلت ارأيت رجلاً في مصر في شهر رمضان حلف الى امراته بالطلاق ثلاثاً ان يجامعها في يومه ذاك او حلف على جاريته ان يجامعها في يومه ذاك فما الحيلة في ذلك حتى انه يخرج من يمينه : قال الحيلة ان يسافر هو والمرأة التي حلف ان يجامعها فاذا خرج يريد سفر ثلاثة ايام كان له ان يطأها في يومه وهو لا يحنث . قلت ارأيت ان اراد الرجوع الى مصر من يومه : قال ان كان فيه وخروجه يريد سفر ثلاثة ايام فقمه كذلك لم يكن عليه حنث ويحتاج ان يقول المني لبعض من معه اخرج معه فاذا جاء مصر وخرج عنه فوقع على امراته ووطئها امرته بالرجوع ولا تعلم ذلك الا بعد ان يطأ المرأة فهو اجود . قلت ارأيت رجلاً قال لامراته انت طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا الا ان شاء او قال حتى اشاء فشاء مرة ففعل ذلك الشيء . قال بطلت اليمين ولا يحنث اذا فعل بعد تلك المرة ولا تطلق امراته والله تعالى اعلم بمراده وبالصواب

✽ باب اليمين في التناضي ✽

قلت ارأيت رجلاً حلف لا يأخذ ماله الذي على فلان الا جملة او قال الا جميعاً او قال لا آخذ حق الذي لي على فلان الا جميعاً او قال الا جملة ما الحيلة في ذلك حتى يأخذ تفاريق ولا يحنث . قال الحيلة في ذلك ان يدع من ماله الذي على فلان درهما فلا يأخذه وان كان حقه دنائير ترك منها قيراطاً او قيراطين واخذ الباقي مفرقاً ولا يحنث في يمينه لانه لم يأخذ ماله كله ولا حقه كله وان كان حقه طعاماً فترك منه كيلة او نحو ذلك لم يحنث في يمينه . قلت فان اخذ من فلان جميع حقه مفرقاً فكان فيما اخذ منه درهم منق . قال لا يحنث . قلت فان حلف ان لا يأخذ شيئاً من حقه دون شيء فما الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان لا يأخذ حقه من فلان ولكن يأخذه من غير فلان قضاء عن فلان ولا يحنث في يمينه لانه ان اخذ حقه كله شيئاً دون شيء او اخذ بعضه وترك بعضاً حنث في يمينه . قلت فان لم يكن لفلان احد يؤدي عنه داك . قال فان كان للطالب من يقبض ذلك اما ابن واما اب واما اخ قبض ذلك للطالب فلا يحنث الطالب في يمينه لانه لم يقبض ذلك بنفسه فحنث في يمينه . قلت فان كان الذي عليه الحق هو

الذي حلف ان لا يدفع الى فلان حقه درهما دون درهم فاراد ان يدفع ذلك فما الحيلة في ذلك حتى لا يحنث في يمينه . قال الحيلة في ذلك ان يجبس من الحق الذي عليه درهما ويدفعه ويعطي الباقي مفرقا فلا يحنث . قلت ارايت رجلا حلف ان لا يفارق فلانا غريمه حتى يستوفي ماله عليه ما الحيلة في ذلك . قال ان قبض على الطالب ومنعوه من ملازمة المطلوب حتى يهرب المطلوب عنه لم يحنث الطالب في يمينه . قال وكذلك ان شغله انسان في الكلام والحديث فغفل عن ملازمة المطلوب منه . قال لا يحنث الطالب في يمينه . قال وكذلك لو ان سلطانا منع الطالب عن ملازمته وحال بينه وبينه ولم يقدر الطالب على ملازمته . قال لا يحنث الطالب في يمينه . قلت فان كان على المطلوب ثوب فباعه من الطالب بجميع حقه وسلمه اليه . قال يبر الخالف في يمينه ثم يبيعه الطالب بعد ذلك من المطلوب ويدفعه اليه وهذا مال تجدد اليه ويبرأ من المال الاول ثم يفارقه ولم يحنث . قلت ارايت ان حلف الطالب ان لا يفارقه غريمه حتى يستوفي ماله وليس عند المطلوب ما يقضيه . قال فان اقضه الطالب مقدار ماله عليه فقبضه منه ثم قضاه الطالب بما عليه . قال يبرأ الطالب ولا يحنث في يمينه لانه قد صار عليه المال واقترض واستوفي منه المال الذي كان عليه . قلت ارايت ان كان لرجل علي رجل الف درهم فخاف المطلوب لا يعطي الطالب بما عليه درهما ولا اكثر منه او اقل فان اعطاه درهما فما فوقه فاراد الحيلة في ذلك قال فان اعطاه بالالف درهم التي عليه وناظر لم يحنث المطلوب في يمينه . قلت فرجل حلف ليعطين فلانا حقه رأس الشهر او قال غدا فلم يتبها له ذلك وخاف ان يحنث في يمينه قال الحيلة في ذلك ان يبيع من فلان داره ان كان له دار بحقه الذي عليه فيكون فلان قد اخذ حقه في الوقت الذي حلف ان يعطيه فيه ثم اراد ان يبيعه منه فترجع الدار الى صاحبها ويعود المال على المطلوب ولا يحنث في يمينه . قلت فان لم يكن له دار . قال يبيعه بذلك عرضا من العروض اما ثوبا واما غيره حتى يبر في يمينه ثم ان اراد الطالب والمطلوب بعد ذلك ان يبيعه منه او يقبله فيه فعل . قلت فان قال الطالب اخاف ان اشترى منه هذه العروض بجميع حتى فيبرأ منه وهذا لا يساوي مالي عليه فلا آمن ان بدعيه فيتوى مالي . قال الحيلة في ذلك ان يأمن الطالب انسانا ممن يثق به الطالب والمطلوب جميعا ان يبيع من المطلوب ثوبا او عرضا من العروض بمقدار المال الذي عليه ان كان ما عليه مثلاً مائة دينار فان باعه ذلك العرض او ذلك الثوب بمائة دينار ودفع الرجل ذلك العرض الى الطالب ثم يبيع المطلوب ذلك العرض من الطالب بالمائة دينار التي له عليه التي حلف ان يدفعها اليه فاراد ان يشتري ذلك منه ودفعه اليه بر في يمينه وكان قد اوفاه حقه في ذلك الوقت ثم يقر الرجل الدسيه باع المطلوب ذلك العرض بالمائة دينار

التي باسمه وهي المائة الدينار التي باع بها العرض من المطلوب بانها لفائف الطالب بحق عرفه له ويوكله بقبضها ويقبضها فيها مقامه فيعود الطالب على المطلوب بمائة دينار فان شاء الرجل احوال الطالب بالمائة الدينار على المطلوب وكانت حوالة وانما قلت انهما يدخلان بينهما رجلا يتولى البيع من المطلوب لكي لا يكون هذا المال الثاني باسم ذلك الرجل فان وفي الطالب المطلوب فاشترى منه ذلك العرض بالمال الذي حلف ان يوفيه اياه في وقت كذا تم الامر بينهما على ما فسر لك وان امتنع الطالب من ان يشتري ذلك العرض من المطلوب رد المطلوب العرض بعوض على الرجل بمناسخة او باقالة او بان يشتري ذلك منه فلا يلزمه مالان . قلت فان حلف اعطيه حقه رأس الشهر قال متى هو رأس الشهر قال الليلة التي يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل . قلت وكذلك ان حلف ان يعطيه حقه صلاة الظهر فله وقت الظهر كله . قلت فرجل حلف ان لا يعطي فلانا شيئاً مما له عليه وحلف الطالب ان لا يفارق المطلوب حتى يستوفي حقه ما الحيلة في ذلك حتى لا يحنث واحد منهما : قال الحيلة في ذلك ان يؤدي انسان عن المطلوب هذا المال الذي عليه ويقبضه الطالب من هذا الرجل فيبر الطالب لانه لا يفارقه المطلوب حتى يستوفي حقه وير المطلوب لانه لم يعط الطالب شيئاً وانما اعطي ذلك عنه غيره . قلت فعلى هذا اثم ان ادى المطلوب الرجل الذي ادى عنه المال . قال لا يحنث في يمينه . قلت ارايت رجلاً حلف ان فعلت كذا فجميع ما املكه للمساكين صدقة فان اراد ان يفعل ذلك الشيء الذي حلف عليه وله مال عين ورقيق وضياح ومناع وغير ذلك . قال الحيلة له ان يبيع جميع ما يملك ممن يثق به بعرض من العروض ثم يفعل ذلك الشيء الذي حلف عليه ان لم يكن في ذلك الشيء معصية لله فاداً فعل ذلك حنث وليس في ملكه شيء مما كان يملكه يوم حلف فلا يجب ان يتصدق بشيء ثم يستقيل الذي كان اشترى منه ملكه فاداً اقالة البيع في ذلك رجوع ما كان يملكه الى ملكه وسقطت عنه اليمين . قلت ولم قلت يبيع ذلك بعرض من العروض قال من قبل انك ذكرت ان له مالاً عيناً فلا يجوز بيع امواله العين والعروض التي له الا باكثر من امواله العين وهو اذا باع ذلك بعرض من العروض جاز . قلت فلم لا يتصدق بالعرض الذي باع به ما يملكه . قال من قبل ان العرض لم يكن في ملكه يوم حلف وانما يجب عليه ان يتصدق بما كان في ملكه يوم حلف . قلت فان كان له ايضاً ديون على الناس وله ايضاً هذه الاموال التي ذكرت لك : قال الحيلة فيما يملكه من قليل وكثير سوى الديون ما ذكرته لك . واما الديون فان الحيلة ان يحجي رجل ممن يثق به فيصالحه من جميع الذي له على الناس وهو ما على فلان وهو كذا وما على فلان وهو كذا . فيقول قد صالحتك عن هؤلاء القوم الذين سميتهم بما لك عليهم

من هذه المدين المسماة في هذا الكتاب على هذا الثوب ويحيى بثوب مدرج في مندول لا يراه الخائف فيصالحه عليه ويدفع الثوب اليه ولا ينظر اليه فاذا فعل ذلك كان الصلح جائزا ويبيع سائر ما يملكه من اماله بالعرض الذي وصفت لك ثم بفعل الشيء الذي حلف عليه بعد ذلك كله فيبحث وليس في ملكه شيء مما يملكه من مال ولا عقار ولا عرض ولا دين فلا يجب عليه ان يصدق بشيء ثم ينظر بعد ذلك الى الثوب الذي صالح عليه من الدين فيرده الى الرجل المصالح له بجيار الرؤية فيعود ملكه الى ما كان عليه ويسقط عنه الدين الذي اشتراه منه سائر ما يملكه فاذا اقاله البيع في ذلك عاده ما كان يملكه الى ملكه وسقط عنه الدين . قلت رجل اتهم غلاما له او جارية بشيء فقال للغلام انت حر ان لم تصدقني عن كذا وكذا وقال للجارية انت حرة ان لم تصدقيني على كذا وكذا : ما الحيلة في ذلك حتى لا يبحث . قال ان كان اتهم الغلام او الجارية باخذ مال قالوجه في ذلك ان يقول الغلام او تقول الجارية قد اخذت هذا المال ثم يقول بعد ذلك لم آخذ المال فلا يخلو من ان يكون قد صدقه في احد القولين فيبر المولى في يمينه ولا يبحث وان سأل عن خبر فان قال قد كانت كذلك ثم قال لم يكن كذا فقد صدقه وبر في يمينه . قلت ارايت واليا من الولاة اخذ رجلا اتهمه بشيء فجعل يضربه وحلف ان لا يباع عن الضرب حتى يصدق الخبر في ذلك الامر ما الحيلة حتى يرفع الضرب عنه : قال ان كان ذلك الامر شيئا ادعى عليه انه فرسه فيقل قد فعلت هذا الشيء ثم يقول بعد ذلك لم افعل هذا الشيء فلا يخلو من ان يكون قد صدقه في احد القولين وسقط عنه الدين في ذلك . قلت وكذلك ان بدا فقال لم افعل هذا الشيء ثم قال بعد ذلك قد فعلته . قال نعم الامر فيه واحد اي انقولين قدم قبل صاحبه فان الوالي يبر في يمينه . قلت ارايت رجلا حلف على ماله له فقال انت حر ان اكلت طعاما او شربت شرابا حتى اضربك فلما سمع المملوك نحي عنه وأبقى ما الحيلة في يمين المولى . قال الحيلة في ذلك ان يهب المولى المملوك لولده الصغير فاذا وهب المولى المملوك لولده الصغير صار لولده ثم يأكل المولى ويشرب ولا يبحث في الدين وليس المملوك في ملكه ولا يمتنع المملوك . قلت فان لم يكن له ولا صغير فوهب لولد كبير ثم اكل وشرب . قال يبحث في يمينه وبعث العبد من قبل ان الهبة لا تجوز الا مقبوضة والكبير يحتاج ان يقبض المملوك والا لم تتم الهبة فاما الولد الصغير فان الاب قبض له بالمملوك في قبض الاب وان كان آبقا . قلت فما تقول ان باع العبد من ابنه الكبير من قبل ان يبع الآبق غرر وقد نهي عنه وهو بيع فاسد والبيع الفاسد يحتاج الى ان يقبض ثم يملكه المشتري بعد القبض . قلت فان لم يكن له ولد صغير وكان في عياله صبي صغير قرابة له يكتله او لقيط يكتله . قال ابن وهب لهذا الصبي الذي في عياله

جأزت هبته . قالت اكل وشرب بعد ذلك لم يثنى العبد ألا ترى ان انساناً لو وهب لهذا الصغير الذي في عياله هذا الرجل هبة فقبضها له الرجل الذي يموله جاز قبضه . اليه
 * باب اليمين في الطعام *

قلت ارأيت رجلاً حلف ان لا يأكل طعاماً لفلان ما الحيلة فيه ان دعاه المحلوف عليه في طعامه . قال الحيلة في ذلك ان يشتري طعاماً للمحلوف عليه فيقول المحلوف عليه قد بعثك طعامي هذا الذي هيأته بكذا وكذا فيقول الحالف قد قبلت ذلك فاذا وجب له البيع صار الطعام للحالف ثم يأذن الحالف لمن كان معه في اكل هذا الطعام فلا يبحث الحالف في يمينه . قلت فاذا اشترى الطعام قبل ان يراه ولم يعرفه جاز شراؤه . قال نعم ألا ترى ان الرجل قد يشتري الطعام في البيت ولم يره فيجوز ويشترى الطعام في القرية وفي البنادر وهو المصرف فيجوز الشراء . قلت فما تقول ان اهدى اليه المحلوف عليه طعاماً له فاراد الحالف اكله . قال ان اكله الحالف لم يبحث لانه قد ملكه حين اهداه له . قلت ارأيت رجلاً اخذ لقمة فوضعها في فيه ليأكلها فخلف عليه رجل فقال ان اكلتها فامرأته طالق ثلاثاً وقال آخر ان القينها فامرأته طالق ثلاثاً . قال الحيلة في ذلك حتى لا يبحث واحد من الرجلين ان يأكل بعضها ويلي بعضها فلا يبحث واحد منهما من قبل انه لم يأكلها كلها ولم يلقها كلها . قلت فهل في هذا شيء غير هذا . قال نعم ان اخرجها انسان من فيه وهو فاهر له لا يمكنه الامتناع من ذلك فانه لا يبحث واحد منها . اما الذي حلف بالطلاق ان القاهها فقد بر في يمينه لانه لم يلقها وانما قهر على اخراجها واما الذي قال ان اكلتها فقد بر في يمينه لانه لم يأكلها . قلت ارأيت رجلاً حلف ان لا يأكل طعاماً لفلان ولا يشرب شربه كله فله نيته في ذلك وان اكل طعاماً لفلان او شرب شرباً لفلان لم يبحث ولم يجب عليه شيء اذا كان نوى طعامه كله . قلت وكذلك رجل عارض في يمينه ووم من حضره انه يحلف بخلف بايمان مغلفة انه لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب حتى يفعل كذا وكذا او حتى يقدم فلان او حتى يكون كذا وكذا لشيء من الاشياء ونوى ان لا يأكله الطعام كله ولا يشرب الشراب كله فله نيته في ذلك

* باب في المعارضات *

قلت ارأيت رجلاً اراد ان يحلف على امراته ان لا تخرج من داره واراد ان يمارس في يمينه لتفزع ولا تخرج من ورائه ولا يكون عليه في يمينه شيء واراد ان يحلف بالطلاق . قال الحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار وينوي طلاقاً من عمل كذا وكذا ينوي بقوله ثلاثاً ثلاثاً ايام فتكون له نيته وان خرجت لم يكن عليه شيء ولم تطلق امراته . قلت فان نوى ان خرجت امراته في يومها ذلك كانت

له نيته في ذلك . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار
وينوي ان خرجت من السطح . قال وكذلك ان قال انت طالق ثلاثاً ان خرجت من
هذه الدار خروجاً وينوي ان خرجت وعليك ثياب خز وكذلك ثياب وشى : قال وكذلك
ان قال لما انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار خروجاً ونوى ان خرجت عريانة
: قال نعم له نيته . قلت وكذلك ان قال انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار خروجاً
ونوي راكبة فرس او نوي على برذون او على بغل او على حمار : قال نعم . قلت وكذلك
ان قال انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار خروجاً ونوى راكبة دابة فلان ايضاً
: قال نعم له نيته فان خرجت على غير الحال التي نوى لم تطلق بشيء من هذا . قلت
وكذلك ان قال لما انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار خروجاً ونوى الى غير منزل
فلان فخرجت الى منزل فلان : قال له نيته ولا تطلق . قلت وكذلك ان قال لما
انت طالق ثلاثاً ان خرجت من هذه الدار ونوى ان خرجت الى المسجد الجامع او الى
الكوفة او الى البصرة او الى فارس او الى خراسان : قال نعم له نيته ولا تطلق في شيء
من هذا . قلت فان ادخل في يمينه ان خرجت خروجاً او لم يدخل في يمينه خروجاً : قال
الامر في ذلك سواء ولم يحدث فان اراد ان يحلف عليها لا تدخل داراً لرجل بعينه ولا
بما رضى في يمينه فقال لما انت طالق ثلاثاً ان دخلت دار فلان ونوى ان دخلت راكبة او
عريانة او عليك ثياب خز او ديباج او ثياب وشى ونوى ان دخلتها في شهر رمضان او
بنوي شهراً يقصده بعينه وبني نيته عليه : قال له نيته في ذلك فان دخلت دار ذلك الرجل
على خلاف ما نواه فلا حنث عليه قال واحب اليّ في هذا كله ان يقول في يمينه ان
دخلت دار فلان دخولاً وينوي بعض هذا الذي فسرته وقصد لذلك وبني يمينه عليه فلا
يكون عليه حنث في شيء من هذا . قلت وكذلك ان حلف عليها لا تكلم فلاناً او فلانة
على وجه من الوجوه التي سميناها او على عمل من الاعمال لا بفعله ونوى ما فسرته لك
وبني يمينه على ذلك : قال نعم له نيته في جميع ذلك كله . قلت وكذلك ان حلف عليها
ان خرجت من هذه الدار وان دخلت دار فلان ونوى يوم الاضحي او يوم الفطر او يوم
التبروز او يوم المهرجان : قال نعم له نيته يمينه وبين الله تعالى وانما يحتاج الى ان يبيني يمينه
على شيء يعمره ويقصد له فلا يكون عليه حنث . قلت وكذلك ان حلف بعثاق عبده
فنوى شيئاً مما سميناها : قال نعم له نيته في ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم . قلت
ارابت رجلاً اراد ان يحلف لرجل ويعارض في يمينه حتى لا يلزمه في ذلك حنث ما الهيلة
في ذلك . قال فان قال امراته طالق ثلاثاً ان فعلت كذا وكذا ونوى بامراته اليهودية
او النصرانية او الحبشية او الخراسانية او الملكية او المدنية يقصد الى واحدة من هذه

الاشياء وليست له امرأة منهم وله نيتة في ذلك فلا يحث ولا يكون عليه شيء في امراته التي عنده اذا كانت على غير الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان حلف فقال ان كنت فعلت كذا وكذا فحلف بالطلاق ونوى طلاق امراته ان كانت له على شيء ومن هذه الصفات التي وصفنا : قال نعم له نيتة في ذلك . قلت وكذلك ان حلف بالطلاق ان فعل كذا وكذا ونوى ان فعله بمكة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او كان فعله ونوى بالصين او بكرمان او في بلد من البلدان ان قصد له ونواه : قال نعم له نيتة في ذلك فيما بينه وبين اقره سبحانه وتعالى . قلت وكذلك ان حلف بالعناق فقال عهدي حر ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا ونوى عبده اليهودي او النصراني او الحرودي او الصبني وليس له عيد من ذلك الجنس او حلف بعق جاريته ان كانت له على هذه الصفة قال له نيتة في ذلك كله . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة له فقال كل امرأة لي طالق ثلاثا ان كنت فعلت كذا وكذا او قال ان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة له يهودية او نصرانية او كل امرأة له امة مملوكة او كل امرأة له مكية او مدنية او يمانية او كرمانية فله نيتة في ذلك اذا قصد شيئا من ذلك ولا يحث اذا كان نساؤه على غير هذه الصفة التي نوى . وكذلك ان اراد ان يحلف بحرية مملوكه فقال كل مملوك لي حر ونوى كل مملوك يهودي او نصراني او كرماني او ديلي او نوى كل مملوك له اعني اوعور او مفلوج او نوى في حلفه كل امرأة له عمياء او عوراء او برصاء وليست له امرأة على هذه الصفة فله نيتة ولا يطلق من نسائه الا التي نوى بها وكذلك لا يعنى من عبيده او مملوكه الا من كان على الصفة التي نوى وقصد . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة له عجوز ونساؤه شباب فانه لا تطاق نساؤه الشباب . قلت فان اراد ان يحلف بصدقة ما يملك مع الطلاق والعناق : قال يحلف بصدقة جميع ما يملك وينوي جميع ما يملك من الكبريت الاحمر او من الزرد او من انواع الجواهر اوبة صد جميع ما يملك من متاع الصين او من متاع الهند او من المسك او من العنبر او نوع البهرمان فيعقد نيتة الى شيء من ذلك فيكون له نيتة ولا يجب عليه ان يتصدق بشيء مما يملكه الا ما كان على الصفة التي نوى بها وقصد وانما ينبغي للعائف اذا اراد ان يحلف وينوي شيئا مما لا يملكه وليس عنده من هذه الانواع التي وصفنا . قلت ان نوى ما يملكه من السيوف والرماح والقسي والنشاب فله نيتة في ذلك : قال وكذلك ان نوى جميع ما يملكه من الحطب او من القصب فنوى شيئا مما ليس في ملكه : قال له نيتة ولا يجب ان يتصدق بشيء مما في

ملكه إلا ما كان من حطب أو قصب . قلت وكذلك جميع ما ينوي من الرماذ والسرجهين وغير ذلك إذا قصد لشيء بعينه : قال نعم له نيته فيما بينه وبين الله تعالى . قلت فأتقول ان قال نسائي طوائق ثلاثاً ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى بقوله نسائي بناتي او اخواني او عاتي او خالاتي : قال هو على ما نوى ولا تطلق نساؤه . قلت وكذلك ان قال جوارعي احرار او قال كل جارية لي حرة ونوى بذلك كل سفينة له : قال فله نيته في ذلك كله ولا يبحث . قلت فما تقول في المشي الى بيت الله الحرام كيف يعارض في ذلك : قال يقول علي المشي الى بيت الله الحرام يعني مسجد او المسجد الجامع نيته على هذا ويصله بقوله الحرام الذي بمكة بغير نية حجه فلا يكون عليه شيء . قلت فان نوى في الابتداء مسجداً فيه او مسجد الجامع وصله بالجامع الذي بمكة لم يلزمه شيء لان له نيته فيما بينه وبين الله تعالى . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ثلاثاً ان كنت فعلت كذا وكذا وان لم افعل كذا وكذا ونوى كل امرأة تيممية او شيبانية او همدانية او اسدية او نوى قبيلة من قبائل العرب فقصدها : قال نعم له نيته في ذلك كله . قلت وكذلك ان قال كل امرأة لي طالق ونوى كل امرأة يتزوجها باليمن او بالهند او باليمن او في بلد من البلدان : قال نعم له نيته . قلت وكذلك ان قال كل مملوك لي حر ونوى كل مملوك له اشتراه من فلان رجلاً نواه او كل مملوك له بالكوفة او بالبصرة او باليمن او بالصين او بالهند او بخراسان : قال نعم له نيته في ذلك كله ولا يبحث فيما كان من مملكته على غير هذه الصفة . قلت فما تقول اذا ابتداء باليمن بالله كيف يحتال في ذلك : قال يقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا يفهم المستخف كيف قال ذلك : قال فان قال له المستخلف انا احلفك بما اريد ونقول انت نعم كلما وقعت انا فقل انت نعم كيف يحتال في ذلك وقد كتب اليمين في كتاب ويريد ان يستخلفه بالله او بالطلاق او بالعاق او بالمشي الى بيت الله او صدقة ما يملك . قلت نعم يقول نعم وينوي نعم من النعم اي الانعام فاذا نوى بنعم نعماً من الانعام لم يكن عليه شيء . وكذلك اذا قال نساؤه طوائق نوى نساءه العوروات او العميات او العرج او المالك او اليهوديات او النصرانيات ويقصد اي صفة من تلك الصفات التي ذكرنا وكذلك المالك وكذلك جمع ما يملك صدقة فينوي ما يملك من نوع من تلك الانواع التي ذكرناها وكذلك المشي الى بيت الله الحرام على ما فسرته لك وكذلك المالك يقصد نيته الى ما شرحت لك فيكون له نيته ولا يبحث . قلت فرجل قال لرجل احلف لي بعنق مملوكك فلان واحضره وضع يده على رأسه حتى لا تنوي غيره ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يبيع مملوكه هذا ممن يثق به ثم يحلف ويضع يده على رأسه فاذا حلف اشتراه بعد اليمين ان كان حلف على شيء وقد مضى او على ان يفعل شيئاً فيما

يستقبل : قال الامر في ذلك واحد اذا باعه وحلف عليه وليس هو في ملكه فليس عليه في يمينه حنث : قلت فان لم يتبين له يمينه كيف السبيل في ذلك : قال ان كان يستخلفه على فعل مضي واراد ان يحلف له انه لم يفعل كذا وكذا واحضر المملوك : قال يضع يده على راس المملوك ويقول هذا حرثي يعني ظهره حرثي ان كان فعل كذا وكذا يعني لم افعل ذلك الشيء بمكة او في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او في بلد كذا وينوي ذلك فلا يحنث ان كان فعل ذلك الشيء في غير الموضع الذي نوى وقصد . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق امراته وقال احضرها - يث تسمع منك : قال يتولى امرأتي هذه طالق ثلاثا وينوي من عمل من الاعمال مثل الخبز والنسل او طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة ايام او ثلاثة اشهر او ثلاث جمع فلا يكون عليه في ذلك حنث . قلت فان اراد ان يستخلفه على شيء ان لا يفعله ثم يفعله ونسى والشيء مستقبل فقال احلف انك لا تدخل دار فلان اليوم او شهرا او سنة او احلف انك تدخلها اليوم الى شهر او يحلفه على نحو هذا من الاشياء واراد المستخلف ان يعارض الحلف في هذا اليمين حتى لا يلزمه حنث في هذه اليمين كيف الوجه في ذلك . قال ابو بكر ان احلفه بالطلاق فنوى بالطلاق ما قلناه من امرأة يهودية او نصرانية او مجوسية او عمياء او عرجاء او عوراء او خرساء او صماء او احلفه بالعنق فنوى في العنق ما قلناه من هذه الاشياء فله نيته فان اراد ان يحلفه ان لا يدخل دار فلان اليوم فنوى ان لا يدخل دار فلان اليوم رأكبا او عليه ثياب خزاو ثياب وشي او نوى ان لا يدخلها مع فلان فله نيته وان دخلها على خلاف مانوى لم يكن عليه شيء . وان احلفه على دخول هذه الدار فقال ليدخلن هذه الدار اليوم او قال الى شهر او الى سنة وهو يريد ان لا يدخلها : قال ان حلف على ذلك بطلاق ونوى في الطلاق ما قلناه في النساء وفي المالك فله نيته في ذلك وينوي في الصدقة ما قلناه فيكون فيما بينه وبين الله تعالى . قلت فهل يجوز ان ينوي في دخول الدار شيئا . قال الدخول ليس مثل قوله لا دخلتها لان قوله لا دخل الدار اليوم لا بد من دخولها فليس تنفع النية ان نوى في يمينه ان يدخلها رأكبا ونوى ان يدخلها وعليه ثياب كذا فلا بد له من دخولها على الوجه الذي نواه ولكن النية تجوز له فيما يحلف به من الطلاق والعنق والصدقة والمشي الى بيت الله الحرام وينوي في ذلك ما وصفنا فلا يكون عليه شيء من ذلك وتكون له نيته . قلت ارايت ان قال امراته طالق ثلاثا ان لم تدخل هذه الدار اليوم ونوى ان قدم انسان غائب في موضع بعيد لا يقدم في مثل ذلك اليوم : قال مثل من قلت اذا حلت ينفد فقال امراته طالق ثلاثا ان لم ادخل هذه الدار اليوم ان قدم والى مكة او الى خراسان او الى غيرها يعني قدومه ان قد ذلك اليوم وكذلك ان حلف بالطلاق

ان تدخل هذه الدار الى سنة ان قدم ذلك الرجل في هذا اليوم يعني عامل مكة او عامل خراسان : قال فله نيته في هذا كله . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ونوى ان امره بدخولها والى خراسان او والى اليمن . قال فله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان حلف ليدخلها الى سنة ان كلم فلانا يعني رجلاً غائباً . قال نعم هذا وذاك سواء وله نيته . قلت ارايت ان احلفه على شيء ماض فقال احلف لي بالطلاق انك لم تقل لفلان كذا وكذا . قال ان حلف ونوى في الطلاق ما قلت فله نيته في ذلك . قال وان نوى انه لم يقل لفلان كذا وكذا وعنى انه لم يقل له هذا القول بكلمة او بالمدينة او بخراسان او بالسند او بالمهند او باليمن او بالصين فله نيته في ذلك كله . قال وكذلك ان قال له احلف بالطلاق ونوى امراته اليهودية او النصرانية او العمياء او الخرساء او العمماء او الكوفية او التميمية او الاسدية ونوى قبيلة من قبائل العرب . قال له نيته في ذلك قال وكذلك ان حلف بالعتاق ونوى حتى المملوك الكذا قال له نيته . قلت فان حلف ان لم يدخل هذه الدار امس ونوى ان لم يدخلها راكباً او لم يدخلها هرباً او عليه ثوب كذا . قال فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق والعتاق لتوفين فلانا ما له عليك وهو الف درهم ما بينك وبين خيرة شهر كذا فخان له ونوى في الطلاق ما قد وصفناه لك . قال فله نيته . قلت فان لم ينو في الطلاق والعتاق ما قلناه ولكنه حلف ليوفين فلانا الف درهم التي له عليه ما بينه وبين خيرة شهر كذا من سنة كذا ونوى ان قدم فلان في يومه ذلك يعني قدم رجل غائب بعيد الغيبة او امره فلان يعني امره والى مكة بذلك . قال فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما قلنا عليك الف درهم فخان له ونوى معارضة ما لفلان علي الف درهم مثاقيل بقلية او ما له علي الف طبريه او عني ضرباً من الضروب بعينه . قال له نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف بالطلاق ما هذه الدار لفلان فكيف تجوز النية في الدار . قال اما الطلاق والعتاق والمشي والصدقة فقد فسرها النية في ذلك وكيف ينبغي ان يقصد ببيته واما الدار فان قال لهذه الدار يعني داراً اخرى غير التي يذكرها المستحلف فله نيته في ذلك . قلت فان قال له احلف انك لا تعطني فلانا شيئاً من حقه الذي عليك الى سنة فخان ونوى ان لا يعطي فلانا من حقه شيئاً الى سنة من يده الى يده . قال فله نيته في ذلك وان بعت اليه بحقه مع انسان لم يكن عليه حنث في ذلك : قال وان كان حقه عليه الف درهم فخان ان لا يعطيه شيئاً من حقه ونوى ان لا يعطيه شيئاً من حقه وناويز فله نيته وله ان يعطيه حقه دراهم كما له عليه . قلت وكذلك ان احلفه ان لا يعطي فلانا شيئاً من حقه الى سنة ونوى ان لا يعطيه شيئاً من حقه ثياباً او متاعاً فله مثل العطر فقال لا يعطيه من حقه مصكاً ولا زعفراناً ولا

كافوراً لله نيته في ذلك . قلت وكذلك ان قال له احلف ان لا تعطي فلاناً الا لاف درهم التي له عليك ولا شيئاً منها ونوى الحالف ان لا يعطيه ذلك درهم واعطاه بهادناير قبل مضي السنة فانه لا يجنب في يمينه . قلت ارايت النية في صدقة ما يملك قد فسرتها لك . قال ان نوى بما يستفيده كل ما يستفيده من متاع قصد له فنوى كل ما يستفيد من حجارة الرخا او من الساج او من العاج او من الالبوس او نوعاً من الانواع فله نيته في ذلك . قلت فان نوى بكل ما يستفيده في يوم الاضحية او يوم نيروز او مهرجان فواء وقصد له فله نيته . قلت فان اراد ان يحلف بطلاق كل امرأة يهودية او نصرانية يتزوجها او عمياء او عرجاء او عوراء او خرساء او صماء او كل امرأة يتزوجها بالصين او بالهند او بالسند او ما اراد من هذا ونواه وقصد له : قال فله نيته في ذلك . وكذلك ان اراد ان يحلف بعق كل مملوك يملكه فيما يستقبل فنوى من ذلك شيئاً ما قد فسرنا فله نيته في ذلك . قلت ارايت سلطاناً بلغه عن رجل كلام فاراد ان يحلف الرجل على ذلك الكلام الذي بلغه ما الوجه في ذلك : قال الوجه فيه ان يقول الرجل الذي يستخف ما الذي بلغك عنى فاذا قال له بلغنى عنك انك قلت كذا وكذا وحكى له الكلام فان شاء حلف له بالطلاق والعناق انه ما قال هذا الكلام الذي حكاها هذا ولا سمع به الا الساعة يعني ما تكلم بهذا الكلام الذي حكاها ولا سمع بهذا الكلام نفسه الا الساعة فلا يكون عليه شيء وهو صادق انه ما تكلم بالكلام الذي تكلم به الحاكم ولا سمع به قبل تلك الساعة وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرناه وان شاء ايضاً حلف انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة او بالبصرة او باليمن او في بلد غير البلد الذي تكلم بهذا الكلام فيه ارنوء ، بالليل ان كان تكلم به بالنهار وان كان تكلم به بالليل نوى انه ما تكلم به في دار فلان او في المسجد الجامع او في شهر رمضان وما اشبه هذا . قلت فما تقول في عامل اراد ان يحلف رجلاً انه لم يرش حامله فلاناً او احداً من كتائبه وقد كان رشام : قال ان حلف ونوى انه لم يرشهم دفانير فله نيته وكذلك ان نوى انه لم يرشهم ثياباً بقدادية او ثياباً كردية او ثياب كذا او نوعاً من الانواع او نوى انه لم يرشهم جزاً من كذا فقصده من ذلك شيئاً بنى يمينه عليه فله نيته في ذلك وكذلك ان نوى انه لم يرشهم في يوم الفطر او في يوم الاضحية او في شهر كذا لنير الشهر الذي كان اعطاه فيه فله نيته فيما بينه وبين الله تعالى . قلت فان عارض في الحلف بالطلاق او بالعناق او بالمشى ونوى شيئاً مما فسرناه : قال فله نيته الا ترى ان ابراهيم النخعي حيث كان يدخل اصحابه وهو مخنف يقول لم ان استهزئتم انكم لا تعلمون مكاني فاحلفوا وانوا انكم لا تعلمون مكاني اي موضع في الدار او في البيت او في موضع من البيت وقول عمر بن الخطاب ان في معاريض الكلام بلندوحة عن الكذب

وكذلك ان حلف انه لم يفعل كذا وكذا ونوى انه لم يفعله بالصين او باليمن او بالهند او بالسند او بخراسان او نوى انه لم يفعل ذلك يوم الاضحى او يوم النضر او يوماً قصد له او في شهر قصد له او في موضع من المواضع ونواه وقصده فله نيته في ذلك فيما بينه وبين الله تعالى . قلت ارايت والياً ولى رجلاً واستخلفه انه لا يرزء احداً شيئاً فاراد المعارضة في اليمن : قال ان حلف له ان لا يرزء احداً من اهل عمله شيئاً ونوى انه لا يرزءهم باقوتاً احمر او نوعاً من الجوهر او نوى ان لا يرزء سيوفاً او مناطق او قسيماً او زمرداً او نوعاً من انواع الامتعة بعينها فله نيته في ذلك : قال فان عارض فقال لا ارزء احداً من اهل عملي شيئاً واراد بذلك احداً من العميان منهم او من العرجان منهم او من الزنبي او من المجوس او من الحبشان او من الصقالبة او من الخزر فقصد لشيء من هذا : قال فله نيته في ذلك . قال وكذلك ان حلف ان لا يرزء احداً منهم شيئاً ونوى بذلك على يدي فلان ابن فلان او على يدي فاض او انسان قصده قال له نيته في ذلك : قال وكذلك ان حلف ان لا يرزء احداً منهم ميتاً او نوى بذلك ان لا يرزء على يدي عبده فلان وعلى يدي جاريتة فلانة او على يدي عبد لغيره او مملوك لغيره فكل ما نواه من ذلك وبني يمينه عليه فله نيته . قلت فما نقول في وال من الولاة اخذ رجلاً فساله عن رجل فقال ما اعرف مكانه فقال احلف بالايمان المخلطة انك ما تعلم مكانه : قال ان حلف بطلاق او عتاق او حج او صدقة ونوى شيئاً ما نسرناه فله نيته في ذلك : قال وان نوى انه ما يعلم مكانه في تلك الساعة التي يحلف فيها في البيت او في الدار او في اي موضع من البيت فله نيته . قلت فما نقول ان كان الرجل المطلوب يفتد بالغلظ ان لا يعرف مكانه بالكوفة او بمكة او بالمدينة او ببلد نواه وقصده غير بغداد : قال فله نيته في ذلك . قلت ارايت الرجل يحلف للوالي ليرفعن اليه كل داغر يعرفه في محلته : قال ان حلف ونوى كل داغر في محلاتي ونوى يهودياً او نصرانياً او اعمى او اعمور او من اهل اليمن او المدينة او من الاثراك او من الخزر او من جنس من الاجناس قصده ونواه : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت ان حلف ونوى متى عرفت موضعه باليمن او بالهند او بالسند او في بلد من البلدان قصده ونواه : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت والياً حلف رجلاً ان لا يخرج من هذا المصر الا باذنه : قال اذا حلف ونوى ان لا يخرج من هذا المصر الى افر بقية او الى الاندلس او الى الشام او الى فرغانة او الى بلد من البلدان قصده ونواه فله نيته في ذلك فان اراد الخروج من ذلك المصر الى غير البلد الذي نواه في يمينه فليس عليه شيء في حنث ولا يحنث في يمينه . قلت وكذلك ان عارض في الطلاق او العتاق او في المشي او الصدقة فنوى بعض ما ذكرنا : قال له نيته في ذلك . قلت ارايت ان قال له احلف

أنك تخرج من هذا المصر في يومك هذا فلا تدخله أبداً وقال لا تدخله الى سنة او الى
 وقت قد سماه له وهو ظالم له : قال ان نوى ان لا يدخل من طريق كذا او من باب كذا
 او نوى ان لا يدخله في يوم الاضحي او في يوم الفطر او شهر من الشهور قصد ونواه او
 نوى ان لا يدخله مع فلان او على دابة كذا او على هيئة كذا فله نيته في ذلك كله : وان
 دخله على خلاف الحالة التي نواها وقصدها فله نيته في ذلك : قلت ارايت سلطاناً جائراً
 اراد ان يحلف رجلاً انه يأتيه بوال له قد اخفاه عنه فقال احلف لتأتيني به متى رايت
 فان اراد ان يعارض في يمينه بما يتخلص به منه : قال اما العناق والطلاق والمشى والصدقة
 فقد شرحنا منه ما فيه كفاية وان اراد هذا الرجل ان يتخلص من هذا السلطان يمين يحلف
 له فاراد ان يعارضه في ذلك بشيء من رؤيته فحلف ونوى متى رايت في الكعبة او في الصين
 او بالهند او بالسند او نوى متى رايت في دار فلان او يعة كذا او كنيسة كذا فله نيته
 في ذلك : قال فان رآه في غير الموضع الذي نواه وقصده فلم يأتيه به لم يبحث في يمينه
 هذه . قلت ارايت هذا السلطان ان اراد ان يحلف رجلاً ليأتيه غداً فاراد ان يعارضه
 بما يتخلص به منه فاراد ان يحلف بالطلاق او بالعناق او بالمشى او بالصدقة فنوى
 بعض ما قد شرحناه في ذلك فله نيته في ذلك ان قال امراتي طالق ثلاثاً ان لم آت
 غداً ونوى امرائه التي تزوجها باليمن او بمصر او بمكة او بالمدينة او في بلد من البلدان فله
 نيته في ذلك : قال وكذلك ان نوى المرأة التي تزوجها على مائة الف درهم او على خمسة
 آلاف دينار فله نيته في ذلك وكذلك العناق او قال مملوكي حران لم آتكم غداً ونوى
 مملوك وهب الى من فلان فله نيته في ذلك ولا يبحث في يمينه قلت ارايت هذا السلطان
 ان اراد ان يحلف رجلاً بالايمان المغلظة ان يعطيه الف دينار فاراد الرجل ان يحلف له
 بايمان يتخلص بها منه وهو ظالم له في استخلافه اياه : قال ان حلف بالطلاق والعناق
 والمشى والصدقة وقصد الى شيء بما قد وصفناه في الكتاب فله نيته في ذلك . قلت فني
 هذا الشيء غير هذا قال نعم : قلت وما هو قال ان نوى ان يعطيه الف دينار من دنائره
 التي له بالصين او بالهند او بالسند ان كانت له هناك دنائير فله نيته في ذلك : قلت
 ارايت ان قال له احلف بان الف دينار من مالك في الماساكين صدقة ان لم تعطني غداً مائة
 دينار : قال ان حلف ونوى ان يعطيه الف دينار من دنائره التي باليمن او بمصر او بغير بقية او يملكه
 من البلدان او من ماله في بعض هذه البلدان قال فله نيته في ذلك ولا شيء عليه اذا
 لم يكن له في البلد الذي نواه مال . قلت فان قال له احلف لي بصدقة جميع ما تملك ان
 تدفع الي غداً مائة دينار : قال ان حلف له ونوى جميع ما يملك من الخرف والبوارح
 او الحصر او نوعاً من انواع الامتعة مما ليس في ملكه فله نيته في ذلك ولا شيء عليه

باب الايمان التي يستخاف بها النساء ازواجهن

قلت ارايت امرأة قالت لزوجها احلف لي بطلاق كل امرأة فتزوجها علي فاراد . معارضتها في يمينه : قال ان حلف ونوى كل امرأة اتزوجها عليك اي كل امرأة اتزوجها علي رقبتيك فهي طالق فله نيته فان تزوج امرأة عليها لم تطلق المرأة التي تزوجها . قلت وكذلك ان قال كل امرأة اتزوجها عليك ونوى كل امرأة اتزوجها علي طلاقك : قال له نيته في ذلك . قلت ان نوى كل امرأة اتزوجها عليك يهودية او نصرانية او مجوسية او امة او عمية او عوراء او هرجاء او شلاء او حولا او كل امرأة اتزوجها عليك من اهل مصر او من اهل افرقييه او اليمن او من اهل الاندلس او قصد الى بلد من البلدان غير هذه البلدة او نوي كل امرأة اتزوجها باليمن او بالهند او بالسند او بنوي كل امرأة اتزوجها عليك تميمية او شيبانية او همدانية او اسديية او نوي حيا من احياء العرب او نوى كل امرأة اتزوجها عليك علي مائة الف درهم او علي خمسة آلاف دينار فله نيته في ذلك كله ولا تطلق المرأة يتزوجها عليها بعد ان يكون علي خلاف ما نواه وانما تطلق منهم من كانت علي الصفة التي نواها وقصدها . قلت وكذلك ان اراد ان يحلف لها بعق كل جارية يشتريها عليها . قال فله ان ينوي في ذلك مثل الذي قلناه في طلاق النساء فيكون له نيته . قلت فان قالت له احلف لي بطلاق كل امرأة تطوها سواي . قال ان كان له نساء سواها فلا ينبغي له ان يحلف الا ان ينوي شيئا يقتضي به . فان حلف لها بطلاق كل امرأة يطوها ولم يبق منهن شيئا فان وطئ امرأة من نسائه سواها طلق المرأة التي يطوها منهن لانه ترك وطئ نساائه فاذا مضت اربعة اشهر من يوم حلف لها طلقن تطليقة بالايلاء لانه صار موليا منهن يوم حلف بهذا اليمين . قال فان قصد بينه الى كل امرأة يطوها يعني بزوجها فله نيته فيما بينه وبين الله تعالى . وان وطئ امرأة من نسائه سواها لم تطلق لانه نوى الوطئ بزوجها . قلت فان لم يكن له امرأة غير المرأة التي استخافته وقد قال كل امرأة اطوها سواك فهي طالق فتزوج امرأة فوطئها او اشترى جارية فوطئها لم تعتق ولم يلزمه في ذلك حنث لانه لم يقل كل امرأة اتزوجها فاطوها طالق فلما كان حنثا على الوطئ خاصة وليس في ملكه امرأة سوى المرأة التي احلفته لم يلزمه شيء . قال وكذلك ان قال كل جارية اطوها في سنري هذا فهي حرة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق ولم يعتق الا ما كان في ملكه يوم حلف فان وطئ من في ملكه نجارية عتقت واما ما لم يكن في ملكه يوم حلف فانه لا يعتق منهن شيئا . قلت فالحيلة في التخاص ان كان له نساء فاراد ان يحلف لها بطلاق كل امرأة يطوها شهرا . قال ينوي كل امرأة يطوها بزوجها فان جامع منهن اجدا لم تطلق المرأة التي يجامعها وكذلك ان قال

كل جارية أطوؤها فهي حرة ونوى كل جارية يطوؤها برجله فهي حرة فجامع جارية أنها لا تعتق من جامع منهن . قلت فان ارادت المرأة ان تشهد عليه بهذه اليمين التي تختلف بها في جواربه لم الحيلة في ذلك . قال الحيلة في ذلك ان يبيع جواربه بمطع يثق به ويشهد على يمينه فوما عدولا فيكون ذلك حجة له ويكون ذلك سرا من حيث لا تعلم المرأة فاذا وجب البيع حلف لما يعتق كل جارية يطوؤها منهن فيحلف وليس في ملكه منهن احد ويشهد على وقت البيع ويجعل وقت اليمين لها وقتا تعرفه بينه وبين وقت البيع لئلا يلزمه الحاكم في ذلك حنثا فاذا حلف لها على وطئن قال للذي باعهن منه اقلنى البيع في جواربي فاذا اقاله البيع فيهن وقبل ذلك رجعت الى ملكه فان وطئن بعد ذلك لم يعتق فان قدمته المرأة الى القاضي فادعت عليه تلك اليمين التي حلف لها بها وثبت ذلك عليه عند القاضي جاء الذي كان اشتراها فاقام تلك البينة التي اشهدم على الشراء وشهدوا بذلك ومما الوقت فاستجبت بالشراء وبطل اليمين التي حلف الرجل بها فلا يقبل ولا يلزمه القاضي فيهن حنثا . قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بعنق كل مملوك له يملكه الى ثلاثين سنة . قال يحلف وبنوي بكل مملوك يملكه اعمى او اعرج او ينوي جنسا من الاجناس فان ملك في الثلاثين سنة مملوكا من غير الجنس الذي نواه لم يعتق . قلت ارايت رجلا اراد ان يعارض في يمين الطلاق فادغم كلامه فقال امراته طارق وادغم الراء واخفاها حتى لا يفهم ذلك من مسمع حلفه : قال هو على ما حلف ولا يلزمه بذلك شيء ولا يقع الطلاق على امراته لانه انما قال امراته طارق ولم يقل طالق فالتقول في ذلك ما قال . قلت ارايت ان قالت له احلف لي بعنق كل جارية تشتريها علي : قال ان حلف لها ونوى كل جارية يشتريها من رجل بعينه فله نيته وان اشترى جارية من غير ذلك لم تعتق فبا بينه وبين الله تعالى . قلت ارايت رجلا اراد ان يحلف بالله ويعارض في يمينه فلا يلزمه في ذلك شيء : قال يقول هو الله وبدغم ولا يبينها ثم يمر في اليمين فيقول هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما كان كذا وكذا فاذا قال هذا لم يلزمه شيء ولم تكن هذه يميناً . قلت هذا اذا اراد ان يحلف ابتداء من قبل نفسه فان اراد الحاكم ان يحلفه على شيء قال ان كان مظلوما فبما يطالب به لخاف على ما قد فسرتك لك من هذا فلا شيء عليه في ذلك ثم كتاب الحيل والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا

محمد وآله الطاهرين

تم طبعه وحسن وضعه مصححا بمعرفة اشهر رجال مصر في اواخر جمادى الاولى سنة ١٣١٦ هـ على صاحبها افضل الصلاة وازكي التحية صلى الله عليه وسلم آمين

* فهرست الكتاب *

| صفحة | |
|------|--|
| ١١ | باب الرجل يطلب من الرجل ان يعامل بمال |
| ١٢ | باب البيع والشراء |
| ١٢ | باب في البيع والشراء |
| ١٦ | باب في الوديعة |
| ١٩ | باب في خيار الرؤية |
| ٢٠ | باب الرجل يكون له على الرجل المال |
| ٢٤ | باب في الضمانات |
| ٢٧ | باب الرجل يموت وعليه دين |
| ٣٠ | باب الحوالة |
| ٣١ | باب الرهن |
| ٣٥ | باب الوكالات |
| ٣٧ | باب الوكالة |
| ٣٩ | باب في الغصب |
| ٤٠ | باب في الارض ومذكور فيه ما يناسب الحوالة |
| ٤٠ | باب الايجارات |
| ٤٤ | باب المزارعة |
| ٥٤ | باب الوكالة |
| ٥٨ | باب الشركة ٥٨ باب الكفالة |
| ٦١ | باب العتق |
| ٦٦ | باب الشفعة |
| ٧٠ | باب ما يبطل به الشفعة بعد الشراء |
| ٧١ | باب منه ايضاً |
| ٧٢ | باب النكاح |
| ٧٥ | باب الخلع |
| ٧٦ | باب الحجر |
| ٧٧ | باب في الوقف |
| ٧٩ | باب |
| ٧٩ | باب |

| صفحة | |
|------|--|
| ٨٠ | باب الشفعة |
| ٨٥ | باب منه أيضاً |
| ٨٦ | باب النكاح |
| ٨٩ | باب من الشركة في الضمان |
| ٨٩ | باب في الشركة أيضاً |
| ٩٠ | باب في فعل المريض |
| ٩٢ | باب في الدين |
| ٩٤ | باب الزكاة |
| ٩٤ | باب الوكالة |
| ٩٥ | باب الاقرار |
| ٩٥ | باب البيوع |
| ٩٦ | باب في الوكالة |
| ٩٦ | باب الصلح |
| ٩٩ | باب في الكفالة |
| ١٠٢ | باب الوصية والوصي |
| ١٠٥ | باب الطلاق |
| ١٠٥ | باب النكاح الفاسد |
| ١٠٦ | باب من الوصايا أيضاً |
| ١٠٧ | باب في الايمان |
| ١٠٩ | باب البيع والشراء |
| ١١٢ | باب في اليمين في الكسوة |
| ١١٢ | باب اليمين في النفقة |
| ١١٣ | باب في اليمين على المساكنة والمخول والخروج |
| ١١٥ | باب اليمين في النفاخي |
| ١١٩ | باب في اليمين في الطعام |
| ١١٩ | باب في المعارضات |
| ١٢٨ | باب في الايمان التي يستعمل فيها النساء ازواجهن |

تمت

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 076412962